جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الإنتاج والإنتاجية بالقطاع الصناعي

(دراسة حالة لصناعة الأسمنت في السودان (2000- 2013م)

The Impact of Foreign Direct Investment on Production and Productivity in Industrial Sector

(A case Study on Cement Industry in Sudan (2000-2013)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد: محمد احمد عبد الله الصديق

إشراف الدكتور: قاسم الفكي علي

يناير 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلا (93) قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا (94) قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا (95) آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا (96) فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا (97) قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاء وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا (98)

سورة الكهف (رقم 18)

الإهداء

بدءا نحمد الله الذي خلق كل شئ فأحسن خلقه واصلي واسلم علي نبيه الكريم الذي أوصي بالعلم وحث الناس علي التعلم .

يطيب لي اهدي ثمرة جهدي هذا إلي كل الأساتذةالأجلاء بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا والي الأساتذة الكرام بكلية العلوم التجارية ولكل الباحثين الذين يقضون جل وقتهم في التنقيب والبحث لاكتساب المزيد من العلم والمعرفة وفوق كل ذي علم عليم .

كما أتقدم بخالص الحب والإجلالإليوالدي ووالدتي اللذان أحاطاني بالرعاية والاهتمام منذ الصغر.

وأتقدمبالامتنان الصادق إلي كل من علمني حرفا استنير به في ظلمات الجهل

إلي زوجتي الغالية،،،،،،

إليإخوانيوأخواتيوأصدقائيالأعزاء،،،،

اهدي ثمرات هذا البحث المتواضع

شكر وعرفـان

الشكر كل الشكر لله سبحانه وتعالي الذي أنار لنا سبل الحياة وجعلها لنا الأرض ذلولا.

والشكر الذي لا يحده حدود الي إدارة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الذين مابخلوا علي طالبي العلم وأرشدوهم وقادوهم نحو مراقي العلم.

وشكري الخاص لكلية الدراسات التجارية بجامعة السودان للعلو والتكنولوجيا علي مساندتهم المفيدة ووافر الشكر والتقدير للدكتور المشرف / قاسم الفكي علي والذي كان خير معين وداعم وموجه.

الشكر أجزله لكل من وقف معي وساندنيمن الإخوةوالزملاء،سواء بالمعلومةأو التحفيز المعنوي لإكمال البحث .

كما لايفوتني أن أشكر الإخوة بمركز المعلومات بوزارة الصناعة وإدارة المشروعات بوزارة الاستثمار الذين كان لهم القدح المعلي في تزويدي بمعلومات جمة ووافية حول قضايا الصناعة والاستثمار.

المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	البسملة	أ
2	الاستهلال	ب
3	الإهداء	ج
4	شكر وعرفان	د
5	المحتويات	هـ
6	المحتويات	و
7	الجداول	ز
8	المستخلص باللغة العربية	ح
9	المستخلص باللغة الانجليزية	ط
10	**الإطار المنهجي**	1-13
11	**الفصل الأول: مفهوم الاستثمار والإنتاجوالإنتاجية** المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر المبحث الثاني:محدداتالاستثمار الأجنبي المباشر المبحث الثالث: مفهوم الإنتاج المبحث الرابع: مفهوم الإنتاجية خلاصة الفصل الأول	14 15 20 25 30 35
12	**الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان** المبحث الأول: قضايا ومفاهيم الاستثمار الأجنبي ودوره في تطوير الإنتاجوالإنتاجية المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان المبحث الثالث: دور الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المبحث الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي في السودان خلاصة الفصل الثاني	36 37 43 47 52 57

13	**الفصل الثالث: الاستثمار الصناعي في السودان** المبحث الأول: تطور الاستثمار الصناعي في السودان المبحث الثاني : دور الاستثمار الأجنبي والمحلي في تنمية القطاع الصناعي المبحث الثالث: آفاق تطور الصناعة السودانية خلاصة الفصل الثالث	58 59 63 66 70
14	**الفصل الرابع: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الإنتاجوالإنتاجية بصناعة الاسمنت** المبحث الأول: نشأة صناعة الاسمنت بالسودان المبحث الثاني: واقع صناعة الأسمنت في السودان المبحث الثالث: دور الدولة في تطوير صناعة الأسمنت المبحث الرابع:حجم الاستثمار الأجنبي بصناعة الاسمنت وأثره علي الإنتاجوالإنتاجية المبحث الخامس:الرؤى المستقبلية لزيادة الإنتاجوالإنتاجية بصناعة الاسمنت خلاصة الفصل الرابع	71 72 76 78 80 87 90
15	النتائج والتوصيات	91
16	الخاتمة	93
17	قائمة المراجع	95
18	الملاحق	97–101
19	الأشكال	102–103

الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	حجم الاستثمارات حسب القطاعات	40
2	حجم الاستثمارات الأجنبية غير البترولية	50
3	الطاقة التصميمية لمصنعي اسمنت عطبرة وربك	76
4	نوع وحجم الاستثمارات بمصانع الاسمنت	81
5	فجوة الاستهلاك المحلي للاسمنت	83

المستخلص

يتناول البحث اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة خلال 2000–2013م علي الإنتاج والإنتاجية بالقطاع الصناعي وتم تناول قطاع صناعة الأسمنت كدراسة كحالة للتعرف علي أثر الاستثمارات الأجنبية علي زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق فرص الاكتفاء الذاتي بصناعة الأسمنت إلي جانب التعرف علي المعوقات التي حالت دون الاستفادة القصوى من الاستثمارات الأجنبية وإبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه زيادة الإنتاج والإنتاجية بصناعة الاسمنت في تحقيق النمو الاقتصادي. تأتي أهمية البحث في استعراض أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع الصناعي وإبراز الميز النسبية للقطاع الصناعي في قيادة التحول الاقتصادي وكذلك من الأهمية المتعاظمة لصناعة الاسمنت والتي تلعب دورا رائدا في توفير أساسيات البنية التحتية التي تؤدي بدورها إلي تعضيد ومساندة عملية التنمية والنمو الاقتصادي خاصة وان صناعة الاسمنت تتمتع بتوفر المواد الخام علي المستوي المحلي إلي جانب توفر الأيدي العاملة وما ينجم عن هذه الصناعة من آثار موجبة علي الميزان التجاري وتحقيق فرص الاكتفاء الذاتي ، تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات والمعوقات التي تحول دون الاستفادة القصوى من الاستثمارات المتدفقة نحو القطاع الصناعي وقطاع الاسمنت علي وجه الخصوص ويحاول البحث التعرف علي هذه المسببات ومحاولة وضع الحلول لها ، يفترض البحث أن سياسات الدولة نحو جذب الاستثمارات الأجنبية لم تكن كافية خاصة بالقطاع الصناعي وأن تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو قطاع الأسمنت تؤدي إلي زيادة الإنتاج والإنتاجية وتقليل فجوة الاستهلاك ،استخدم الدارس المنهج التحليلي الوصفي لمعرفة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي القطاع الصناعي علي وجه العموم وقطاع الاسمنت بشكل خاص واعتمد الباحث للإجابة على التساؤلات و إثبات أو نفي الفرضيات و تحليل النقاط المدرجة في البحث على المنهج الوصفي التحليلي، أهم نتائج الدراسة تمثلت في أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدت إلي زيادة الكفاءة التشغيلية وزيادة عدد المصانع بقطاع الاسمنت ، كما أدت إلي تقليل فجوة الاستهلاك المحلي للاسمنت إلي (332.5) في العام 2011 وصولا إلي مرحلة التصدير خلال 2012 و2013م وتمثلت توصيات الباحث في دراسة السياسات التي تنتهجها الدولة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وإزالة المشاكل والمعوقات التي تعترض زيادة الإنتاج والإنتاجية بقطاع الأسمنت.

Abstract

This thesis addresses the impact of foreign direct investment influx during 2000-2013 on the production and productivity in the industrial sector, the research took cement industry as a case study to identify the impact of foreign direct investments in increasing production and productivity and realize the efficiency and sufficiency in cement industry besides identifying the obstacles that have prevented the maximum benefit of foreign direct investments and highlight the role that could be played by increasing production and productivity in the cement industry to achieve the economic growth. The importance of research comes from the importance of foreign direct investment on the industrial sector, and highlighting the advantage virtues of the industrial sector to lead the economic transformation and support the process of development and economic growth since the cement industry has an easy access to the raw materials , the problem of the study represents the challenges and obstacles that prevent the maximum benefit from the influx of foreign direct investments to the industrial sector in general and the cement sector in particular, the research assumed that the government policies to attract foreign direct investments to the industrial sector were not enough, beside the assumption that the increase of foreign direct investments flows to the cement sector increase production and productivity and reduce the cement consumption gap, the study used the descriptive analytical method to determine the impact of investment on the industrial sector and cement sector, study comes up with many findings the most important of them were:-

- The increasing of foreign direct investment to cement sector led to reduce domestic consumption gap to (332.5) in 2011, and starting the export of cement during 2012 and 2013.
- The increasing of foreign direct investment led to the expansion of manufacturing capabilities and raised the numbers of cement factories; at the end recommend that:-
- Review of the policies endorsed by the government to attract foreign investment.
- Tackling the problems and obstacles which prevent the enlargement of production and productivity in cement sector.

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

تمهيد :

تناول البحث اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحريك القطاعات الإنتاجية التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات النمو والتنمية بصورة عامة وعلي القطاع الصناعي بصفة خاصة وأثره المباشر في تطوير صناعة الاسمنت بالسودان ، لاسيما وان السودان بلد يتمتع بثروات اقتصادية هائلة لم يتم استغلالها بالصورة المثلي لعدم توفر التمويل اللازم وضعف القدرات الإدارية وعدم توفر التكنولوجيا الحديثة ، الأمر الذي أدي إلي إضعاف البني التحتية المحركة والداعمة للنمو الاقتصادي.

حصة الدول العربية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة لم تتعد 5،2% من مجمل التدفقات إلى الدول النامية بينما يشكل ناتجها القومي تقريبا 8% من مجمل ناتج هذه الدول. وتلاحظ ضعف الادخار والاستثمار الداخلي في البلدان العربية (مقارنة مع مثيلاتها من الدول النامية) ومع حاجة هذه الدول إلى مزيد من الموارد لسد الفجوة الاستثمارية. [1] (1)

أدركت الدولة أهمية الاستثمار والذي أصبح المحرك الرئيسي للنمو وذلك لما له من فوائد حيث يعمل على زيادة الدخل القومي وتنويع مصادر الإيرادات، تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري، نقل التقانة ورفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، توفير فرص عمل للمواطنين ومحاربة العطالة والفقر.

أهمية البحث تبع من الأهمية الكبيرة للقطاع الصناعي ودوره الكبيرة في تنمية الاقتصاد السوداني وعلي الميزان التجاري وللأهمية الخاصة لصناعة الاسمنت في ظل توفر المواد الخام وتوفر الأيدي العاملة والاتجاه إلي زيادة معدلات الإنتاج والإنتاجية بهذه الصناعة لرفع نسبة الصادرات من هذه السلعة ، والسؤال هل كانت جهود الدولة كافية لزيادة الانتاج والانتاجية بقطاع الأسمنت.

[1] د.عبد السلام أبو قحف : نظريات التدويل وجدوي الإستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الأسكندرية ،2001 طبعة أولي ،ص48

أولا: مشكلة البحث:-

يواجه القطاع الصناعي علي وجه العموم وصناعة الأسمنت علي وجه الخصوص العديد من المعوقات والتحديات التي أدت إلي بطء التطور في هذا القطاع بالرغم من أن السودان بلد تتوفر فيه الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تساعد في عملية التحول الصناعي وهذا يقود إلي محاولة التعرف علي هذه المسببات وأثرها المباشر وغير المباشر علي تطور هذا القطاع وزيادة الإنتاج والإنتاجية بصناعة الأسمنت من خلال طرح الأسئلة التالية :-

1- ما هي معوقات القطاع الصناعي التي حالت دون تطوره وأضعفت إسهامه بالاقتصاد القومي.
2- هل كان لضعف تطبيق خطط وسياسات الدولة في استقطاب وإدارة ومتابعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو القطاع الصناعي اثر في ضعف الإنتاج والإنتاجية بالقطاع الصناعي ؟،
3- إلي إي مدي كان لضعف التكنولوجيا ونقص الكوادر المدربة اثر علي الإنتاج والإنتاجية بصناعة الاسمنت؟
4- هل كان للقطاع الخاص والإستثمارات المشتركة دور في تمويل القطاع الصناعي وصناعة الاسمنت؟
5- هل كان لفرض الضرائب والرسوم اثر علي القطاع الصناعي وعلي صناع الاسمنت علي وجه الخصوص؟

ثانيا : أهمية البحث:-

تأتي أهمية البحث من الأهمية الكبيرة للقطاع الصناعي إذ انه يمثل حجر الزاوية في تنمية وتطوير الاقتصاد القومي وكذلك من الأهمية المتعاظمة لصناعة الاسمنت والتي تلعب دورا رائدا في توفير أساسيات البنية التحتية التي تؤدي بدورها إلي تعضيد ومساندة عملية التنمية والنمو الاقتصادي ، وتنبع أهمية صناعة الاسمنت من توفر المواد الخام علي المستوي المحلي إلي جانب توفر الأيدي العاملة وما ينجم عن هذه الصناعة من آثار موجبة علي الميزان التجاري وتحقيق فرص الاكتفاء الذاتي من سلعة الاسمنت ورفع نسبة الصادر لهذه السلعة الهامة مما سيؤدي إلي توفير النقد الأجنبي وتوفير مدخلات الإنتاج وقيام مشروعات البنية التحتية.

لا توجد دراسات في المجال.

ثالثا: أهداف البحث:-

يهدف البحث الي تحقيق الاتي:

1- التعرف علي فرص الإكتفاء الذاتي لصناعة الاسمنت.
2- معرفة المعوقات التي حالت دون الاستفادة القصوى من الاستثمارات الأجنبية بالقطاع الصناعي.
3- معرفة معوقات صناعة الاسمنت بالسودان.
4- إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن يلعبه في زيادة الإنتاج والإنتاجية بصناعة الاسمنت وفي تحقيق التنمية الاقتصادية.
5- تقديم توصيات لمعالجة مشاكل الاستثمار الأجنبي وصناعة الاسمنت في السودان.

رابعا: أسئلة البحث

1- ما هي المعوقات التي واجهت تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع الصناعي ؟
2- ما هي معوقات صناعة الاسمنت في السودان؟
3- ما هي الأسباب التي أدت إلي ضعف قطاع الصناعة؟
4- هل كان لفرض الضرائب والرسوم اثر في عزوف المستثمرين في توجيه استثماراتهم لقطاع الصناعة وصناعة الاسمنت؟
5- هل استفاد السودان من الأموال المستقطبة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

خامسا: فروض البحث

يشتمل البحث علي عدة فروض تتمثل في:-

1- تدفق الاستثمارات الأجنبية بالقطاع الصناعي له اثر كبير في زيادة الإنتاج والإنتاجية ومساهمة القطاع بالناتج المحلي الإجمالي.
2- سياسات الدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية لم تكن كافية لاسيما بالقطاع الصناعي
3- الاهتمام بقطاع الاسمنت وتوجيه مزيد من الاستثمارات إليه أدي إلي زيادة الإنتاجية وتقليل فجوة الإستيراد.

سادسا: منهج البحث :

اعتمد الباحث للإجابة على التساؤلات و إثبات أو نفي الفرضيات و تحليل النقاط المدرجة في البحث على المنهج الوصفي التحليلي، و الذي يعتمد على أسلوب الاستقراء و الاستنتاج ومن ثم عرض النتائج بناءا علي المعلومات التي تم الحصول عليها.

سابعا : حدود البحث :

يغطي البحث كافة المكونات للقطاع الصناعي بالتركيز علي صناعة الأسمنت خلال 2000- 2013م.

ثامنا: مصادر وأدوات جمع المعلومات

1/ مصادر أولية – التقارير الدورية التي تصدر من الجهات الفنية والمتعلقة بالاستثمار والصناعة.
2/ مصادر ثانوية تشمل المراجع ، رسائل الماجستير ، اوراق العمل والانترنت .
3/ التقارير الحكومية والنشرات الدورية .

تاسعا : التعليق على الدراسات السابقة

جميع البحوث السابقة التي أعدت في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر ركزت على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها القطاعية وتناول الباحث اثر هذه الاستثمارات علي زيادة الإنتاج والإنتاجية بالقطاع الصناعي بالتركيز علي صناعة الاسمنت مع اختلاف الفترة الزمنية التي تطرقت لها الدراسات السابقة .

عاشرا : التحديات التي واجهت الباحث:

عدم توفر المعلومات والبيانات للعام 2014م عن حجم الاستثمارات الاجنبية والبيانات التي تتعلق بقطاع الأسمنت ولم يتم نشر الاصدارات والتقارير الخاصة بها حتي تاريخ الفراغ من كتابة البحث.

أحدعشر: هيكل البحث:

يحتوي البحث علي أربعة فصول رئيسية وتم تقسيم كل فصل الي عدد من المباحث حيث تناول الفصل الأول مفهوم الاستثمار و الإنتاج والإنتاجية، وتناول الفصل الثاني واقع الاستثمار الأجنبي

المباشر في السودان وتناول الفصل الثالث الاستثمار الصناعي بالسودان وتناول الفصل الرابع اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الإنتاج والإنتاجية بصناعة الاسمنت .

وفي الختام تم سرد النتائج و التوصيات والتي انقسمت بدورها إلي نتائج عامة ونتائج خاصة .

الدراسات السابقة :-

قام الباحث بالاطلاع علي عدد من الدراسات التي تناولت موضوع اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي قطاع الصناعة والموضوعات المتعلقة بالأداء الاقتصادي لصناعة الاسمنت في السودان وفيما يلي الدراسات التي تم الاطلاع عليها .

- دراسة مها محمد احمد الدوش 2011م [1]

قدمت الدراسة لنيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا –جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي صناعة السكر في السودان – دراسة حالة لشركة سكر كنانة 1997–2006م ، وتمثلت مشكلة البحث في ان القطاع الصناعي يواجه بكثير من المعوقات التي ادت الي تدهور القطاع بالرغم من توفر اهلية الصناعة بالسودان وتناولت الباحثة موضوع الدراسة لتتوصل فيه الي ضعف جذب الاستثمارات الاجنبية ومعرفة المعوقات التي ادت الي ذلك واثبات ان شركة سكر كنانة قد قامت رغم ذلك بتطوير صناعة السكر عبر الشراكات الاستثمارية ، كما تمثلت فرضيات الدراسة في أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الي قطاع الصناعة أدي الي زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة القيمة المضافة ، دخول الحكومة كمساهم في كثير من الاستثمارات المشتركة وبالتحديد في شركة سكر كنانة أدي الي توزيع هذه الاستثمارات لتحقيق أولويات التنمية ، تشجيع الاستثمار الأجنبي وذلك بالإعفاءات الضرائبية أدي الي زيادة الأنتاج من السكر لشركة سكر كنانة وتصدير الفائض منه واتبعت الدارسة المنهج التحليلي بشقيه الإحصائي والوصفي .

وتوصلت الدارسة الي عدد من التوصيات كان من أهمها.

[1] مها محمد أحمد الدوش 2011 ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي صناعة السكر في السودان – دراسة حالة لشركة سكر كنانة 1997–2006م لدراسة لنيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا –جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

- دراسة السياسات التي تتبعها الدولة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والسياسات الضريبية المفروضة.
- تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- دراسة الميزات الممنوحة للمستثمر الاجنبي.
- تقييم حجم الموارد المحولة للسودان والخارجة منه.

▪ دراسة حسن محمد احمد القراي 2001م [1]

دراسة لنيل درجة الماجستير في كلية الدراسات العليا بجامعة ام درمان الاسلامية بعنوان الاداء الاقتصادي لمصانع الاسمنت في السودان 1988-1998م ، وتمثلت مشكلة البحث في ضعف السياسات و الدعم الموجه للقطاع الصناعي لاسيما بقطاع الاسمنت بالرغم من الامكانات والموارد الكبيرة التي يتمتع بها السودان وقام الدارس بإتباع المنهج الوصفي، كما نجد أن اهداف الدراسة تمثلت في:-

- تأكيد استراتيجية صناعة الاسمنت في السودان وتحقيق الاهداف المرجوة منها في التمية الاقتصادية.
- إظهار المشاكل والمعوقات التي تعترض صناعة الاسمنت في السودان

وكان من ضمن الافتراضات التي تقدم بها الباحث :-

- الاهتمام بصناعة الاسمنت يؤدي الي زيادة الدخل القومي.
- إمكانيات السودان تساعد علي تطوير صناعة الاسمنت.
- زيادة الأسعار العالمية تشجع علي زيادة الإنتاج .

وتمثلت أهم التوصيات في:

- ضرورة توفير التمويل لتطوير صناعة الاسمنت .
- وضع السياسات الاقتصادية التي تساعد علي زيادة الانتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

▪ دراسة احمد ادم محمد احمد 2009م [1]

[1] حسن محمد احمد القراي 2001م ، الاداء الاقتصادي لمصانع الاسمنت في السودان 1988-1998م دراسة لنيل درجة الماجستير في كلية الدراسات العليا بجامعة ام درمان الاسلامية .

دراسة لنيل درجة الماجستير بعنوان دور الاستثمار الاجنبي المشترك في تنمية القطاع الصناعي بالسودان ، تناولت الدراسة دور الاستثمار الاجنبي في تنمية القطاع الصناعي 2000–2007م باعتباره من وسائل نقل التكنولوجيا والخبرات الادارية في مجالات الانتاج والتسويق ، وتمثلت مشكلة البحث في إنخفاض مصادر التمويل الخارجي والمتمثل في القروض والمساعدات والمنح بسبب عوامل سياسية وإعتماد الدولة علي تصدير المواد الخام الأولية وتذبذب الأسعار في تحصيل النقد الأجنبي. واعتمد الدارس علي اتباع المنهج الوصفي في دراسته.

أهمية الدراسة : مدي تأثير الاستثمار الاجنبي المشترك في عملية التنمية الاقتصادية والبحث عن مصادر التمويل.

أهداف الدراسة: معرفة مدي مساهمة الاستثمارات الاجنبية في تنمية القطاع الصناعي .

فروض البحث :

1/ الاستثمار الاجنبي المشترك البديل المناسب لتمويل المشروعات الصناعية التي تحتاج الي رؤوس اموال وتقانة .

2/ الاستثمار في المجال الصناعي يؤدي الي زيادة العمالة وخلق دخول جديدة للافراد .

3/ الاستثمار في مجال الصناعة يؤدي الي تقديم خدمات للمجتمع .

وفيما يلي اهم النتائج التي توصل لها الباحث من واقع دراسته والتي تلخصت في الاتي:

- اسهام الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل المشروعات الصناعية ونقل التكنولوجيا والخبرات الادارية.
- ضالة نصيب السودان من الاستثمار الاجنبي مقارنة بالدول العربية .
- ضعف نسبة تنفيذ الاستثمارات المشتركة بالنسبة للمساحة المصدقة.
- العلاقة الطردية بين التسهيلات والضمانات وتوجيه الاستثمارات للمناطق الاقل نموا.

---

[1] دراسة احمد ادم محمد احمد 2009م ، دور الاستثمار الاجنبي المشترك في تنمية القطاع الصناعي بالسودان 2000–2007م دراسة لنيل درجة الماجستير ، كلية الدراسات العليا – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- دراسة اميرة حسن علي باشري2010م[1]

دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان دور الاستثمارات العربية في تنمية الاقتصاد السوداني 2000-2008م .

هدفت الدراسة الي التعرف علي حجم واتجاهات الاستثمارات للدول العربية وتوزيعها بالقطاعات الاقتصادية وتوزيعها الجغرافي بالسودان ودورها في تنمية الاقتصاد بالتركيز علي القطاع الصناعي ولاية الخرطوم 2000-2008م .

فروض الدراسة:

1/ تتوجه اموال المستثمرين نحو المجالات التي لهم بها خبرة عملية .

2/ تتجه اموال الاستثمارات العربية نحو القطاعات التي بها عائد سريع ومخاطر قليلة .

3/ معظم الاستثمارات العربية تم توظيفها في مشروعات لاتتسق والخطط التنموية .

النتائج التي خرج بها الباحث:

- 80% من الاستثمارات العربية اتجهت نحو القطاعي الخدمي لسرعة العائد يليه القطاع الصناعي 15% ثم القطاع الزراعي بنسبة1% .
- تركز معظم الاستثمارات بولاية الخرطوم لتوفر البنية التحتية .
- تتمحور معظم الاستثمارات بالقطاع الصناعي نحو الصناعات الغذائية .
- المستثمر الاجنبي يفضل المشاريع سريعة العائد ذات المخاطر الضئيلة .
- الاستقرار الامني بالبلاد 2005م ساهم في زيادة حجم الاستثمارات .
- ضعف الاستثمارات العربية بولايات السودان رغم التسهيلات والميزات الاستثمارية ضعف توفر الاحصائيات لدي الجهات المختصة .

- دراسة نزار العجمي 2007م[2]

دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط في السودان ، تتمثل مشكلة البحث في ضعف تسجيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط في السودان وحصرها لدي بعض الجهات ذات العلاقة (وزارة الطاقة والتعدين ، المؤسسة السودانية

[1] دراسة اميرة حسن علي باشري2010م، دور الاستثمارات العربية في تنمية الاقتصاد السوداني 2000-2008م دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

[2] دراسة نزار العجمي 2007م ، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط في السودان دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، كلية الدراسات العليا – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

للـنفط ، وزارة الإسـتثمار ، وزارة الماليـة والاقتصـاد الـووطني وبنـك السـودان المركـزي ، وضـعف انسياب المعلومات بين هذه الجهات أدي الي ضعف احصاءات الاستثمارات الأجنبية المضمنة بميزان المدفوعات، واتبع الباحث المنهج الوصفي وكانت فرضيات الدراسة:

- عدم وجود إستثمارات اجنبية مباشرة متعلقة بالنفط في السودان خلال 1972 – 1991 مما أدي الي تمويل عجز الحساب الجاري عن طريق المنح والقروض.
- ساهم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط خلال 1996 – 2004م الي سد عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات.
- عدم إستغلال الموارد الجديدة بالنقد الأجبي بصورة سليمة وفعالة سيؤدي الي إهمال النشاطات الزراعية.

وقد خرج الباحث من دراسته بالتوصيات التالية

- جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة واستغلالها لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- العمل علي تهيئة مناخ الاستثمار فيما يتعلق يالقوانين واللوائح ومراجعة القوانين السارية لتواكب التطورات الاقتصادية.
- تبسيط الاجراءات الحكومية فيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية.
- ايجاد الضمانات اللازمة لتأمين الاستثمارات الاجنبية ضد الاخطار غير التجارية.
- توفير التسهيلات الجمركية الخاصة بالاستثمارات الاجنبية.
- تنويع وتوسيع محفظة الاستثمارات الاجنبية بالسودان.
- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تطوير واقامة المشاريع.
- تطوير سوق الخرطوم للاوراق المالية وتنميتها بانشاء المؤسسات المالية البسيطة التي تعمل علي خلق الادوات الاستثمارية المناسبة لجذب المدخرات الوطنية.
- توجيه نسية كبيرة من الاستثمارات الوطنية للولايات الاقل نموا والتي تتمتع بموارد طبيعية يمكن استغلالها لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة.

- دراسة الصديق محمد احمد ابكر 2004م[1]

[1] دراسة الصديق محمد احمد ابكر 2004م ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي قطاع الصناعة بالسودان 1990–2002دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير من جامعة ام درمان الإسلامية.

دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان اثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي قطاع الصناعة بالسودان 1990-2002 ، تمثلت مشكلة البحث في عدم تمكن القطاعات الاقتصادية بمختلف انواعها من الايفاء بالعائدات التي تمكنها من تطوير الاقتصاد القومي في ظل عدم تواجد دعم الدولة فالاستثمارات الاجنبية هي الوحيدة التي يمكنها ان تقوي من القطاع الصناعي والقطاعات الاخري ، واتبع الباحث المنهج الوصفي في عرض دراسته.

النتائج التي خرج بها الباحث:

- اكثر من 70% من جملة الاستثمارات الاجنبية تتمركز في ولاية الخرطوم.
- الاستثمار الاجنبي المباشر ادي الي تطوير قطاع الصناعة.
- ارتفاع نسبة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي الي 24% عام 2002م.

التوصيات:

- توجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الصناعة الي كافة الولايات.
- اعادة النظر في الاجراءات الخاصة بانشاء المشروع الصناعي ودراسة مدي امكانية تحقيق التنسيق بين الجهات المختلفة ذات الصلة بالمشروع في المجال الصناعي.

- دراسة محمد حسن اسماعيل 2009م [1]

دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان دور الاستثمارات الاجنبية في تنمية الاقتصاد السوداني (دراسة تطبيقية لشركة ارياب للتعدين 1990-2006م) ، تمثلت مشكلة البحث في عدم وجود نمو وتطور في الاقتصاد السوداني لعدم توفر التمويل اللازم بشقيه الداخلي والخارجي للقطاعات الاقتصادية المختلفة وقطاع التعدين في الذهب علي وجه التحديد. واتبع الباحث المنهج التحليلي الوصفي ، وقد خرج الباحث بالنتائج التالية:

- بالرغم من كثرة التشريعات الاستثمارية الا ان هنالك خللا في عدم التنسيق الكافي بين الجهات الولائية والاتحادية وتعقيد الاجراءات الادارية وتضارب السياسات الاقتصادية.
- عدم وجود خارطة استثمارية واضحة للنشاطات المختلفة التي يمكن ان يوجه اليها الاستثمار الاجنبي المباشر وعدم توفر دراسات كافية للمشروعات.

[1] دراسة محمد حسن اسماعيل ، دور الاستثمارات الاجنبية في تنمية الاقتصاد السوداني (دراسة تطبيقية لشركة ارياب للتعدين 1990-2006م) دراسة لماجستير من كلية الدراسات العليا – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

- الاستثمارات الاجنبية عامة والاستثمارات في مجال التعدين بصفة خاصة تقود الي النمو التلقائي بالمناطق في مجال الخدمات الاجتماعية.
- اتضح من خلال الدراسة تركز الاستثمارات الاجنبية في القطاع الاستهلاكي.

التوصيات :

- علي الدولة تهيئة مناخ الاستثمار في السودان باصدار قانون شامل يراعي فيه مشكلة عدم التنسيق.
- توفير خارطة استثمارية شاملة بها كل المتطلبات المراد توفيرها لجذب الاستثمارات الاجنبية.
- ربط المشروعات الاستثمارية بتحقيق السياسات والاهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- العمل علي تنويع محفظة الاستثمارات الاجنبية في السودان.
- ضرورة تطوير المناطق التي يوجد بها الذهب ودعمها بالخدمات الاساسية وتوفير البنية التحتية.

دراسة محمد احمد الفاضل علي حميدة (2008) [1]

دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان – الدوافع والمعوقات (1990–2006م) ، يتناول البحث دراسة تدفق الأستثمارات الأجنبية المباشرة إلي السودان من خلال تحليل ودراسة أهم الدوافع والمحددات لتدفق الأستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة خلال الفترة بعد منتصف التسعينات بالإضافة إلي دراسة أهم المعوقات التي تواجة هذة الإستثمارات . الهدف الأساسي من هذة الدراسة هو معرفة الدوافع والمحددات التي شجعت الشركات الاجنبية والمستثمرين لإتخاذ قرار الدخول والإستثمار في السودان خلال فترة الدراسة بالإضافة إلي معرفة أهم المعوقات والمشاكل التي واجهت المستثمرين والشركات الأجنبية وذلك بهدف وضع سياسات إقتصادية وإستثمارية تهدف إلي تعظيم العائد من الإستثمارات الاجنبية المباشرة بالنسبة للإقتصاد الوطني وضمان إستمرار تدفق هذة الأستثمارات .

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي بإستخدام أسلوب الإستبيان لتحليل البيانات الأولية لعينة الشركات الأجنبية العاملة في الإقتصاد السوداني .

[1] دراسة محمد احمد الفاضل 2008 ، الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان – الدوافع والمعوقات (1990–2006م) ، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير من كلية الإقتصاد – جامعة الخرطوم.

وقد تبين من بيانات عينة الشركات الأجنبية المعتمده أن معظم الاستثمارات المتدفقة خلال فترة مابعد منتصف التسعينات هي إستثمارات آسيوية وعربية و قد تركز معظمها في قطاع البترول في شكل إستثمارات مشتركة مع الدولة.

وقد خرج الباحث من خلال البحث المعد بالاتي :

- وجود تباين في دوافع وحوافز تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة طبقا لتباين القطاعات الأنتاجية المستهدفة وجنسيات المستثمر الاجنبي حيث وجد أن معظم الإستثمارات الأجنبيه المباشره أتجهت نحو قطاع الصناعات الإستخراجية (البترول ؛ الذهب) خاصة تلك القادمة من دول جنوب وشرق آسيا (الصين) ؛
- تركزت الإستثمارات العربيه في قطاع الخدمات .وهذه الأخيره أهم دوافعها للدخول في السودان تمثلت حسب الترتيب في : الحوافز الضريبية و الجمركية ؛ الإستقرار الإقتصادي وحجم السوق ؛ التحسن في البنيات الأساسية وحرية التعامل في النقد الأجنبي وإنخفاض معدلات التضخم

أهم المعوقات التي تواجة الأستثمارات الأجنبية المباشرة :

- عدم ثبات وإستقرار السياسات المتعلقة بإدارة الإستثمار في السودان ؛ عدم الإستقرار السياسي ؛
- تعقد النظام الضريبي وتعدد وإرتفاع معدلات الضرائب ؛
- نقصان القوة العاملة المدربة ؛ تدني مدخلات الإنتاج المحلية وإرتفاع تكاليفها ؛
- عدم الكفاية للترويج للإستثمار ؛ عدم كفاية وكفاءة البنيات الأساسية وبيروقراطية المؤسسات العامة المعنية بالإستثمار
- ضعف التعليم التقني بالإضافة إلي معوقات التجارة الخارجية .

وبناءاً علي تلك النتائج خرج البحث بعدة توصيات أهمها :

- الحفاظ علي الاستقرار الاقتصادي الكلي ؛
- تحقيق تناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية الكلية (المالية والنقدية) تحقيق الإستقرار التشريعي وإزالة التضارب بين القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في المركز والولايات (قانون ملكيه الأراضي) ؛
- زيادة الإنفاق الاستثماري علي مشروعات البنية التحتية والعمل علي تطويرها ؛ زيادة الإنفاق علي رأس المال البشري (التعليم ؛ الصحة ؛ الصرف الصحي والمياة) .

- العمل علي تحقيق الإستقرار السياسي وإزالة النزاعات الإقليمية والجهوية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

قامت الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر واثر الاستثمارات المشتركة وصناعة الاسمنت في السودان علي عرض بعض الجوانب المتعلقة بالاستثمار وأثاره الأخرى المترتبة على قضايا الاقتصاد والتنمية، ولكن هذه الدراسة تركز علي اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي زيادة الإنتاج والإنتاجية كمؤشر ايجابي أدي إلي توفر العناصر الأساسية الداعمة لرفع كفاءة الإنتاج والإنتاجية بقطاع الصناعة وقطاع الاسمنت بصفة خاصة.

الفصل الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج والإنتاجية

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبى المباشر

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: مفهوم الإنتاج

المبحث الرابع: مفهوم الإنتاجية

الفصل الأول

الإطار النظري للإستثمار

مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر والإنتاج والإنتاجية

المقدمة:

تعاني معظم الدول النامية بما فيها السودان شحا واضحا في الفوائض النقدية المستخدمة في الإستثمار واصبح لزاما علي الدولة العمل علي نشر وتعميق الوعي الإستثماري لدي المواطنين بما يكفل الحد من السلوك الإستهلاكي وتحفيز الرغبة لديهم نحو الإدخار وان تحرص الجهات المختصة علي توفير المناخ الملائم للاستثمار وتوفير شروط ومتطلبات تحقيق كفاءة الاسواق المالية لكفل استقطاب المدخرات المحلية ورؤوس الأموال الاجنبية التي تبحث عن فرص ملائمة للإستثمار.

تساهم الإستثمارات الاجنبية في زيادة رؤوس الاموال التي تعمل علي تحريك القطاعات الإقتصادية المختلفة بالدول النامية لضعف موارد التمويل الداخلية وقلة الفوائض النقدية.

سيتم في هذا الفصل تناول المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته والتعريفات المتعلقة بالإنتاج والإنتاجية وتناول التطور الذي طرأ علي حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة ، مما انعكس في حقيقة أن الدول المتقدمة كانت منتج ومستهلك أكبر حصة من هذه الاستثمارات التي تركزت لنصفها تقريبا حول توزيع الخدمات – كالماء والكهرباء والنقل والاتصالات والتي كانت تقليديا حكومية– ونصفها الآخر نحو الصناعات الإنتاجية. أما تدفقات هذه الاستثمارات نحو الدول النامية فكانت ضعيفة نسبيا ، وتوزعت هذه الاستثمارات في الدول النامية بشكل مماثل للدول المتقدمة على قطاعات توزيع الخدمات والاستثمارات الصناعية. أصبح التنافس على استقطاب الاستثمارات سواء المحلية والأجنبية يمثل جانباً مهماً من السياسات الاقتصادية لجميع الدول وعلى وجه الخصوص النامية منها لما يلعبه الاستثمار من دور كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص التوظيف وتحسين استخدام التكنولوجيا لتحقيق التنمية بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والإستثمار عموما يعني إستخدام الاموال في الحاضر لتوليد أرباح في المستقبل [1].

[1] عبدالعزيز فهمي هيكل – أساليب تقييم الإستثمارات ، الدار الجامعية ، بيروت – لبنان ،1985 ، ص225.

المبحث الأول

مفهوم الاستثمار الاجنبى المباشر

أصبح جذب الاستثمار الاجنبى المباشر مجالا واسعا للمنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ويرجع ذلك إلى اتجاه العديد من الدول نحو التحول للأخذ باقتصاديات السوق الحر لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

كما أن الاستثمار الاجنبى المباشر يلعب دورا مهما في دعم حركة الاندماج بين دول العالم، مما يعطى لهذا النوع من الاستثمارات أهمية كبرى خاصة في ظل العولمة.

المطلب الأول:تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الاجنبى المباشر بانه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام فى اقتصاد آخر و الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح و المال عموما، و قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي [1] ، ووفقا للمعيار الذى وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الاجنبى 10% او أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا فى إدارة المؤسسة ويتميز هذا الشكل من اشكال التدفقات الماليه عن غيرة من الاشكال الاخرى بانه يتضمن تحركات راس المال ليس فقط فى شكل حصص ملكية وانما فى شكل الات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات، كما وانه يكون للمستثمر الحق فى اتخاذ القرار وفي الرقابة على المجالات او المشروعات التى تم فيها الاستثمار وبالتالى يقل من عنصر المخاطرة ، وهذا الحق لايتوفر لمجالات الاستثمار فى محفظة الاوراق المالية.

الإستثمار الأجنبي كما عرفة كيندلبرغر

أما الاقتصادي"كيندلبرغر" يقول بخصوص الاستثمار الأجنبي أنه عبارة عن انتقال رأس المال يرافقه أشراف مستمر من جانب المستثمر، ويثبت هذا قانونيا في بعض الأحيان وذلك تبعا للحصة التي يملكها المستثمر الأجنبي في أسهم الشركات أو الفروع الخارجية .

كما تتميز الاستثمارات المباشرة بخصائص أنها تضمن تبعية الفرع في مجال الأبحاث والتصاميم التي تتولاها الشركة.

---

[1] طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان – الاردن، 1997، ص 30

وأيضا نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل توسعا إقليميا للشركات متعددة الجنسيات التي تقوم في معظم الأحيان بالصفقات المألوفة في السوق المفتوحة وغير مرتبطة بتنقل قوة العمل[1] .

الإستثمار الأجنبي كما عرفة دانبغ:

وتكمن السمة الخاصة بالاستثمارات المباشرة حسب "دانبنغ "في أن الشركة المستثمرة "تشتري السلطة" التي تضمن لها الإشراف على القرارات المتخذة في الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تطور الاقتصاد العالمي بقدر أكبر من الاستثمارات في المحفظة.

يؤكد" كندلبرغر" على أهمية الميزة "المنافسة الاحتكارية" التي يجب أن تتمتع بها الشركة، حتى تتحول إلى شركة متعددة الجنسيات وهو يشير في هذا الجانب أن الشركة المستثمرة يجب أن لا تكسب في الخارج أكثر مما تكسبه في الداخل، كما يزيد "كندلبرغر "في تحليله بالقول أن الشركات المتعددة الجنسيات تتطور عندما تكون منافسة. وتعمل الشركات متعددة الجنسيات على المساواة بين الربح على رأس المال المستثمر على النطاق العالمي .

الإستثمار الأجنبي كما عرفة فون:

أما "فرنون" فيربط بين الاستثمارات الخارجية المباشرة وما يدعى دورة المنتوج بما يمكن للاستثمارات الخارجية المباشرة أن تؤديه في الصناعات التحويلية، لتكون وسيلة تضمن وضعا متفوقا لهذه السلع الجديدة من أجل التجارة الدولية. وهو يرى في اتجاه تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة ناتجا لتطور الطلب على المنتجات التي تنتج على أساس التكنولوجيا الأكثر تقدما. ويضيف "فرنون" ويقول أن الدافع المحرك للشركات هو ارتفاع معدل الربح سواء على رأس المال المصدر (المستثمر في الخارج) أو على رأس المال المتبقي.

ويمكن إيجاد تعريف أخر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو أنه الطريقة العملية لتحقيق سياسة إستراتيجية للشركات الكبرى المكرسة لضمان التكامل العمودي وتوسيع نطاق الاستغلال على مستوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي بهدف رفع درجة الاحتكار .

للاستثمار الاجنبى المباشر عدة صور منها :

الاستثمار الثنائي :-

[1] د. حامد العربي الحضيري ، تقييم الإستثمارات – دار الكتاب العلمية للنشر ، القاهرة 2000 ، الطبعة الاولي صفحة 26- 27

وهو من أكثر الأشكال شيوعا فى الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلى الخاص والحكومي أو الاثنين معا. المستثمر الاجنبى فى ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضية، وبالتالي يشاركه في قدرات الإدارة ، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي يتعرض لها المستثمر الاجنبى من تأميم ومصادرة وخلافة، فضلاً عن تحقيق الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الاجنبى المشترك .

الاستثمار فى صورة شركات متعددة الجنسيات :-

وتعتبر هذه الشركات من أهم اشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيسى له، حيث ان لها فروعاً متعددة تمتد الى عدة دول مختلفة، وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعة، وباحتكارها لاحدث اساليب التكنولوجيا العصرية كما انها تدار مركزياً من مركزها الرئيسى فى الوطن الام ولايكون عائد الإستثمار للجهة المستثمرة فقط[1] .

وعرفت الأمم المتحدة الاستثمار الاجنبى المباشر ممثلة فى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية على انه الاستثمار الذى يشمل علاقة طويلة الاجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر فى المشروع مقيم فى الاقتصاد ينتمى لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم القيام بالاستثمار الاجنبى المباشر بواسطة الأفراد والمنشآت.

المطلب الثاني:التعريف الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر

لم تحظ فكرة الاستثمار الاجنبى بالعناية الكافية من قبل فقهاء القانون على الرغم من أهميتها الا فى الخمسينيات من القرن الماضى فى الوقت الذى شغلت فيه اهتمام الاقتصاديين الذين عرضوا لتعريفات اقتصادية متعددة لعل من اهمها ما ياتى:-

- يعرف الاستثمار الاجنبى بانه انتقال رؤس الاموال بين بلدين بقصد توظيفها فى عمليات اقتصادية مختلفة كشراء اوراق مالية أو اموال منقولة تدريجياً أو امتلاك عقارات تعطى ربحاً، أو بقصد توظيفها فى عمليات ائتمانية مثمرة تفادياً للإخطار التي قد تتعرض لها فى ظروف التوتر السياسي .

بعبارة اخرى فان الاستثمار الأجنبي المباشر فى راى هذا الفريق من الاقتصاديين يعنى انتقال الحقوق والقوى الشرائية متمثلة بالنقود والائتمان، بحيث ينشأ عن الانتقال المذكور حالة دائنية ومديونية فى ميزان الدولة ،

(1) حامد العربي الحضيري – مرجع سابق ، ص 3

اى ان الاستثمار الدولى وفقا لهذا التعريف أو الراى هو ذلك التميز الصافى الايجابى والسلبى فى حقوق الدولة على بقية العالم .

يذهب فريق آخر من الاقتصادين الى تعريف الاستثمار الاجنبى المباشر بانه عملية اقتصادية تهدف الى خلق راس مال من خلال ايجاد مشروعات اقتصادية دائمة تعمل على توفير احتياجات مختلفة وتحقيق فوائض مالية إذ أن الإستثمارات الاجنبية المباشرة تعتبر مصدرا جيدا للحصول علي العملات ورؤوس الأموال وتلعب دورا فاعلا في تنمية الملكية الوطنية ونقل التقنيات وفتح الاسواق الجديدة للتصدير الي جانب خلق فرص للعمل والتدريب[1] .

يذهب فريق ثالث من الاقتصاديين الى تعريف الاستثمار الاجنبى المباشر بانه عبارة عن تخصيص سلع قائمة فعلاً أو قوى شرائية يمكن استخلاصها للحصول على مثل تلك السلع الاستهلاكية فى المستقبل، عوضا عن الحاضر وتتم عملية التخصيص هذه عن طريق غير مباشر باحتجاز القوة الشرائية واستعمالها مستقبلاً .

بناءاً علي ما سبق ذكره يمكننا استخلاص مفهوم اقتصادى للاستثمار المذكور على النحو التالى :-

هو انتقال لراس المال عبر الدول بقصد التوظيف فى عمليات اقتصادية مختلفة كانشاء مشروعات انتاجية أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب فى الاسهم والسندات أو القروض بهدف الحصول على عوائد مجزية [2]

ويمكن بيان تفصيل الأموال المستثمرة في الأتي:-

أ/ الموجودات العينية المستوردة مدفوعة التكاليف.

ب/ الأرباح والعوائد والاحتياجات الناجمة عن استثمار راسمالي اجنبى فى المشروع اذا تم زيادة راسمال هذا المشروع او اذا استثمرت فى مشروع منصوص عليه فى هذا القانون .

ج/ الحقوق القانونية كالتراخيص وبراءات الاختراع والعلامات والاسماء التجارية المسجله.

لذلك فان بعض التشريعات تتجنب ذكر بيان تفصيل الأموال المستثمرة وتعتمد فى تعريفها للاستثمار الدولى على وضع معيار عام للمال المستثمر.

اما اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الموقعة في 1971/5/27م فانها تنص على ان مصطلح الاستثمار يشمل الاستثمارات المباشرة وفروعها ووكالاتها وملكية الحصص والعقارات، كما يشمل

---

[1] د. عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق ص101

[2] د. حسني علي خربوش – الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، الأردن – بدون دارنشر 1996 ، ص 34

الاستثمارات غير المباشرة مثل الاكتتاب فى الاسهم والسندات وكذلك القروض التى يجاوز اجلها ثلاث سنوات [1]

المبحث الثاني : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

[1] أنشئت المؤسسة العربية لضمات الإستثمار في عام 1974، كهيئة عربية إقليمية مشتركة تضم في عضويتها كافة الدول العربية ، وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقراً لها. وتهدف المؤسسة إلى تشجيع الاستثمار في الدول العربية وتشجيع الصادرات العربية إلى مختلف دول العالم. ولتحقيق هذا الهدف توفر ضمان التغطية التأمينية للاستثمارات العربية والأجنبية المنفذة في الدول العربية ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة ونزع الملكية والحروب وأعمال الشغب ذات الطابع العام وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في سد الفجوة القائمة في الادخار وفي حل مشكلة البطالة والفقر من حيث توفير فرص العمل للعمالة المحلية وزيادة الصادرات إلى الخارج وفي هذا الصدد تشير العديد من الأبحاث الميدانية والتجريبية إلى أن المحددات والعوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في حجم السوق والموقع الجغرافي وإنتاجية العمل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي واندماج اقتصاد الدولة مع الاقتصاد العالمي ودرجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومستوى التضخم النقدي وتعدد الموارد الطبيعية ومستوى توفير مشاريع البني التحتية وكفاية تطوير القطاع التمويلي والمصرفي ونوعية البيروقراطية الحكومية والنظام القضائي في البلد المستقبل للاستثمارات الأجنبية فضلاً عن التشريعات والقوانين التي تنظم دخول وخروج المستثمرين من والى البلد المستقبل وتنظيم عملياته والسياسات المتعلقة بهيكل وعمل الأسواق المنافسة ودرجة المنافسة وسياسات التجارة الخارجية وفئات الرسوم وأتساق كل هذه السياسات مع الجزء المتعلق بالإستثمار.

ولتسهيل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينبغي على الحكومة بذل ومضاعفة الجهود بصورة اكبر من ذي قبل لخلق بيئة استثمارية معقولة ومقبولة وإيجاد فرص عمل حقيقية لجذب المزيد من الاستثمارات وتشجيعه من خلال المزيد من جذب وتسهيل اعمال المستثمرين وزيادة الحوافز الممنوحة لهم وخفض تكاليف إدارة الأعمال ومدى درجة التعامل مع الفساد والكفاءة الإدارية والخدمات الاجتماعية وقد وجد ان تطوير القطاع التمويلي في اكثر من دولة في العالم له أبلغ الأثر على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهناك العديد من المؤسسات الدولية اليوم التي تصدر مؤشرات المخاطر والقطرية عن كل دولة وعادةً ما يستعين المستثمر الأجنبي بنتائج ومؤشرات هذه المؤسسات التي تتوصل إليها من خلال الجهات المتخصصة في تقييم المخاطر لكل دولة في العالم قبل اقدام المستثمر على اتخاذ أي قرار للاستثمار في بلد معين ومن هذه المؤسسات مؤسسة خدمات الاستثمار والمخاطر السياسية (political Risk Services) وغيرها حيث تقوم هذه المؤسسات بإصدار تقارير عن مختلف الدول وتقوم بترتيب الدول فيما يخص ويتعلق بدرجة المخاطر التي تتعرض لها هذه البلدان .

المطلب الأول: المحددات الخارجية للاستثمار

تشتمل علي المزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات ومن أهمها:

أ- رأس المال :

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات مصدرا كبيرا لرأس المال الرخيص مقارنة بالشركات المحلية المنافسة في الدول المضيفة أو الشركات الأجنبية الصغيرة ، يرتبط بامتلاك فروعها لمصادر داخلية كبيرة للتمويل، وبقدرتها على الدخول إلى أسواق الدول المضيفة والحصول على التمويل المناسب ، فضلا عن علاقتها الطيبة مع فروع المصارف الأجنبية العاملة في الدول المضيفة[1].

ب- تفادي أخطار التقلب في أسعار الصرف الأجنبي :

يتم ذلك بتحويل أرباحها إلى الخارج (الدول الأم) بمعدل صرف مرتفع، في ظل سماح القوانين الحاكمة للاستثمار في الدول المضيفة بحرية انتقال الإرباح ورؤوس أموالها المستثمرة إلى الخارج ،

بتنويع استثماراتها بين الدول المختلفة.

ج-التسويق:

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات إمكانات تسويقية عالية ومتطورة ، بالشكل الذي يمكنها من تمييز و تنويع منتجاتها، ويسهل دخولها إلب الأسواق المختلفة بكفاءة تسويقية عالية.

د - القوة التفاوضية والسياسية : تتوافر لدى العديد من الشركات متعددة الجنسيات القدرة على إتمام المفاوضات مع حكومات الدول المضيفة بشروط مناسبة مقارنة بنظيراتها المحلية ، ويرتبط ذلك بعاملين، الأول ،هو امتلاكها للموارد النادرة وبخاصة رأس المال والتكنولوجيا، والثاني، نفوذها السياسي المستمد مما تقدمه حكومات الدولة إلام من معونات وقروض للدول المضيفة، فضلا عن دور العلاقات الدبلوماسية والسياسية التي تتم بين مسئولي دولها والمسئولين في الدولة المضيفة .

د-الإدارة:

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات مهارات إدارية عالية تساعدها على زيادة كفاءتها الإنتاجية مقارنة بمثيلاتها من الشركات المحلية، وتتزايد هذه الميزة مع اكتساب مديري تلك الشركات للخبرة.

ث- التكنولوجيا : تمتلك الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة مقارنة بمثيلاتها المحلية أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة ، ويرتبط هذا المستوى التكنولوجي بزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، فضلا عن تركز استثماراتها في الدول الصناعية المتقدمة ، وتحكمها في التكنولوجيا المتطورة

[1] د. حسين خربوش وآخرون ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق – دار زهران للنشر 1999م ، الطبعة الأولي ص58 – 59

،مما يزيد من إمكانية تلك الشركات على اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة تواكب احتياجات السوق.

المطلب الثاني : المحددات الداخلية للاستثمار

تشمل المحددات الداخلية حزمة العناصر والمزايا المكانية في الدول المضيفة،التي تشجع أو تعوق الاستثمار الأجنبي المباشر وخلافا للمحددات الخارجية، فإن هذه العوامل تكون تحت سيطرة الدول المضيفة[1].

1/ المحددات القانونية:

تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار، ومدى وجود التشريعات الهادفة إلى تقليص ملكية الدولة للمشروعات والمصارف، ومدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، التي تنعكس سلباً على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين، فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية.

2/ المحددات الادارية:

تتعلق بمدى سهولة الإجراءات الإدارية ومدى ابتعادها عن البيروقراطية والفساد الإداري التي تزيد من تكاليف الاستثمار، كما تتأثر المحددات الإدارية بمدى توفر المعلومات عن فرصوحوافز الاستثمار ومدي توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار.

3/ المحددات المؤسسية:

أما المحددات المؤسسية فتتعلق بمدى وجود إصلاح مؤسسي، وعلى وجه الخصوص مدى منح الأولوية للنواحي القانونية و حماية حقوق الملكية والتنفيذ القانوني للعقود التجارية ، وإصلاح الائتمان وأسواق رأس المال وتعزيز سيادة القانون وتحسين كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير

المطلب الثالث : المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمارات

وتشمل المحددات الإقتصادية العوامل الآتية:

أ- مدى استقرار الاقتصاد الكلي :

[1] د. طاهر حيدر حردان ، مرجع سابق ، ص38

تعتمد عملية جذب الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي واستقرار ووضوح السياسات المالية والنقدية وتراجع مستوي البطالة والتضخم وتؤثر التغيرات الحادة و غير المتوقعة في معدلات التضخم على الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ، حيث تؤدي إلى اختلال المعلومات بالنسبة للأسعار النسبية ، و تزايد مخاطر الاستثمار طويل الأجل[1].

ب-الحزمة المصرفية والتمويل:

تتمثل بمدى توافر مصارف كافية ذات قدرة على إدارة المشروعات الدولية المتنافسة من خلال ما تقوم به من تمويل لتلك المشروعات ،فتوافر الكفاءة في تلك المصارف يحفز على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة، كما أن صعوبة الحصول على الائتمان ومزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وعدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان ، تنعكس سلباً على قرارات الاستثمار الخاص الذي هو بحاجة إلى الحصول على الائتمان.

ت - حجم السوق في الدول المضيفة :

يعبر عنه باستخدام عدة مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي أو عدد السكان أو نصيب الفرد من

لناتج القومي الإجمالي ، فكلما كان حجم السوق كبيراً ، حفز على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ث- إمكانية الدخول إلى الأسواق الإقليمية والدولية:

يعد هذا المحدد من أهم المزايا المكانية التي تساعد على تدفق المزيد من الاستثمارات إلى الدول المضيفة.

ج- مستوى كفاءة البنية الأساسية :

التي تنعكس على مستويات أسعار خدمات النقل والتوزيع، التي تحدد بدورها مستوى تكاليف الاستثمار و معدل العائد على رأس المال المستثمر .

ح- مدى وضوح الهيكل الضريبي :

---

[1] احمد السيد عبد اللطيف حسن، انعكاسات الكفاءة الاقتصادية للاستثمار الخاص على الاقتصاد القومي في مصر خلال الفترة 1974 – 1998أطروحة دكتوراه، كلية التجارة – جامعة عين شمس، 2002 ، ص 69

يؤدي عدم وضوح الهيكل الضريبي إلى أضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة ، فضلا عن ارتفاع أسعار ضريبة الشركات .

خ- الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج ومدى كفاءة القوى العاملة:

انخفاض كفاءة و/أو ندرة عناصر الإنتاج يرفع من تكلفة الاستثمار ويقلل من قابلية الدول المضيفة على جذب الاستثمار .

د- فرص التصدير :

أن زيادة فرص التصدير للمشروعات الاستثمارية تساعد على تدفق المزيد من الاستثمارات إلى الدول المضيفة..

ذ- مدى توافر الموارد الطبيعية في الدولة المضيفة :

تساعد وفرة الموارد الطبيعية على تدفق المزيد من الاستثمارات إلى الدول المضيفة..

ر- القدرة التنافسية والإمكانيات التكنولوجية.

تساعد زيادة القدرة التنافسية والإمكانيات التكنولوجية على تدفق المزيد من الاستثمارات إلى الدول المضيفة.

المبحث الثالث: مفهوم الإنتاج

الإنتاج كل نشاط إنساني يؤدي إلى خلق أموال مادية سواء كانت هذه الأموال المادية منتجات زراعية أم صناعية ثم أدخل جان باتيست ساي الخدمات في معنى الإنتاج وأصبح الإنتاج يعني كل نشاط إنساني يؤدي إلى خلق المنافع أو إلى زيادتها بقصد اشباع الحاجة الإنسانية ، والتغير في الانتاج عادة يكون نتيجة للتغير الحدي للعمل[1] .

[1] د.عاصم بن طاهر عرب ، اقتصاديات العمل – نظرية عامة ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود 1994 ، ص 16

وعلى ذلك فالإنتاج ينقسم إلى قسمين وهما :-

1- **الإنتاج المادي:-** للإنتاج المادي أكثر من صورة فعلى سبيل المثال من صور الإنتاج المادي بالإضافة إلى الإنتاج الزراعي كل عمل يؤدي إلى تغير شكل المادة مثل صنع الإنسان الأثاث من الأخشاب أوالملابس من القطن أو الأحذية من الجلود أو السيارات أو الطائرات

2- **الإنتاج غير المادي :-** لا يقتصر معنى الإنتاج على الإنتاج المادي فقط والذي يتمثل في السلع سواء الاستهلاكية أم الانتاجية وذلك لأن إشباع الحاجات الإنسانية لا يكون من خلال استخدام هذه السلع ولكن هناك حاجات إنسانية لا يمكن إشباعها إلا من خلال الخدمات كالحاجة إلى العلاج والحاجة إلى التعليم والحاجة إلى السلع فهذه الحاجات يتم إشباعها من خلال أداء بعض الخدمات وهي خدمة الطبيب وخدمة المدرس وخدمة التجارة .

بناءا علي ماسبق فإن عملية الإنتاج هي" نشاط يمارسه أفراد المجتمع مستعينين بكافة عناصر الإنتاج وهي (العمل، ورأس المال، والأرض بكافة مواردها الاقتصادية، والتنظيم والإدارة، والتكنولوجيا) بهدف خلق وإيجاد أو تغيير أو إضافة سلع وخدمات معتبرة قانوناً ولها طلب في السوق وقابلة لإشباع حاجات الأفراد وتحقيق منافع اقتصادية لهم، وتسمى هذه السلع والخدمات، الإنتاج أو الناتج". أما مفهوم الإنتاجية فيراد بها (الناتج الحدي لعنصر الإنتاج المعني. أي وحدات الناتج المضافة التي تضيفها الوحدة الواحدة التي تمت إضافتها من عنصر الإنتاج إلى المنشأة). فإذا أطلق مفهوم الإنتاجية لوحده دون قرين فتراد به

إنتاجية عنصر العمل، أما عنصر التكنولوجيا فيتم قياس إنتاجيته في كل عنصر من العناصر الأربعة الأخرى، وذلك لأنه يدخل في كافة عناصر الإنتاج الأربعة. ويتم تقسيم التكنولوجيا إلى نوعين:

أولا: تكنولوجيا العمل. والتي يتم قياس إنتاجيتها عن طريق قياس إنتاجية العامل عند استخدامه للتكنولوجيا وإنتاجيته بدون استخدامها ويعتبر الاقتصاديون بأن الايدي العاملة هي مصدر القيم كافة[1] .

ثانيا: تكنولوجيا رأس المال. وتنقسم بدورها إلى قسمين هما (التكنولوجيا الصلبة Hard Ware ، والتكنولوجيا الناعمة Soft Ware). ويتم قياسهما عن طريق قياس إنتاجية رأس المال ذاته إذا كانت داخلة في عنصر رأس المال، وإنتاجية الأرض إذا كانت التكنولوجيا داخلة في عنصر الأرض، وإنتاجية العمل إذا كانت التكنولوجيا داخلة في عنصر العمل أو حتي الإدارة والتنظيم.

[1] د. عاصم بن طاهر عرب، مرجع سابق ص1

ولكي نستفيد من قياس الناتج الحدي لأي عنصر من عناصر الإنتاج لابد من قياس التكلفة الحدية لذلك العنصر أيضاً (أي تكلفة الوحدة الواحدة المضافة من عنصر الإنتاج المعني). فالمنتج يتوازن عندما تتساوى التكلفة الحدية لعنصر الإنتاج المعني مع الناتج الحدي له، حيث إنه عند هذا المستوى من الإنتاج يكون مستوى إنتاجية ذلك العنصر مثالياً ولا يحتاج إلى تغيير. وبالتالي فإن أية زيادة في عنصر العمل عن الحجم المثالي تؤدي إلى خلق بطالة مقنعة، كما أن أي نقص فيه يؤدي إلى سوء استخدام وتعطيل لباقي عناصر الإنتاج المستخدمة معه في وحدة الإنتاج.

والانتاج في الاسلام يسلم بأن الايجاد والخلق لله {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا}[1] وخلق المنافع من هذه الموارد {وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ}[2] {وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ}[3]. وبذلك يمكن تعريف الإنتاج من منظور إسلامي بأنه "بذل الإنسان جهده في الموارد لأكتشاف وتهيئة المنافع الموجودة بها.

المطلب الأول: وظيفـة الإنتـاج:

1- مفهوم الانتاج

يرى الفكر الاقتصادي الحديث إن الإنتاج ليس خلق المادة و إنما هو خلق المنفعة، أو إضافة منفعة جديدة، بمعنى إيجاد استعمالات جديدة لم تكن معروفة من قبل، و بهذا فإن الاصطلاح يمكن أن يطلق على ما يلي[4] :

- تلك العمليات التي تغير من شكل المادة فتجعلها صالحة لإشباع حاجة ما (المنفعة الشكلية)؛
- عمليات النقل من مكان تقل فيه منفعة الشيء إلى مكان تزيد فيه المنفعة دون تغير شكله (المنفعة المكانية)؛
- عمليات التخزين، حيث يضيف التخزين منفعة إلى السلعة (المنفعة الزمنية)؛
- كل صور الإنتاج "غير المادي" التي يطلق عليها اسم الخدمات.

نخلص من ذلك إن الإنتاج يتمثل بجانبين و هما الجانب السلعي (السلع) و الحساب الخدمي (الخدمات).

---

[1] سورة البقرة – الاية 29

[2] سورة النحل – الاية 5

[3] سورة الحديد – الاية 25

[4] كاسر نصر المنصور، إدارة الإنتاج والعمليات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص25

و من الإنتاج التغيير الزماني أي التخزين (الاستمرارية في الزمن)، و هو إضافة منفعة أو تحسينها وكذلك التغيير المكاني أي النقل.

يتم هذا الإنتاج بموارد عملية (آلات و معدات)، و موارد مادية، بشرية، وموارد مالية ضمن قيود هيكلية هي الطاقة الإنتاجية، و التخزينية و الطاقة المالية و الطاقة التوزيعية.

2- النشـاط الإنتـاجي:

يعد النشاط الإنتاجي النشاط الأساسي في المنظمات الاقتصادية بشكل عام و في المنظمات الصناعية بشكل خاص، و هو من أهم الموضوعات التي تتناولها الإدارة اليوم بالإضافة إلى نشاط التسويق.

و يعرف النشاط الإنتاجي بأنه :" النشاط المنظم و الموجه لاستخدام الموارد المتاحة و توجيهها

و هذا التعريف للنشاط الإنتاجي يحمل مفاهيم مختلفة و هي اقتصادية و اجتماعية و تشغيلية.

المفهوم الاقتصادي: يقوم بتوظيف عناصر الإنتاج في مكان و زمان ما بهدف الحصول على الإنتاج

المفهوم الاجتماعي: أساس من أسس التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.

المفهوم التشغيلي:أساس عملية فنية يهدف إلى تحويل المواد الأولية إلى سلع و خدمات من خلال إخضاعها لعمليات مختلفة و طرائق و أساليب عملية.

المطلب الثاني:نظام الإنتـاج:

1 - مفهوم نظام الإنتاج:

النظام الإنتاجي هو الصيغة التي تجمع بها عناصر النشاط الإنتاجي من أجل إنتاج السلع والخدمات.

و أنظمة الإنتاج عديدة و متنوعة، فهناك أنظمة الإنتاج لمنظمة صناعية و أنظمة إنتاج لمنظمة خدمية وذلك كما يلي[1] :

النظام الإنتاجي الصناعي: في مجال الصناعة فإن النظام الإنتاجي الصناعي هو الصيغة التنظيمية لإدارة الإنتاج و يتألف من ثلاثة أجزاء رئيسية و هي المدخلات، والعمليات، المخرجات.

النظام الإنتاجي الخدمي و هو الصيغة التنظيمية لإدارة العمليات.

2- مهمات النظام الإنتاجي:

يختلف النظام الإنتاجي لاختلاف طبيعة العناصر المستخدمة و بسبب حجم هذه العناصر، أو بسبب صعوبة تحديد معايير قياس الأداء أو بسبب طبيعة النشاط و تقوم النظام الإنتاجي بالعديد من المهمات منها على سبيل المثال:

- تحديد مواقع العمل
- مزج عوامل الإنتاج (العمل و الآلات و المواد) و تصميم العمليات بطرائق علمية اقتصادية.
- تطوير و تصميم المنتجات بشكل يتلاءم مع رغبات الزبائن و متطلبات العمليات الصناعية و طبيعة المواد و العمليات الإنتاجية
- تخطيط الإنتاج و وضع السياسات الإنتاجية الكفيلة بتنفيذ الخطط الإنتاجية و الرقابة على الإنتاج من ناحية التكاليف و الجودة و الوقت.
- ضمان تنظيم العمل العلمي و أنظمة المناولة و التخزين في الوحدة الإنتاجية[2].

المطلب الثالث: أساليب الإنتـاج:

يوجد نوعان من أساليب الإنتاج : الإنتاج المستمر و الإنتاج المتقطع.

1- الإنتاج المستمـر:

[1] كاسر نصر المنصور ، مرجع سبق ذكره ، ص26

[2] كاسر نصر المنصور ، مرجع سبق ذكره ، ص27

هو إنتاج نمطي في مخرجاته، و قد يكون نمطياً في مدخلاته، يتم على آلات متخصصة أو في خطوط إنتاج.

و نقصد بالإنتاج النمطي أنّ له نفس الأبعاد و الخواص خلال الفترة الإنتاجية، أي نفس المقاييس ونفس النوعية، و نفس الشكل و كذا نفس الاختصاص. و قد يكون نمطياً في المدخلات أي مدخلات مختلفة، مثل الجلد الحقيقي، الجلد المصطنع لصناعة أحذية متجانسة، أي نفس الشكل ونفس المقاييس و لكن ليس نفس النوعية؛ كما أنه إذا توقفت مرحلة من مراحل الإنتاج أدى إلى توقف العملية الإنتاجية.

2-الإنتاج المتقطع:

هو إنتاج غير نمطي في مخرجاته، و لا يتم إنتاجه إلا بعد تحديد المواصفات من طرف العميل أو المستهلك المباشر؛ وقد يكون نمطياً في مدخلاته.

و المقصود بأنه غير نمطي في مخرجاته، أنّ مخرجاته تختلف من حيث الشكل و النوع و التخصص وذلك حسب أذواق المستهلكين و حسب طلبهم.

المبحث الرابع: مفهوم الإنتاجية

تعريف الإنتاجية:

لغة : نتجت الناقة وأنتجت الناقة أي ولدت والنتاج هو ثمرة الشئ والأشياء المنتجة هي الأشياء المستثمرة.

إصطلاحا: الإنتاج عبارة عن إيجاد المنفعة من حيث إنها لم يكن لها وجود من قبل أو إضافة المنفعة إلي السلعة التي تحتوي علي قدر معين فيها بإعادة تشكيلها[1].

يمكن تعريف الإنتاجية علي أساس الارتباط بين عنصر العمل وبين ذلك القدر الذي تنتجه كل وحدة من وحدات هذا العنصر ولذلك فإن إنتاجية العمل هي ما ينتجه العامل في فترة زمنية معينة وعلي ذلك فإن إنتاجية العامل هو مؤشر مهم لنجاح المنشاة في استخدام مواردها الحقيقية.

يثير مفهوم الإنتاجية اهتمام الباحثين سواء الاقتصاديين، الماليين ومقرري السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي، فهي أحد المفاتيح الهامة لزيادة معدلات النمو السنوية، تقليص الفاقد، الارتقاء بالقدرة التنافسية والميزة النسبية للسلع والخدمات، خاصة في ظل التناقص الذي يشهده العالم في حجم الموارد المتوافرة. ويؤمن الكثير من الخبراء أن دراسة الإنتاجية هي دراسة لجودة الموارد البشرية " رأس المال الاجتماعي" الذي تتمتع به دولة دون أخرى. ويدللون على ذلك بالفرق الشاسع في حجم الإنتاجية وجودة المخرجات بين دولتين على الرغم من كونهما تستخدمان نفس المستوى من التقنية ونفس الآلات والمعدات والمواد الخام. وتأكدت أهمية صياغة مقاييس علمية للإنتاجية بشكل كبير منذ بدايات هذا القرن. فقد أكدت الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا أنه على الرغم من تشابه التجهيزات بين المصانع الأمريكية والأوروبية إلا أن الثانية لا تزيد إنتاجيتها عن ثلثي الأولى، وفسر ذلك بضعف المقدرة الإدارية وقلة الخبرة التنظيمية لدى الصناعة الأوروبية مقارنة بالأمريكية[2] .

تنبع أهمية قياس الإنتاجية كونها تساعد في زيادة فعالية الصناعة حيث يمكن بواسطتها إنتاج كم أكبر.

تتأثر الإنتاجية إيجاباً بالعوامل التالية :

- زيادة عدد القوى العاملة .
- استخدام أفضل للآلات .
- زيادة رأس المال المستثمر
- تطبيق أساليب إدارية جديدة وأكثر كفاءة .

لذا فإن أطر زيادة وتنمية الإنتاجية تتسع لتشمل القوانين والتشريعات، سياسات التعليم والتدريب المهني،

---

[1] د. حسن عمر ، الموسوعة الاقتصادية - ص73

[2] بيتر دروكر – إنتاجية الإدارة – نيويورك ، هاربر ، 1955 ، ص54

طبيعة التخصصات الدراسية، نوع التقنية المتبعة، إضافة إلى العوامل المباشرة الأخرى مثل آلية توزيع الموارد سواء داخل المؤسسة أو على المستوى الوطني، السياسات الإدارية المتبعة.

المطلب الأول: مفهوم الإنتاجية

لقد شهد مفهوم الإنتاجية تطوراً ملموساً مع تطور الفكر الاقتصادي والإداري خلال الفترة الماضية ، فلقد اهتم الاقتصاديون في البداية بإنتاجية العمل وخاصة المتأثرين منهم بالفكر الماركسي الذي يرجع جميع الإنجازات المحققة إلى الجهد البشري ،

تعتبر الإنتاجية من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف علي قدرة النظم الإنتاجية علي المنافسة العالمية او علي الاقل مواجهة المنافسة العالمية في السوق المحلية ، فالعلاقة بين تكلفة الإنتاج والإنتاجية علاقة وثيقة فانخفاض الإنتاجية يعني ارتفاع تكلفة الإنتاج[1] .

الإنتاجية = قيمة المخرجات / قيمة المدخلات

تعددت المفاهيم المتعلقة بالإنتاجية الكلية والإنتاجية الجزئية وفيما يلي أهمها :

1- مفهوم الإنتاجية الكلية :

على الرغم من اختلاف المفاهيم الإقتصادية والإدارية حول الإنتاجية الكلية إلا أن معظمها تشير إلى العلاقة بين المدخلات والمخرجات فمثلاً تعرف الإنتاجية طبقاً للمفهوم الإقتصادي بأنها " العلاقة بين الناتج (المخرجات) وجميع عناصر الإنتاج التي استخدمت في الحصول على هذا الناتج (المدخلات) ، بينما تعرف الإنتاجية من وجهة النظر الإدارية بأنها " عبارة عن نسبة المخرجات التي يتم الحصول عليها باستخدام مدخلات معينة حسب معايير محددة وأهداف يتم تقريرها مسبقاً " أو بأنها " الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الحصول على أفضل النتائج المطلوبة " .

ومع أن هذه المفاهيم تشير إلى أن الإنتاجية ما هي إلا مقياس لمدى الكفاءه التي يتمتع بها الفرد أو الوحدة الإقتصادية أو القطاع في تحويل المدخلات المختلفة من مواد وعمل ....إلخ إلى مخرجات تتمثل في سلع أو خدمات إلا أن المفهوم الإداري يبين أن الإنتاجية لا تقتصر فقط على قياس الإنتاج أو الوحدات المنتجة ولكنها أيضاً تنبئ عن كيفية استخدام_الموارد المتاحة وتنسيقها وتشغيلها للحصول على النتائج المطلوبة ومن ثم فهي تشمل تلك العلاقة المتفاعل بين عدد من العناصر الفنية والتنظيمية والإنسانية في مكان العمل.

2- مفهوم الإنتاجية الجزئية:

يقصد بالإنتاجية الجزئية قياس تأثير أحد عناصر المدخلات للعملية الإنتاجية على الناتج النهائي وذلك من خلال قسمة الناتج (المخرجات) على العنصر المراد قياسه سواء أكان عنصر العمل أم المواد الأولية أم رأس المال أم الطاقة فمثلاً تعرف إنتاجية عنصر العمل بأنها " العلاقة بين العمليات الإنتاجية وكمية العمل

[1] د. سمير علام، تصميم النظم الإنتاجية، – جامعة القاهرة – مركز التعليم المفتوح، ص 34

المستخدم في تلك العمليات " أو بالأحرى هي " علاقة صافي النتائج المحققة بعدد العمالة المستخدمة في عملية أو عمليات إنتاجية معينة خلال فترة زمنية محددة " .

يتضح من العرض السابق لبعض مفاهيم الإنتاجية سواء الكلية منها أم الجزئية أن مفهوم الإنتاجية هو مفهوم نسبي يتأثر بعوامل واعتبارات اقتصادية واجتماعية وفنية وبيئية إلى جانب الظروف الخاصة بكل منظمة أو مجتمع ، كما يتأثر هذا المفهوم بالتطورات التي تحدث لأدوات العمل ونظم وأساليب الإنتاج وما ينتج عنها من حذف أو إضافة أو إحلال عنصر معين من عناصر الإنتاج محل آخر مما يجعل ثبات هذا المفهوم أو الاتفاق حوله أمراً يصعب حدوثه

إن الإنتاجية هي عبارة عن حصيلة التفاعل بين العوامل المادية والبشرية والتي يتم التعبير عنها من خلال العلاقة بين المخرجات (كمية أو قيمة) وإجمالي المدخلات أو إحداها بهدف التعرف على مدى نجاح فرد أو منظمة أوقطاع في استغلال الإمكانات المادية والبشرية المتاحة أو إحداها خلال فترة زمنية معينة للوصول إلى أهداف محددة سلفاً قد تكون هذه الأهداف إنتاج سلعة أو خدمة أو فكرة ينتفع بها الآخرون ويساهم بها في تحقيق رفاهية المجتمع .

3 – أهمية الإنتاجية :

تعد الإنتاجية بمثابة المحور الرئيسي للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اي مجتمع فعن طريق زيادة الإنتاجية وتحسين مستواها يتم إحداث زيادة فعلية في دخول الأفراد وبالتالي توليد المدخرات التي يمكن من خلالها إيجاد استثمارات إضافية تدعم النظام الإقتصادي وتوفر فرص عمل جديدة وتحقق مزيداً من التقدم والرفاهية لأفراد تلك المجتمعات .

وتزيد أهمية الإنتاجية في الدول النامية والأقل نمواً وذلك لما تواجهه هذه الدول من مشاكل تتمثل في التخلف الإقتصادي والإجتماعي الناتج عن سوء استخدام الموارد المتاحة للانتفاع سواء المادية أو البشرية فمشكلة التخلف لا ترجع إلى قلة الموارد المادية والبشرية وإنما ترجع في الأساس إلى سوء استغلال عناصر الإنتاج المتوفرة والوصول بمستوى إنتاجيتها كماً ونوعاً إلى المستوى المطلوب .

المطلب الثانيً : محددات الإنتاجية:

1– محددات إنتاجية العمل:

يمكن القول ان العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل لا تقتصر فقط على مجموعة العوامل المكونة للقدرة ومجموعة العوامل المكونة للرغبة وإنما أيضاً تتأثر بحجم العمالة المتاحة في المنظمة أو القطاع خلال فترة زمنية معينة ، حيث تؤثر هذه العوامل مجتمعة على إنتاجية العمل نظراً لوجود علاقة بينهما

وهي العلاقة التي يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

إنتاجية العمل = حجم العمالة مضروباً في مستوى الأداء

فحجم العمالة يمثل إجمالي عدد الأفراد الذين ينتمون إلى المنظمة أو القطاع خلال فترة زمنية معينة فإذا كان هذا العدد لا يتفق مع متطلبات العمل الفعلية من كل فئة مهنية فإن ذلك سيؤثر على إنتاجية العمل لأن أي زيادة أو نقص في عدد العمالة عن العدد اللازم لأداء العمل سينعكس أثره على تكاليف العمل وذلك إما على شكل زيادة في النفقات نتيجة لما يدفع للعمالة الزائدة من أجور وحوافز أو على شكل خسائر تحدث في حالة نقص عدد العمالة عن العدد المطلوب نتيجة لما ينجم عن النقص من تأخير في الإنتاج أو توقف بعض الأعمال أو تأخيرها أو تحميل العمالة واجبات أكثر من طاقاتها وهذا كله يؤدي إلى حدوث خسائر تزيد من تكاليف العمل وتقلل من العائد ومن ثم تؤثر على مستوى الإنتاجية .

2- محدد إنتاجية الأداء:

أما مستوى الأداء فيقصد به الجهد المبذول من فرد أو مجموعة من الأفراد سواء بمساعدة الآلة أو بدونها لأن الأيدي العمالة مهمة لكونها عنصرا جوهريا في إنتاج كل سلعة[1]خلال فترة زمنية معينة وتشكل القدرة والرغبة العوامل الأساسية التي تؤثر على مستوى الأداء ومن ثم على الإنتاجية فإذا لم يكن لدى الفرد القدرة على القيام بما يناط به من أعمال فإن أداءه الفعلي سيكون ضعيفاً حتى وإن كانت لديه رغبة كبيرة في العمل وبالمثل فإن الفرد الذي لا يشعر برغبة حقيقية في إنجاز الأعمال أو المهام التي كلف بها

فإنه لا يمكن أن يؤدي عمله بشكل جيد حتى وإن كانت لديه مقدرة كبيرة على أداء العمل وبالتالي فإن عاملي القدرة والرغبة هما عاملان متكاملان يساهمان سوياً في تحديد مستوى الأداء.

المطلب الثالث: قياس الإنتاجية

يقصد بقياس الإنتاجية دراسة العلاقة بين المخرجات وإجمالي المدخلات أو إحداها خلال فترة زمنية معينة وذلك بهدف التعرف على النتائج التي تم التوصل إليها في تلك الفترة وتتطلب دراسة هذه العلاقة تحديد كل من أهداف القياس وأساليبه وذلك حتى يمكن التوصل إلى المؤشرات الكمية المطلوب توفيرها فالهدف من القياس ليس فقط الوصف والتفسير للإنتاجية وإنما أيضاً تحديد المسببات التي أدت إلى انخفاض الإنتاجية أو إرتفاعها وتمكين الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة .

وعلى الرغم من تعدد طرق قياس الإنتاجية وتباينها فإنه يمكن أن نورد أهم الطرق وذلك على النحو التالي:-

1- طرق قياس الإنتاجية الكلية : تستخدم هذه الطريقة لدراسة وتحليل العلاقة الكلية بين المخرجات وبين المدخلات ويعطي هذا المقياس صورة إجمالية للإنتاجية التي تعبر عن كفاءة الإدارة وفاعليتها في توظيف الموارد المتاحة .

---

[1] د. عاصم بن طاهر عرب، مرجع سبق ذكره ، ص4

2- طرق قياس الإنتاجية الجزئية : نظراً لصعوبة تحديد التأثير الذي يسببه أي تغيير يحدث لأي عنصر من عناصر الإنتاج على المحصلة النهائية للإنتاجية في ظل المؤشرات الكلية ولعدم القدرة على تحديد مسببات هذا التغيير في هذه الحالة فإنه لا بد من قياس الإنتاجية الجزئية وذلك حتى يمكن الحصول على المؤشرات المتعلقة بكل عنصر من عناصر الإنتاج موضع القياس على حده وبالتالي التعرف على مدى كفاءة وفاعلية استخدام هذا العنصر في العمليات الإنتاجية .

خلاصة الفصل الأول:

تطرق الفصل الأول إلي مفهوم الاستثمار ومفهوم الإنتاج والإنتاجية وقد اشتمل علي مقدمة عن قلة الفوائض بالدول النامية نتيجة لضعف الوعي الإدخاري لدي المواطنين وقلة الاستثمارات الموجهة لدول العالم الثالث ومن ضمنها السودان رغم التطور الذي حدث في حجم الاستثمارات الأجنبية نتيجة لتطور وسائل العولمة وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات.

تم تقسيم الفصل الأول إلي أربعة مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم الاستثمار والمبحث الثاني محددات الاستثمار والمبحث الثالث مفهوم الإنتاج والمبحث الرابع مفهوم الإنتاجية.

الموضوعات التي تم تناولها الفصل الأول تمثل مفاهيم عامة عن الاستثمار الأجنبي ومفهوم الإنتاج والإنتاجية ومدلولاتها العامة، وسيتم التطرق في الفصل الثاني إلي واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالسودان والي أي مدي استطاعت الدولة أن تلعب دورا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية وما هو اثر هذه الاستثمارات علي التنمية الاقتصادية بالسودان ومساهمة الاستثمارات الاجنبية في تطوير القطاعات الأساسية (القطاع الزراعي ، الصناعي والخدمي) وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وقد لوحظ ان مساهمتها قد زادت نتيجة الزيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية وسيتم التطرق أيضا علي المعوقات التي أثرت علي عدم الاستفادة القصوى من تدفق هذه الاستثمارات .

الفصل الثاني

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

المقدمة:-

بعد أن تم التعرف علي الإستثمار الاجنبي المباشر ومفهوم الإنتاج والإنتاجية يتناول هذا الفصل واقع الإستثمار الاجنبي بالسودان بشكل مستفيض والسودان بلد نامي يعاني من قلة الإدخارات لذا كان لابد من

الفصل الثاني

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي ودوره في تطوير الإنتاج والإنتاجية

المبحث الثاني:مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

المبحث الثالث: دور الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي

المبحث الرابع: معوقات الاستثمار في السودان

الإتجاه نحو الخارج وقد انتهجت الدولة العديد من السياسات والمحفزات لجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

لقد أصبح موضوع الاستثمار Investment من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية ، وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة ، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في مجال دراسة الاستثمار بجانبيه العيني والمالي وبعد أن أصبحت مصادر التمويل الاستثماري غير مقتصرة على المصادر المحلية والعالمية والتقليدية ، إذ تطورت واستحدثت أدوات وآليات وشبكة من المعلومات والاتصالات الاستثمارية في الأسواق العالمية اتاحت فرصاً ومزايا استثمارية لم تكن متاحة في السابق وعرفت وزارة الاستثمار السودانية الاستثمار على أنه استثمار للأموال في أصول سوق يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائداً في المستقبل[1].

ونجد أن الموارد الاقتصادية الهائلة بالسودان المتمثلة في الإنتاج الزراعي والحيواني والتعديني بالسودان من أهم الأسس اللازمة لقيام قاعدة صناعية وكان لها دور كبير في جذب الاستثمارات الاجنبية وتشمل هذه الصناعات الصناعات الغذائية صناعة النسيج صناعة الجلود والأحذية صناعة السكر وصناعة الاسمنت.

لذا عملت الدولة علي وضع العديد من الميز المحفزة لجذب عدد أكبر من الاستثمارات الاجنبية.

المبحث الأول

الاستثمار الأجنبي ودوره في تطوير الإنتاج والإنتاجية

تكمن أهمية الاستثمار في أي بلد على جوانب عديدة يمكن أن يستفيد منها البلد المضيف، حيث يعمل الاستثمار على مستوى الدخل القومي على زيادة الدخل القومي باعتباره مكوناً رئيسياً من مكونات الطلب الكلي ، وعلى مستوى المهارات ونقل التكنولوجيا وخاصة الاستثمار الأجنبي على نقل التكنولوجيا

[1] ورقة دراسة مقترح قانون الاستثمار والمناطق الحرة 2011 ، ص 12

الحديثة للبلد المضيف، وكما يعمل على زيادة الخبرات المحلية وخاصة الخبرات الإدارية وذلك من خلال الأفكار الجديدة أو غير موجودة في البلد المضيفة مما يخلق نقلة نوعية. كما يربط الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نقل الجودة وأساليبها مما يدفع بكفاءة السوق المحلي ، كما يساعد الاستثمار على خفض البطالة وخاصة إذا كانت الاستثمارات ذات كثافة عمالية مما يسهل عملية الادخار الاختياري، من خلال الأجور والمرتبات للعاملين والذي يدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والذي يساعد في الخروج من دائرة الفقر مما يدفع بعجلة التنمية بالبلاد .

المشروعات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر تؤدي دوراً اجتماعياً واقتصادياً اكثر مما هو في اوجه الاستثمارات الاخرى[1]ومنها :-

1- إنتاج السلع والخدمات للسوق المحلية .
2- توظيف العمالة المحلية واستثمار الموارد البشرية غير الموظفة.
3- نقل مستويات التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الى البلد حيث يعتبر الاستثمار الاجنبي من أفضل الوسائل لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الادارية من بلد الى اخر خاصة من الدول المتقدمة الى الدول النامية.
4- تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومي.
5- الاستثمار الاجنبي مصدر مهم للضرائب التي يحصل عليها الاقليم من الشركات الاجنبية مما يسبب أسهاماً ايجابيا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقليم .

المطلب الأول : طرق تقديم الإستثمار الاجنبي

أولا: القروض

القروض هي رؤوس الأموال المقدمة بشروط معينة وبأسعار فائدة[2] وتنقسم القروض من حيث المدة الزمنية الي :

أ/ قروض قصيرة الأجل ، أقل من عام

---

[1] مجلة صوت الاخر ، النشر (اربيل – كردستان) – العدد 113 ، 2009 ، ص 6

[2] علي سعيد عبد الوهاب ، 1997، تمويل المشروعات في ظل الإسلام – دار الفكر الإسلامي ، الطبعة الاولي ، ص178

ب/ قروض متوسطة الاجل ، تتراوح بين عام الي خمسة أعوام.

ج/ قروض طويلة الأجل، خمسة سنوات فأكثر.

- القروض قد تكون عامة أو خاصة:

1/ القروض العامة

تعقدها حكومات الدول النامية مع غير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئآت تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيئآت التمويل دولية كالبنك العملي أو صندوق النقد أو الهيئآت الدولية التابعة لها، أو هيئآت التمويل الإقليمي.

2/ القروض الخاصة:

هي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC)أو من صناديق التمويل الإقليمي.

ثانيا :المنح والإعانات:

تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في

شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عملات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات إستهلاكية واستثمارية أو مساعدات فنية.

أهم المؤسسات الدولية التي تقوم بتقديم التمويل هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وتقوم هذه المؤسسات بعدة أدوار تتمثل في:

- تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها، من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة
- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.
- توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع

للبنك.

ويقوم البنك الدولي بتقديم قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية.

المطلب الثاني : دور الاستثمار الأجنبي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان

ظل السودان ومنذ العام 2000 وحتى نهاية العام 2010م يسجل معدلات نمو اقتصادية بلغت في المتوسط 7.8% ويلاحظ ان البلاد خلال 2000-2010م قد استقطبت العديد من الموارد المالية سواءا كانت في شكل استثمار أجنبي مباشر أو غير مباشر بالإضافة الي القروض التي وجهت لتمويل قطاعات الري والكهرباء[1] ، وقد بلغت جملة الاستثمارات الاجنبية خلال 2000-2013م حوالي 34.72 بليون دولار[2] وقد استأثرت قطاعات النفط ، البنوك والاتصالات علي النصيب الاكبر بجملة 24.678 بليون دولار.

[1] وزارة الاستثمار ، جمهورية السودان – تقرير حصر وتحليل الاستثمارالاجنبي 2011 ، ص26

[2] جمهورية السودان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي 2005 ص26 و165

جدول (1) **حجم الاستثمارات حسب القطاعات**

القطاع / السنة	الاستثمار الوطني بملايين الدولارات الامريكية					الاستثمار الاجنبي بملايين الدولارات الامريكية				
	2001	2002	2003	2004	2005	2001	2002	2003	2004	2005
الصناعي	696	399	1083	1458	2967	426	566	351	348	973
الخدمي	931	778	1908	2026	6372	281	344	275	527	2216
الزراعي	25	12	38	36	184	3	57	156	4	16
الاجمالي	1652	1189	3029	3520	9523	710	967	782	879	3205

القطاع / السنة	حجم الاستثمار الاجنبي بملايين الدولارات الامريكية						
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصناعي	1669	3037	1025	846	737	2446	10887.2
الخدمي	1115	1603	3951	1917	2677	4422.4	16934.3
الزراعي	200	381	176	653	126	91.1	8371.3
الجملة	2984	5020	5152	3415	3530	6959.5	36192.8

من الجدول (1-1) يلاحظ ان حجم الاستثمار الاجنبي بالقطاع الصناعي خلال 2006-2012م يمثل نسبة 36.3 % من الجملة الكلية لحجم الاستثمار والبالغة 33.2 بليون دولار لنفس الفترة.

يلاحظ أن تدني حجم الاستثمار الاجنبي الموجه للقطاع الصناعي قد ادي الي انخفاض مساهمة القطاع الصناعي حيث بلغت نسب مساهمة القطاع في الناتج المحلي خلال الخمس سنوات الاخيرة 2006-2010 كنسبة مئوية 31.6،31.6،33.6،29.5 و24.6 علي التوالي[1] وتأتي مساهمة القطاع الصناعي في GDP في المركز الثالث بعد القطاع الزراعي وقطاع الخدمات وتعزي الزيادة خلال 2006 و2007 الي الطفرة الكبيرة في ادخال التقنيات والتكنولوجيا الحديثة والتي ادت الي التوسع في صناعة الصابون والزيوت والمنتجات البلاستيكية بالاضافة الي صناعة البتروكيماويات والتي ظهرت باستخراج البترول في السودان مستفيدة من الاستثمارات الضخمة في مجال البترول.

[1] العرض الاقتصادي 2010 مرجع سابق ص42 و 186

رغم تدني اجمالي حجم الاستثمارات الاجنبية الموجه للقطاع الصناعي مقارنة بحجم الاستثمارات الاجنبية الموجهة للقطاع الخدمي الا ان القطاع الصناعي قد حقق طفرة في استقطاب حجم اكبر من الاستثمارات التي بلغت 2446مليون جنيه في العام 2011 لترتفع الي 10887.2مليون دولار في العام 2012م مقارنة بحجم استمارات 737 مليون في العام 2010م بنسبة زيادة بلغت 232% و1477% علي التوالي.

سجل حجم الاستثمارات الوطنية للقطاع الصناعي انخفاضا مستمرا خلال 2008-2011 وكذلك سجل حجم الاستثمارات الوطنية للقطاع الخدمي انخفاضا خلال الفترة بينما زاد حجم الاستثمارات الوطنية بالقطاع الزراعي في2009 الي 2010م. بينما زاد حجم الاستثمارات الوطنية الموجهة للقطاع الصناعي في 2012م بصورة مضطردة ليصل الي 1.9مليار جنيه بزيادة بلغت 199% عن العام 2011م [1]

كما نجد ايضا أن حجم الاستثمارات قد ارتفعت خلال العام 2013 لتصل الي 34.7 بليون دولار ، الامر الذي ساهم في زيادة الصادرات الصناعية من 70 مليون دولار في العام 2011 لتبلغ 94.7 مليون دولار في العام 2012م و116مليون دولار في العام 2013م.

يعزي الانخفاض في حجم وعدد الاستثمارات سواءا كانت اجنبية او وطنية الي بعض المعوقات والمشاكل المزمنة التي اقعدت الاستثمار عن القيام بدور المنوط به، كما ان الاستثمار بالسودان تنتابه العديد من المشاكل والمعوقات وذلك لان العملية الاستثمارية تشارك في تنفيذها العديد من الجهات ذات الصلة بالاستثمار مما جعل الاستثمار محفوفا بالعقبات والبيروقراطية الي جانب عدم توفر التخطيط السليم للمناطق الزراعية والصناعية ومناطق الخدمات ، والتخطيط الاستثماري يعتمد اساسا علي الخريطة الاستثمارية والذي يجب ان يعمل علي تجميع الصناعات المتشابهة في منطقة واحدة مع ضرورة وجود مدن صناعية تتوسطها وحدات ادارية لتبسيط وتسهيل امر المستثمر [2].

كما أن معظم المناطق الصناعية والزراعية تتعدم فيها الخدمات الضرورية من كهرباء ومياه وامن واتصالات.

---

[1] العرض الاقتصادي2012 مرجع سابق ص150

[2] العرض الاقتصادي 2011 مرجع سابق ، ص 134

المبحث الثاني

مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

يقصد بمناخ الاستثمار الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي تتم فيها الاستثمار [1] وتتمثل عناصر مناخ الاستثمار في السودان من الاستقرار السياسي والإصلاح الاقتصادي وقوانين الاستثمار والسياسات والإجراءات الإدارية والبنيات التحتية .

يعتبر السودان منطقة جاذبة للاستثمار بفضل موقعه المتميز ومساحته الشاسعة واقتصاده النامي والمتطور وموارده الطبيعية الضخمة والمتنوعة والتطور المضطرد في البنيات التحتية فضلا عن الجدوى الاقتصادية العالية للاستثمار في السودان.

[1] جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار – ورقة مقدمة عن مناخ الاستثمار في السودان 2003م

وقد أدركت الدولة أهمية الاستثمار والذي أصبح المحرك الرئيسي للنمو وذلك لما له من فوائد حيث يعمل على زيادة الدخل القومي وتنويع مصادر الإيرادات، تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري، نقل التقانة ورفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، توفير فرص عمل للمواطنين ومحاربة العطالة والفقر، ارتفاع الطلب الكلي والعرض للسلع والخدمات وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وارتفاع دخل الفرد.

كما نجد ان الدولة تعمل علي تشجيع الاستثمار للمشروعات التي تعمل على رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي عن طريق رفع زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج وخفض التكلفة وكذلك تشجيع زيادة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية في البلاد من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتوفير الحوافز ذات المردود الايجابي للاقتصاد الوطني وترشيد الحوافز الاستثمارية .
ومن أهم العناصر المكونة للمناخ الاستثماري حجم السوق ودرجة تطوره اللذان يعتمدان بدورهما على الدخل ومعدلات نموه ومعدل الاستقرار السياسي والأمني وطبيعة القوانين والتشريعات التي تشجع وتنظم تراقب الاستثمار الأجنبي وكفاءة الأجهزة القائمة عليها[1].

المطلب الأول :عناصر مناخ الاستثمار في السودان

1- العوامل المتعلقة بالموقع الجغرافي:

يعتبر السودان من أكبر الأقطار العربية والأفريقية مساحة إذ تبلغ مساحته مليون ميل مربع كما يمتاز السودان بموقع جغرافي متميز في قلب القارة الأفريقية ويجاور تسعه دول مما يجعل منه معبراً ومركزاً للسوق يمد أسواق البلدان المجاورة بالسلع والخدمات .

2- العوامل الاقتصادية:

تتوفر بالسودان إمكانيات وموارد طبيعية ضخمة من أراضي شاسعة صالحة للزراعة تقدر بحوالي (355) مليون فدان وموارد مائية وفيرة من الأمطار والأنهار والمياه السطحية والجوفية وتنوع في المناخ طول البلاد من الشمال إلى الجنوب يشمل مناخ السافنا الغنية والفقيرة والمناخ المداري الاستوائي ومناخ البحر الأبيض المتوسط هذا إلى جانب ثروة حيوانية تقدر بحوالي (103) مليون رأس من الأبقار والإبل والضان والماعز تعتمد على مراعي طبيعية وغابات تقدر بحوالي (250) مليون فدان .

[1] د. حسن بشير – سياسة التنافسية وأثرها على مناخ الاستثمار – ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار الأفريقي في السودان 2004م، ص4

كما توجد في السودان ثروة معدنية لم تستقل بعد تشمل مدن الذهب والفضة والمناجنيز والكروم وغيرها.

3- العامل السياسي والأمني:

قاد السودان العديد من المبادرات السياسية لاصلاح الشأن السياسي والوصول الي وفاق وطني لحكم البلاد من خلال وضع دستور دائم للبلاد وإشراك كل انواع الطيف السياسي للتوافق عليه والتوصل الي الحل السلمي لحكم البلاد وتوقيع اتفاقية السلام الشامل لوقف الحرب وإحلال السلام ودعم المناطق المتأثرة بالحرب ومنح حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان ،كل ذلك ساعد علي تهيئة الوضع الجاذب للاستثمار الاجنبي المباشر بالسودان .

ويمكن القول أن الاستثمار من أهم المتغيرات التي تسهم في الإسراع بعملية التنمية وذلك لما توفره الاستثمارات الأجنبية والمحلية من موارد للعملية الاستثمارية لذلك كان اهتمام الدول به كبير وأولته اهتمام بالغ .

المطلب الثاني: **اهتمام الدولة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:**

باعتبار أن السودان أحد الدول النامية كان لابد أن ينظر إلى الاستثمار بشقيه الوطني والأجنبي نظرة اهتمام ، وفي سبيل جذب الاستثمارات قامت الحكومة بسن قوانين الاستثمار(قانون الاستثمار لسنة 1995 المعدل لعام 2003) وتم اخر تعديل للقانون في 2007 ليكون اكثر جذبا للاستثمارات الاجنبية ولخلق مناخ استثماري ملائم في ظل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي يعيشها العالم اليوم ، العولمة الاقتصادية ويتبعها من سياسات الانفتاح الاقتصادي والحرية التامة للتجارة وحركة رؤوس الأموال التي تنتج فرص استثمار.

أصبح الاستثمار في كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية احد العوامل والعناصر التي تحرك الركود الاقتصادي ، والاستثمار هو احد الوسائل التي تستطيع الدول من خلالها توفير كافة العناصر الأساسية لبناء اقتصاد قوي ومتوازن وهو ضروري وملح جدا للدول النامية التي تعتمد في تمويل مشروعاتها التنموية علي المنح والقروض التي تشكل عبء ولاتلبي متطلبات التنمية وتثقل كاهلها بالديون .

نجد ان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI من انجح الوسائل التي توفر كما هائلا من العملات الحرة وإدخال الأساليب الحديثة في الإدارة واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تحتاجها الدول النامية في دعم القطاعات الإنتاجية التي دون شك ستسهم بقدر كبير في تخفيف حدة الفقر وإحداث طفرة تنموية كمية ونوعية.

تسعي الدول الان بكافة الوسائل والطرق الي جذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية وبالاطلاع علي تجارب الكثير من الدول في المحيط الدولي والاقليمي تلاحظ بان الميزات والاعفاءات الجمركية والاعفاء من الضرائب والرسوم بمختلف انواعها ليس هو العامل الاساسي في عملية جذب الاستثمارات الاجنبية و انما العامل الاساسي هو تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار من خلال وضع القوانين والضمانات وتجهيز البنيات الاساسية وعمل التسهيلات المصرفية وتبسيط الإجراءات لذا جاءت الأهداف

العامة الكلية والسياسات للخطة الخمسية الاولي 2007-2011م والخطة الخمسية الثانية 2012-2016م في محور الاستثمار الاجنبي مشتملة علي الاتي[1] :-

1. تشجيع زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية والمباشرة نحو البلاد من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتوفير الحوافز ذات المردود الايجابي للاقتصاد الوطني وتبسيط الاجراءات والقوانين وترشيد الحوافز الاستثمارية.
2. دعم وتشجيع الاستثمارات في مجال المشاريع المشتركة في اطار اتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي خاصة مع دول الجوار ودول.
3. متابعة تنفيذ المشروعات الاجنبية وتعظيم منافعها في مقابلة عبئها وتكلفتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
4. دعم وبناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجالات الاستثمار الاحنبي خاصة دراسات الجدوي والتقويم والترويج الاستثماري.
5. توجيه الاستثمارات الاجنبية لتمويل مشروعات التنمية في الولايات الاقل نموا من خلال زيادة الحوافز والمزايا التشجيعية للمستثمر.

كما هدفت خطة وزارة الاستثمار بوضعها الجهة الاتحادية التي تقوم بتنفيذ الخطط الاستراتيجية الي تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار وذلك عن طريق العمل علي ازالة التعارض بين قانون تشجيع الاستثمار والقوانين ذات الصلة من خلال المجلس الاعلي للاستثمار، تبسيط الاجراءات وتبني المعاملات الالكترونية، التنسيق مع الجهات ذات الصلة لتوفير البنيات الاساسية ، توفير الكوادر المقتدرة والمتخصصة وتهيئة بيئة العمل وكذلك الترويج لزيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية عبر توفير المعلومات عن فرص ومجالات واولويات الاستثمار بناءا علي الخريطة الاستثمارية وخرط الولايات وميزها النسبية ، تفعيل النشاط الاستثماري بالدول ذات الثقل وتفعيل الاتفاقيات الثنائية والمشاركة في الملتقيات والورش والمعارض داخل وخارج السودان وتكثيف العمل الاعلامي لابراز امكانات السودان الاستثمارية داخليا وخارجيا [2].

[1] تقرير حصر وتحليل الاستثمار الاجنبي في السودان ، وزارة الاستثمار ، 2011 ص3

[2] تقرير حصر وتحليل الاستثمار في السودان ، مرجع سابق ص5

المبحث الثالث

دور الدولة في جذب الاستثمار الاجنبي

تزايدت خلال السنوات العشر الماضية اهتمامات دول العالم بقضايا جذب الإستثمار الأجنبي المباشر تواحتدت المنافسة بينها للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم والتى اتسمت بطابع التأرجح الكبير خلال الخمسة سنوات الماضية من القرن الواحد والعشرين، والسودان كواحدة من دول العالم وبوصفه دولة نامية خاض هذه المعركة وحصل على مرتبة متقدمة بين الدول العربية وموقع مرموق بين دول العالم ككل خلال الأعوام 2003 و 2004م.

أوضحت الدراسات في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر، أن أهم محدداته هي: هيكل التكاليف في البلد المضيف، الإختلاف في العائد، معدل نمو السوق، والصفات المؤسسية للبلد المضيف. كما يعتمد أيضاً على مقدرة البلد المضيف على جذب واستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر[1].

[1] د. يعقوب علي جانقي ، تقييم تجربة السودان في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشروإنعكاسها على الوضع الاقتصادي ، المؤتمر الثاني للتمويل والإستثمار ديسمبر2005 ، ص1

.وتعتمد مقدرة البلد على جذب الإستثمار على العوامل التالية: مناخ الإستثمار والتجارة، جودة البنية التحتية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي والاقتصادي مستوى تعليم القوى العاملة وغيرها.

المطلب الاول : سياسة الدولة في جذب الاستثمار باعتباره مقوم اساسي للتنمية

نظراً للأهمية البالغة للاستثمارات والتي تنبع من أنها أحد أهم المتغيرات التي تسهم في الإسراع بعملية التنمية وذلك لما توفره الاستثمارات المحلية والأجنبية من مقومات أساسية والسودان باعتباره أحد الأقطار النامية كان لابد من أن ينظر إلى موضوع الاستثمار وخصوصاً الأجنبي نظرة اهتمام بالغ .

دعمت الدولة مراكز وبيوت الخبرة القادرة علي القيام بدراسات الجدوي للمشاريع الاستثمارية علي ان تتكفل الدولة بجزء من هذه الدراسات ، العمل علي مراعاة المزايا والامتيازات المنصوص عليها في قانون الاستثمار والعمل علي توفير الايدي العاملة واعداد برامج التدريب لرفع الكفاءة الانتاجية[1].

في ظل التحولات الكبيرة التي يعشيها العالم اليوم " الدولة الاقتصادية " وما يتبعها من سياسات الانفتاح الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية قام السودان بانتهاج العديد من السياسات والتشريعات والخطط والبرامج لجذب الاستثمارات الاجنبية.

ولكي يتأتي ذلك يجب أن تتوجه جهو د الدولة للآتي[2]:-

1- دخول السودان في التكتلات الاقليمية " تجمع دول الكوميسا " وما سينتج من حرية تامة لحركة التجارة وحركة رؤوس الأموال التي تبحث عن فرص استثمار أو مناخ استثماري ملائم .

2- السعي للاستفادة من الموارد المتوفرة لديه والتي يتميز فيها بميزة نسبية ، لجذب رؤوس الأموال اللازمة لتحريك هذه الموارد والإمكانيات لتوفير مناخ استثماري تتوفر فيه كل الظروف التي يحتاجها المستثمر الأجنبي والمحلي.

3- تبني حزمة متناسقة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعية والإجرائية والتي خلقت تطوراً إيجابياً ملحوظاً في الارتفاع المتزايد لمعدل النمو الاقتصاد والانخفاض المستمر بمعدل التضخم واستقرار سعر الصرف وتحسن قوتها الشرائية مقابل العملات الأجنبية.

4- وضع البرامج والاستراتيجيات ،البرنامج الثلاثي للأنقاذ الاقتصادي1993-1995م أعقبه وضع الإستراتيجية القومية الشاملة2002م التي شكلت الإطار الفكري والمهني للدولة حيث ربطت الإستراتيجية حلقات الاقتصاد والإصلاح المالي والنقدي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحركة المجتمع في جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية.

---

[1] الياس نطوس ، بيئة العمل المناسبة لتنمية القطاع الخاص وخلق مناخ الاستثمار ، الامانة العامة لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربي ، ص13

[2] جمهورية السودان، وزارة الاستثمار، تقرير حصر الاستثمار 2010، ص24

5- تشجيع القطاع الخاص وتنميته يتقدم العديد من الحوافز والإعفاءات والضمانات والعمل على إزالة العقبات القانونية والإدارية التي تحد من نشاطاته

أعطت برامج الإستراتيجية القومية الشاملة 1992 – 2002م والبرامج التي اعقبتها قدراً كبيراً من الاهتمام لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي وذلك لما يوفره هذا الاستثمار من إمكانيات مالية وإدارية وتنظيمية وتكنولوجية وتسويقية في سنواتها الأخيرة في استعادة الاستقرار الاقتصادي .

6- قامت الدولة بادخال تعديلات جوهرية علي قانون الاستثمار لسنة 1995 ، تعديل 2007 وأعطت ميزات جاذبة لتشجيع الاستثمارات الاجنبية اهمها : [1]

أ – معاملة المستثمر الاجنبي مثله مثل المستثمر المحلي.

ب- الاعفاء من ضريبة ارباح الاعمال لمدة عشر سنوات.

ج- امكانية تحويل الياته وممتلكاته خارج السودان متي مارغب في ذلك .

د-تسهيل عملية تحويل الارباح ورؤوس الاموال.

كما يسعي السودان الي استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية بعدة وسائل حتي يتمكن من المنافسة امام الدول التي تسعي الي توطين الاستثمارات الوافدة خاصة في مجال الصناعة الكبري التي تحتاج الي خبرة فنية عالية ورؤوس اموال صخمة. [2]

لذا يجب علي الدولة العمل علي وضع خطط وبرامج طويلة المدي[3] تساعد علي تهيئة وتوفير فرص الاستثمار بجذب الاموال الي الداخل علي ان تتضمن الاجراءات خطط مالية ونقدية وادارية تستهدف :-

1/ الاستقرار الاقتصادي.

2/ تكثيف الترويج للاستثمار بناء علي مشروعات ذات دراسات سليمة.

3/ ازالة القيود التي تواجه المستثمرين.

المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان:

نجد ان السودان بالرغم من صغر حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة اليه بالمقارنة مع التدفقات الواردة الي بعض الدول العربية يظل يشكل رقم في دول المنطقة ، فقد احتل السودان الترتيب الثالث عربيا في العام 2001م بحجم تدفقات استثمارية بلغت 0.574 بليون دولار ، والترتيب الثاني في العام 2003م بحجم

---

[1] جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار المعدل لسنة 2007، ص5

[2] علي خليفة الكوارتي – دور المشروعات في التنمية الاقتصادية ، المجلس القومي للثقافة والفنون 1981 الكويت ، الطبعة الاولي ص56

[3] جاد الله عبد الفضيل بخيت – تعميم الحلول المتقدمة لحل مشكلة الديون الخارجية في مجال المال والاقتصاد ، بنك فيصل الاسلامي –ادارة البحوث ص47

تدفقات استثمارية بلغت 1.35 بليون دولار والرابع في العام 2006م بحجم بلغ 2.9 بليون دولار من مجموع 18 دولة.

اما من حيث الاجمالي التراكمي للاستثمارات في المنطقة العربية فيحتل السودان الترتيب السابع .

بلغ حجم راس المال لمشروعات القطاعات الزراعي والصناعي والخدمي مبلغ 16.59 بليون دولار خلال 2000–2013 ويلاحظ النمو المستقر لتدفق الاستثمارات الاجنبية خلال هذه الفترة وحدوث طفرات في هذه التدفقات ويعزي ذلك للتوسع في استقطاب رؤوس الاموال في القطاعين الصناعي والخدمي وكذلك يلاحظ التحسن في مناخ الاستثمار بعد التوقيع علي اتفاقية السلام الشامل في العام 2005م.

من خلال حصر المشروعات التي تم حصرها خلال 2000–2013م يتضح ان نصيب ولاية الخرطوم من المشروعات المصدقة يمثل نسبة 90% ويتصدر القطاع الصناعي بقية القطاعات الاخري في التنفيذ حيث بلغت نسبة تنفيذ مشروعات القطاع الصناعي 30% من جملة المشروعات المصدقة خلال السنوات الاخيرة. [1]

الجدول (2)

تدفقات الاستثمارات الاجنبية غير البترولية ببلايين الدولارات

السنة	تدفقات الاستثمارات الاجنبية غير البترولية ببلايين الدولارات
2000	0.062
2001	0.028
2002	0.103
2003	1.067
2004	0.514
2005	2.703
2006	0.259
2007	1.412
2008	0.444

[1] حصر وتحليل الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان – وزارة الاستثمار ص17

2009	0.469
2010	0.309
*2011	4.5
*2012	0.124
*2013	4.6
الجملة	16.59

المصدر : جمهورية السودان ، وزارة الإستثمار،

*وزارة الاستثمار،الادارة العامة للبحوث والمشروعات 2014م

شكل رقم

(1)

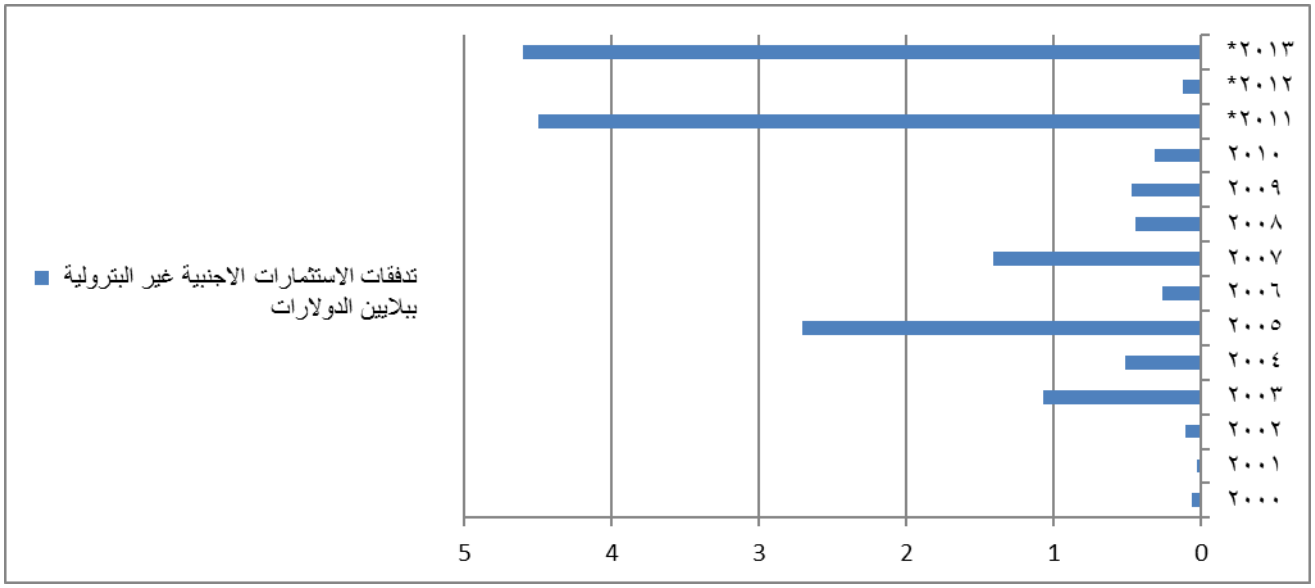

المصدر: إعداد الدارس من الجدول (2).

بالرغم من ارتفاع تدفق الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة 2000–2013م الا اننا نجد ان قطاع النفط قد استأثر بالنصيب الاكبر حيث بلغت جملة الاستثمارات فيه اكثر من21 بليون دولار من جملة 28.42 للفترة المذكورة اما القطاعات الاخري فبلغ حجم الاستثمار بها 7.37 بليون دولار اي بنسبة 26% من جملة الاستثمارات المتدفقة في الفترة 2000–2010م ليرتفع حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي للقطاعات غير البترولية لتصل الي 16.59خلال 2000– 2013م .

بينما نجد ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الموجهة للقطاعات الثلاثة (القطاع الزراعي ، الخدمي والصناعي) قد قفزت بصورة مضطردة لتصل الي 6،3 بليون دولار في العام2002م بلغ نصيب القطاع الصناعي منها 1.1 بليون دولار أي بنسبة 30.6%.[1]

المبحث الرابع

معوقات الاستثمار في السودان:

معوقات الاستثمار هي مجموعة من العوامل والإجراءات في طريق إنسياب رؤوس الأموال بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة إلى الأقطار المضيفة حيث أنه في ظل تنافس بين الدول حول توفير المناخ الاستثماري الملائم ، ومن ثم اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، كان لابد أن تعمل كل الدول على إزالة العقبات أمام المستثمرين والمحليين والأجانب ، ومن هنا أخذ موضوع معوقات الاستثمار يكتسب أهمية متزايدة لدى الحكومات .

يعزي الانخفاض في حجم وعدد الاستثمارات سواءا كانت وطنية او اجنبية الي بعض المعوقات والمشاكل التي تجابه الاستثمار . [2]

المطلب الأول: المشاكل العامة:

وهي المشاكل المزمنة والتي أقعدت الاستثمار عن القيام بالدور المنوط به وتتمثل في الآتي:

(1) عدم توفر التخطيط السليم للمناطق الصناعية والزراعية ومناطق الخدمات:

معظم المناطق الصناعية بالبلاد لا يتوفر بها التخطيط العلمي السليم والذي يعتمد أساسا على الخريطة الاستثمارية والاحتياجات الفعلية للبلاد. وهذا التخطيط لا بد أن يعمل على تجميع الصناعات المتشابهة في

[1] العرض الاقتصادي 2012م مرجع سابق ، ص 149

[2] العرض الاقتصادي 2010، مرجع سابق، ص 189، 190

منطقة واحدة (Zoning) مع ضرورة وجود مدن صناعية تتوسطها وحدات إدارية لإدارة هذه المدن والمناطق لتبسيط وتسهيل أمر المستثمرين.

(2) افتقار المدن والمناطق الصناعية للخدمات الضرورية:

معظم هذه المناطق الصناعية والزراعية ومناطق الخدمات تنعدم فيها الخدمات الضرورية من كهرباء ومياه وطرق واتصالات وأمن. وغالبا ما يقوم المستثمر بتحمل تكلفة هذه الخدمات وينفق عليها أموالا طائلة ترهق كاهله وتؤدي إلى تآكل رأسماله وتعطيله من إكمال مشروعه في الزمن المحدد بالدراسة.

(3) الرسوم الباهظة لتصاريح المباني والأسعار العالية للأراضي الاستثمارية:

هنالك أسعار عالية للأراضي الاستثمارية تصل إلى ملايين الجنيهات السودانية مع المغالاة في الرسوم المفروضة على تصاريح البناء والتي ربما فاقت المائة الف جنيه سوداني للمشروع الاستراتيجي لكبر مساحته بالرغم من أن قانون الاستثمار يبشر المشروع الاستراتيجي بالإعفاء من رسوم الأرض.

(4) الرسوم والجبايات الولائية والمحلية على المشروعات الاستثمارية:

تعترب الرسوم والجبايات الولائية والمحلية من العوامل الأكثر تأثيراً على العملية الإستثمارية خاصة وأنها تصدر بأوامر محلية وتشريعية متعددة المصادر ، هذا فضلاً عن الزيادات الدورية المتصاعدة والتي تشكل عبئاً على الأنشطة الاستثمارية وتضعف قدرتها التنافسية وهذه الرسوم تشمل (تجديد الحكر ، العوائد ، الرخض التجارية ، النفايات ورسوم الخدمات).

(5) عدم عدالة المعدل الثابت (Flat Rate) لضريبة أرباح الأعمال للمشروعات الاستثمارية:

حيث ساوى هذا التشريع غيرالعادل بين المستثمر في ولاية الخرطوم ذات البنيات التحتية المقدرة والأسواق الكبيرة وسهولة النقل والترحيل والتسهيلات كافة مع الولايات النائية والطرفية كدار فور والشمالية وكردفان وهر النيل والنيل الأزرق وذلك بفرض 10% على القطاع الصناعي و15% على القطاع الخدمي في كل ولايات السودان. وقد أدى هذا التشريع غيرالعادل إلى هروب وهجرة المستثمرين ورجال الأعمال من الريف إلى المدن مع تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في ولاية الخرطوم.

(6) المبالغ الكبيرة التي تسدد لصالح ضريبة القيمة المضافة على بعض التجهيزات الرأسمالية ومدخلات الإنتاج:

هذه مبالغ ضخمة تصل إلى مئات الآلاف من الجنهيات لبعض المشروعات كالنقل بالليموزين ومدخلات الإنتاج للمشروعات الاستراتيجية الكبيرة وتسدد هذه الضريبة على الجملونات والتجهيزات قبل أن يبدأ المشروع مما يشكل عبئاً مالياً كبيراً على المستثمر ، وأدى إلى هروب العديد من المستثمرين الأجانب وإعادة تصدير تجهيزاتهم الرأسمالية بعد وصولها الميناء.

(7) صعوبة تخصيص الأراضي للمشروعات الاستثمارية:

أ. في حالة الأراضي الصناعية والخدمية فليس هناك آلية واضحة للتخصيص وغالباً ما تكون صلاحيات التخصيص لدى سلطات الأراضي وليس سلطات الاستثمار . والشيء الطبيعي والأمثل أن يتم التخطيط التفصيلي من قبل إدارة التخطيط العمراني ويتم التخصيص للمستثمر بواسطة الاستثمار ثم تكمل الإجراءات بواسطة مندوب الأراضي ، مع ضرورة وضع ضوابط لضمان ذهاب الأرض لمستثمر جاد.
ب. في حالة الأرض للمشروعات الزراعية وهي من أكبر المشاكل التي تواجه الاستثمار الزراعي ، فهنالك تضارب بين قانون التخطيط العمراني (التصرف في الأراضي الزراعية) وبين قانون الاستثمار

وخاصة فيما يتعلق بسلطتي المنح والتخصيص مما جعل سلطة التصديق بالمشروعات الزراعية الاستثمارية تتم بوزارة الزراعة بدلا عن الاستثمار.

وقد افرز هذا بعض الافرازات السالبة نوجزها فيما يلي:-

1.التصديق بالمشروع عبر لجنة التصرف في الأراضي الزراعية (قانون التخطيط العمراني لعام 1994م) يجعل مهمة تسجيل المشروع في اسمه عسيرة ومشروطة بالحصول على موافقة مجلس الوزراء الموقر.

2. يمكن التصرف في المشروع بالتنازل والرهن وإدخال شريك دون الرجوع لأي جهة .

3. لا يوجد في قانون التخطيط العمراني أي مادة للمتابعة ، أما في الاستثمار فالمشروع
4. لا يوجد في قانون التخطيط العمراني أي مادة لإلغاء الترخيص ونزع الأرض ، أما قانون الاستثمار فتعطي المادة (26) الحق في إيقاع الجزاءات على المشروع في حالة المخالفة .

5. الترخيص من قبل وزارة الزراعة لايمنح المشروع أي ميزات او تسهيلات.

هذا بالإضافة إلى قلة وندرة الأراضي الحكومية الخالية من الموانع القانونية ، ومعظم هذه الأراضي الزراعية إما ملكية عين (ملك حر) أو حيازات مواطنين (وضع يد) مما يؤدي إلى ظاهرة الاعتراضات

كما أن معظم هذه الأراضي الشاغرة والمتوفرة حاليا تنقصها الخدمات الضرورية وتحتاج للعمل المساحي والإصلاح الذي يتطلب بإمكانيات مالية هائلة ليست بمقدور الحكومات الولائية الوفاء بها. هذا فضلا عن عدم توفر الدراسات الجاهزة للمشروع ونشاطه المقترح ودراسات واستخدامات الأراضي ومدى الاستغلال الأمثل لهذه الموارد بطريقة اقتصادية مثلى مع عدم توفر التمويل طويل الأجل للاستثمار الزراعي وعدم وضع اعتبار لفترة استرداد رأس المال لبطء العائد للمشروعات الاستثمارية الزراعية وإرتفاع تكلفة الإنتاج لطبيعة هذا النوع من الاستثمار.

المطلب الثاني :المشاكل والمعوقات الخاصة بالولايات

وهذه مشاكل ذات طابع ولائي وتختلف من ولاية إلى أخري حسب الموقف المالي للولاية ودرجة نموها وهي في غالب الأمر أما مشاكل هيكلية أو إدارية أو تشريعية وتتمثل بإيجاز في الآتي: [1]

1/ المعوقات الهيكلية :

1. ضعف إدارات الاستثمار في بعض الولايات وذوبان بعضها في ادارات وزارة المالية وهيمنتها على إدارة الاستثمار إدارياً ومالياً أقعدت بهذه الإدارات عن القيام بالدور المنوط به لقلة وضعف الإمكانيات وعدم الاستقلالية المالية والإدارية في اتخاذ القرار.
2. 2.معظم الولايات ينقصها الهيكل المثالي والذي يضم الادارات المتخصصة واللازمة لإدارة شؤون الاستثمار (خدمات المستثمرين ، الترويج ، المتابعة).
3. 3.معظم إدارات الاستثمارات ليست إدارات عامة تتبع للوزير بل إدارات صغيرة من ضمن إدارات الوزارة وليس لها مكاتب تليق بالاستثمار .

2/ المعوقات الإدارية :-

1. التعقيدات في الإجراءات للمستثمرين في معظم الولايات حيث لا يوجد نظام موحد كنظام النافذة الواحدة والذي يكفل للمستثمر القيام بكافة الأجراءات داخل مباني الاستثمار .

[1] تقرير حصر الإستثمارات الاجنبية وزارة الاستثمار 2010 ، مرجع سابق ص34

2. ضعف الكوادر البشرية ونقصان التدريب وبناء القدرات بإدارات الاستثمار بالولايات.
3. غياب التنسيق بين إدارات الاستثمار وإدارات الأراضي والتخطيط العمراني وبقية الوزارات الولائية 4. نقص تقنية المعلومات والاتصالات في الترويج للاستثمار ، وبث ونشر المعلونات التي تهم المستثمر وتمليكة كيفية الإجراءت المطلوبة .

3/ المشاكل التشريعية والقانونية :-

1. هنالك تضارب وتباين بين قوانين الاستثمار في الولايات حيث جاءت غير موحدة مما جعل التعامل معها بالنسبة للمستثمر أمراً صعباً.
2. كما أن هنالك تضارب بين بعض القوانين الولائية والقانون الاتحادي القومي.. التضارب بين قانون الاستثمار بالولايات وبين القوانين واللوائح الولائية والمحلية والتي تصدر بأوامر محلية -(رسوم الخدمات والحكر والعوائد)..
3. التضارب بين قوانين الاستثمار الولائية وبعض القوانين ذات الصلة بالاستثمار.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرق الفصل الثاني الي واقع الاستثمار الاجنبي المباشر بالسودان وقد اشتمل علي مقدمة وأربعة مباحث ، المبحث الأول تناول قضايا ومفاهيم الاستثمار ودوره في تطوير الإنتاج والإنتاجية والمبحث الثاني تناول مناخ الاستثمار بالسودان والمبحث الثالث تناول دور الدولة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتناول المبحث الرابع معوقات الاستثمار في السودان.

من خلال استعراض المباحث والمطالب التي تم ايرادها بالفصل الثاني يتضح حدوث نمو بالقطاعات الثلاثة (خدمي ، زراعي، صناعي) ، وزيادة مساهمتها بالناتج المحلي الاجمالي وذلك للتدفقات المتزايدة للاستثمارات الأجنبية خلال 2000-2013م .

ويلاحظ من خلال الفصل زيادة استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الموجهة للقطاع الصناعي والتي وصلت الي 36% خلال 2006-2013م.

أيضا تم التطرق الي السياسات والاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة لتهيئة مناخ الاستثمار وذلك من خلال عمل التسهيلات اللازمة للمستثمرين الاجانب و الامتيازات التي منحت لهم بقانون الاستثمار المعدل لسنة 2007م .

إلي جانب ذلك أيضا تم التطرق الي المعوقات التي واجهت تدفق الاستثمارات والتي تمثلت في معوقات تتعلق بالتشريعات ومعوقات ادارية وقانونية تتعلق بالرسوم التي تفرض من قبل الولايات والتضارب في التشريعات التي تحدث بين المركز والولايات والتي كان لها أثر سالب علي جذب الاستثمارات الأجنبية.

سيتم بالفصل الثالث تناول الاستثمار الصناعي وخصائص وهيكل الصناعة بالسودان بصورة مفصلة لمعرفة مدي الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية التي تم توجيهها إلي هذا القطاع والمعوقات التي أدت إلي عدم الاستفادة القصوى منها .

الفصل الثالث

الاستثمار الصناعي بالسودان

المبحث الأول: تطور الاستثمار الصناعي في السودان

المبحث الثاني: دور الاستثمار الأجنبي والمحلي في تنمية القطاع الصناعي

المبحث الثالث: أفاق تطور الصناعة بالسودان

الفصل الثالث

الاستثمار الصناعي بالسودان

المقدمة:

بعد ان تم التعرف علي مفهوم الاستثمار ومفهوم الإنتاج والانتاجية والتعرف علي واقع الإستثمار الأجنبي في السودان والي أي مدي كانت سياسات الدولة فاعلة في إستقطاب وتوجيه هذه الاستثمارات قطاعيا كان لابد من التعرف علي أثر الاستثمارات التي تم توجيهها الي القطاع الصناعي والي أي مدي أثرت هذه الاستثمارات ايجابا وسلبا علي هذا القطاع .

يستخدم تعبير الصناعة عادة كمرادف للقطاع الصناعي وعندها تكون الصناعة مجموعة المشاريع والمؤسسات الموجودة في الاقتصاد الوطني والتي تعمل علي تصنيع المواد الموجودة في الطبيعة ايتداءا من المنتجات الزراعية الي مؤسسات صنع الأجهزة الكهربائية والأجهزة الالكترونية [1].

تعتبر الصناعة أهم القطاعات لإحداث التنمية الأقتصاديه والإجتماعيه لأي اقتصاد ويعزى ذلك لما تحققه الصناعه من قيمة مضافة للمواد الخام الزراعيه والتعدينية اضافة لما تقدمه من مدخلات للقطاعات الأخرى مما يساعد في خفض كلف الإنتاج أي أنها تترابط أمامياً وخلفياً مع كثير القطاعات الأخرى . كما أن الصناعة تساعد في توفير منتجات تلبي حاجة المستهلكين مما يزيد من القدرة التنافسية لكثير من السلع ؛ من جانب آخر فإن الصناعة ارتبطت بالتقدم والتطور فصنفت الدول الصناعية بالمتقدمة والمتطورة وغير

[1] عبده محمد الحمص – اقتصاديات وتخطيط الصناعة، مطبعة الاتحاد –دمشق ، الطبعة الاولي 1989 ص32

الصناعية بالمتخلفة أو النامية وحتى الدول عرفت بدول التحول الاقتصادي اعتمدت على الصناعة كقطاع محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها لأحداث التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية في السودان لذلك فأن تطويره وتنميته تستوجبان استراتيجية مرنة تأخذ في الاعتبار الترابط والتنسيق مع كافة القطاعات الأخري تحقيقاً للاهداف الاقتصادية الكلية وبناء عليه فان الاستراتيجية الصناعية يجب إلا تؤخذ بمعزل عن استراتيجيات الزراعة والطاقة والتقانة والتجارة والموارد البشرية.

المبحث الأول

تطور الاستثمار الصناعي في السودان:

يمثل القطاع الصناعي حجر الزاوية لإحداث أي نهضة تنموية شاملة وذلك لما له من أثر واضح في تحقيق القيمة المضافة لكثير من المنتجات الخام التي تنتج من القطاعات الأخري إضافة لما يوفره هذا القطاع من فرص العمل لكثير من الأيدي بمختلف تخصصاتها ومستوياتها الى جانب زيادته من القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الداخلية والاقليمية والعالمية خاصة في ظل العولمة وتحفز الصناعة المجتمع للإنتاج وتوفير سبل الاستقرار والأمان و لكل ذلك جاء الاهتمام الكبير بالقطاع الصناعى حيث وضعت إستراتيجية لتنمية وتطوير هذا القطاع أخذه في الاعتبار كل ذلك ومركزة علي ضرورة أحداث نهضة صناعية شاملة ترسي دعائم راسخة للاقتصاد الكلي وتحيله من اقتصاد زراعي ورعوي إلي اقتصاد صناعي قوي يحقق القيمة المضافة لمنتجات البلاد الزراعية والحيوانية والمعدنية.

يلاحظ انه خلال الفترة التي يتناولها البحث أن الاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاعات غير البترولية قد شهد تزايدا(1) في الأعوام 2005،2004،2003و2006 وبلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2000–2010 مبلغ 7425 مليون جنيه وبلغ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها للقطاع الصناعي 2230 مليون دولار أي بنسبة 30% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: نشأة الصناعة السودانية:

(1) تقرير حصر وتحليل الإستثمار ، مرجع سابق ، ص31

نشأت الصناعة السودانية متأثرة بتطور الصناعات التحويلية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر من خلال بعض الصناعات التي قدمت للبلاد مع العهد التركي واغلبها صناعات خفيفة وحرفية بهدف توفير احتياجات الجنود والحكام الأتراك خلال الفترة من 1821_1885 ومع دخول الحكم الثنائي للبلاد في نهاية القرن الماضي انتشرت بعض الحرف والمهن الصناعية ممثلة في ورش السكك الحديدية والنقل النهري والبريد والبرق (التلغرافات) والأشغال الهندسية والمخازن والمهمات .

مع نهاية الربع الأول للقرن العشرين وبإنشاء خزان سنار وقيام مشروع الجزيرة وزراعة القطن دخل تطور الصناعة السودانية مرحلة جديدة لان محصول القطن صار يوفر المادة الخام للغزل والنسيج التقليدي ولانتاج البذرة لمعاصر الزيوت التقليدية لمصانع الصابون . وفي نهاية العقد الرابع للقرن العشرين وبداية الحرب العالمية الثانية فرضت تلك الظروف وضعا خاصا للصناعة الوطنية بعد ان صار استيراد الواردات الصناعية للاستهلاك المحلي يواجه صعوبات كبيرة بسبب مخاطر الحرب مما ادى لاتجاه بعض التجار لاجانب والوطنيين نحو الاستثمار في بعض مجالات الصناعة التحويلية كبدائل للواردات ، وتعرف الصناعات الهندسية بأنها الصناعات التي تتولي تحويل منتجات معدنية الي سلع صالحة للإستخدام المباشر[1].

وشجعت الدولة هذا الاتجاه لتوفير احتياجات البلاد من السلع الاساسية مثل الزيوت النباتية ، الصابون ، منتجات الدقيق (الشعيرية–المكرونة) ، الحلويات والطحنية ، المياه الغازية ، المدابغ والاحذية ، الغزل والنسيج (التقليدي) ، مطاحن القمح الصغيرة ، المطابع ، الورش والمسابك لانتاج قطع الغيار وصناعة الاثاثات المختلفة ، وغيرها من المنتجات الخفيفة واغلب تلك المنشات كان مملوكا لتجار أجانب .

[1] جاد السيد الحاج محمد ، أثر الإدارة علي تطوير صناعة قطع الغيار في السودان (مدخل السياسات والممارسات) ، رسالة دكتوراة في الإدارة العامة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2002 ، ص 38– 39.

بعد استقلال السودان في يناير 1956 اعطت الحكومة الوطنية اهتماما خاصا بالقطاع الصناعي فأصدرت اول قانون للاستثمار في السودان هو قانون الميزات الممنوحة للمشروعات المصدق عليها لسنة 1956 وذلك لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي تحت اشراف وزارة التجارة والصناعة والتعاون والتموين .

المطلب الثاني : هيكل الصناعة في السودان :

(أ) الصناعات التحويلية:

ظل قطاع الصناعة التحويلية يحقق معدلات نمو عالية موجبة تعتبر من اعلى معدلات النمو في المنطقة العربية والافريقية وكانت معدلات النمو في هذا القطاع خلال الخمس سنوات الاخيرة ثابتة حيث بلغت 8.7 للأعوام 2008،2007،2006 ألا أنها عادت للتراجع في العام 2009 لتبلغ نسبة النمو 7.3%.

حافظ قطاع الصناعة التحويلية على مساهمته في الناتج المحلى الاجمالى بنسبة تراوحت بين 7.4% و 8.5 خلال الفترة ، وذلك رغماً عن تزايد مساهمات قطاعات أخرى مثل النفط والكهرباء والبناء والتشيد

يساهم قطاع الصناعة التحويلية في الإيرادات العامة للدولة في كل من الرسوم الجمركية (على مدخلات الانتاج ، التجهيزات الرأسمالية ، ووسائل النقل) والضريبة على القيمة المضافة وضريبة أرباح الأعمال إضافة الى رسوم الإنتاج لعدد سبعة سلع (السجائر، السكر ، الاسمنت ، السيارات ، المياه الغازية والعصائر والبوهيات).

ويعتبر القطاع الصناعي التحويلي أكثر القطاعات جذباً للاستثمار حيث ظلت نسبة الاستثمارات المحققة فى قطاع الصناعة التحويلية في تزايد مستمر في الفترة من عام 2005م وحتى العام 2009م وذلك مقارنة مع جملة الاستثمارات المحققة في قطاعي الزراعة والخدمات . [1]

[1] جمهورية السودان، وزارة الصناعة، كتيب حصاد الصناعة 2011م، ص25

(ب) صناعة السكر

يلاحظ ان انتاج السكر من مصانع شركة السكر السودانية (الجنيد ، حلفا الجديدة وعسلاية) وشركة سكر كنانة قد تزايد خلال 2000–2008 ليبلغ 733.4 الف طن في موسم 2007– 2008 ثم بدأ

في التنازل خلال 2008–2010 ليبلغ 686.7 الف طن في موسم 2010/2009م وتدني الانتاج في موسم 2011–2012م ليصل الي 674577.05 طن بمعدل نمو (1.9%) عن الموسم السابق.

(ج) صناعة الاسمنت

تعتبر صناعة الاسمنت المرتكز الاساسي لصناعة البناء والتشييد وانعاش قطاعات اقتصادية اخري مثل النقل والتخزين واستخدام العمالة وقد زاد انتاج الاسمنت في العام 2010م حيث بلغ الانتاج 2.1 مليون

طن مقارنة بـ242.3 الف طن في العام 2009 وقد زاد الانتاج في العام 2011 ليبلغ 2.9 مليون و3.1 مليون طن في العام 2012م طن أي بزيادة بلغت 8 الف طن عن العام 2010م ويرجع ذلك لدخول مصانع جديدة في الانتاج بهدف تغطية فجوة الاستهلاك المحلي وتصدير الفائض.

(د) صناعة الغزل والنسيج

يلاحظ تدني الانتاجية والانتاج بصناعة الغزل والنسيج ، حيث ارتفع الانتاج خلال العام 2007 لتبلغ صناعة الغزل 15 الف طن والنسيج 30 الف طن ثم يعود الانتاج للتدهور خلال2008–2009 لتبلغ صناعة الغزل 5 الف طن وصناعة النسيج 10 الف طن وذلك لسياسة اغراق السوق بالمنسوجات والملابس الجاهزة. [1]

(هـ) قطاع الصناعات الهندسية:

[1] العرض الإقتصادي 2005، 2010 ، مرجع سابق ص39 وص62

تمثل الصناعات الهندسية في العالم المعاصر مركزا هاما في الاقتصاد ويضم هذا القطاع صناعات أساسية من مسابك وقطع غيار وثلاجات ومنتجات حديدية وألواح زنك كما يوجد بالبلاد مصنع لصناعة السيارات والتراكتورات والمعدات الزراعية

(و) قطاع الصناعات الكيميائية والأدوية:

قطاع الكيماويات قطاع عريض يشمل عدد من الصناعات الهامة مثل الاطارات و البطاريات و الكبريت و البلاستيك و الأدوية والغازات الطبية والبوهيات .

(ي) قطاع الطباعة والتغليف :

تعتبر صناعة الكرتون المضلع والعبوات الورقية من الصناعات المساندة التي تخدم صناعة أخرى وتحقق مفهوم الرابط بين العديد من الصناعات الأخرى .

المبحث الثاني

دور الاستثمار الأجنبي والمحلي في تنمية القطاع الصناعي:

السودان يمتاز بموقع جغرافي مميز بإطلالته على تسع دول افريقية إضافة الى امتلاكه الاراضى الخصبة والأمطار الغزيرة والمجارى المائية (نهر النيل ، النيل الازرق ، النيل الأبيض ، بحر العرب ... الخ) وكميات كبيرة جداً من المياه الجوفية كما تزخر أراضي السودان بكميات كبيرة من المعادن والوقود والقوي المحركة (الحديد ، النيكل ، النحاس ، الحجر الجيري ، البترول ، الغاز الطبيعي الخ) الى جانب ان عضوية السودان في العد يد من الاتفاقيات الإقليمية والعالمية (إيقاد ، الكوميسا ، منظمة التجارية العربية ، منطقة التجارة التفضيلية ، منظمة التجارة العالمية) ووجود العديد من المناطق الحرة كبور تسودان ومنطقة الأسواق الحرة بالجيلي والمنطقة الحرة بمطار الخرطوم وشبكة المواصلات السلكية واللاسلكية والعديد من الموانى البحرية (بشائر ، عثمان دقنة ، سواكن) وكلها تقع علي البحر الأحمر جميع هذه العوامل جعلت السودان من الأقطار ذات الجذب فى مجال الاستثمار الصناعى وقد كان للاستثمارات الوطنية والأجنبية دورا كبيرا في تحريك وتنمية القطاع الصناعي والذي كان له اثر واضح في استقطاب عدد كبير من الأيدي العاملة وإدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة وتبني وسائل الإدارة الحديثة وقد أدي ذلك الي زيادة العائد علي

الاستثمار الذي زاد بصورة ملحوظة خلال 2005–2009 ليصل الي نسبة 34% وايضا تلاحظ ظهور مدن صناعية جديدة في مناطق مختلفة نتيجة لزيادة تدفق رؤوس الأموال.

المطلب الأول: دور الاستثمار المحلي في تنمية القطاع الصناعي

التنمية الاقتصادية تنطوي علي حدوث تغيير جذري في هيكل توزيع الدخل وهيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد الي جانب التغيير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط وهذا يعني انها لاتركز فقط علي التغيير الكلي انما تمتد لتشمل التغيير النوعي والهيكلي[1] .

كما نجد أن مفهوم التنمية والتصنيع مرتبطان لاينفك احدهما عن الأخر وأصبح المفهوم السائد في عملية التنمية هو ارتفاع معدل الفرد الناتج عن التصنيع.

يلاحظ انه خلال السنوات الخمس الأخيرة للفترة التي يغطيها البحث ان الاستثمارات الوطنية قد شهدت نموا مضطردا خاصة خلال 2006،2005والعام 2007 حيث بلغ عدد الاستثمارات 132، 183و139 استثمارا علي التوالي، كما ان هنالك نمو في الاستثمارات التي تساهم فيها الحكومة في مجال التعدين وصناعة الأدوية وصناعة الزيوت والصابون ويلاحظ ايضا ان الاستثمارات الوطنية في المجال الصناعي قد تفوقت علي الاستثمارات في القطاعين الخدمي والزراعي حيث بلغت نسبة الاستثمارات الوطنية التراكمية في القطاع الصناعي في العام 2009 نسبة 58% بينما كانت نسبة القطاع الخدمي 34% والزراعي 8%.وظل الاستثمار الوطني بالقطاع الصناعي متفوقا حيث بلغ نسبة 56% في العام 2011، لترتفع الي أكثر من 63% في العام 2013م.

ويمكن ملاحظة ذلك بالرجوع إلي الجدول (1–3).

نجد أن حجم الاستثمارات الوطنية المصدقة للعام 2009م بلغت 845 مليون دولار للقطاع الصناعي و1917 مليون دولار للقطاع الخدمي ومبلغ 653 مليون دولار للقطاع الزراعي اي بنسب 24.8 %،56.1% و19.1% علي التوالي.

نتيجة للجهود التي بذلت لاستقطاب الاستثمارات دخلت الصناعة الوطنية ومنذ عام 2000 إلى آفاق رحبة وكانت هناك نقلة نوعية واضحة في التصنيع بظهور صناعات غير تقليدية في مجالات مثل

[1] عبد القادر محمد عبد القادر، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الطبعة الاولي ص16

صناعة المنتجات الحديدية وتشكيل المعادن وصناعة التجميع خاصة تجميع السيارات والآلات الزراعية وصناعة المنتجات البلاستيكية والبتروكيماوية والسيراميك، حسب نتائج المسح الصناعي فإن العائد علي الاستثمار على الأصول الثابتة فى الصناعة التحويلية فى عام الأساسي بلغ نسبة 34% وهذا يعني أن معدل العائد على الاستثمارات فى الصناعة يعتبر ممتازاً مقارنة بهوامش أرباح التمويل فى السودان ؛ وفوق ذلك توجد عشرة صناعات لها معدل عائد استثمار أعلى من المعدل في الصناعة وهي صناعة الآلات والمعدات والماكنات 196% ، الملبوسات الجاهزة 134% ، الأخشاب 106% ، منتجات الورق 78% ، الأغذية والمشروبات 49% ، تشكيل المعادن 45% ، المنتجات التعدينية غير المعدنية 44% ، الجلود 43% ، الكيماويات 41% ، معدات المكاتب 39% .

المطلب الثاني : دور الاستثمار الأجنبي في تنمية القطاع الصناعي :-

بلغ عدد المشروعات الاجنبية المصدقة خلال السنوات الاخيرة من (2000-2013م) اكثر من 2076 مشروعا يتصدرها القطاع الصناعي بعدد 1042 مشروعا والقطاع الخدمي 914 مشروعا ثم القطاع الزراعي 120مشروعا. بينما بلغت نسبة التنفيذ القطاعي للفترة المحددة 30% للقطاع الصناعي ونسبة 22% للقطاع الخدمي ونسبة 17% في القطاع الزراعي.

اما من حيث الحجم فنجد ان حجم رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فعليا خلال (2000-2010م) بلغت 4443 مليون دولار ، تصدر القطاع الخدمي قائمة القطاعات بمبلغ3934 مليون دولار ويليه القطاع الصناعي بمبلغ 429 مليون دولار ويأتي القطاع الزراعي في ذيل القائمة بمبلغ 79 مليون دولار ، وبالتالي فان نسبة التنفيذ من حيث حجم رأس المال المستثمر للقطاع الصناعي 3% والقطاع الخدمي 30% والقطاع الزراعي 4%.

كما نجد أن حجم رأس المال المصدق للفترة 2000–2010م للقطاع الصناعي 15815 مليون دولار يفوق حجم رأس المال المصدق للقطاع الخدمي 13029 مليون دولار والقطاع الزراعي 1840 مليون دولار وبذا تبلغ نسبة المنفذ للمصدق للقطاع الصناعي 3% فقط. [1]

وحسب الدراسات الأولية لمعرفة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنها تشير إلي الاستثمارات الأجنبية قد بلغت 2.3 بليون دولار للعام 2011وبلغت 2.5 بليون دولار في العام 2012م بنسبة نمو بلغت 12.1% وبنسبة 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2011م و4.4% للعام 2012م.

المبحث الثالث

أفاق تطور الصناعة بالسودان

تسعى الدولة إلى تنويع مصادر الدخل بالتركيز على تطوير إمكانيات القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالأخص القطاع الصناعي بحيث تضمن الاستفادة القصوى من العوائد الناجمة عن تصدير النفط والفوائد المالية المترتبة عليه في بناء دعائم راسخة للاقتصاد الوطني لمواجهة مرحلة ما بعد النفط لكي تضمن استمرار وجود دخل مناسب للفرد والحفاظ على مستوى المعيشة، ومن هنا تبرز اهمية التصنيع كسياسة اقتصادية مهمة تتطلب إستراتيجية شاملة في ضوء المعطيات الحاضرة والمتغيرات المستقبلية ولعل ذلك التصور يقود إلى تشخيص عملية التصنيع للوصول إلى إستراتيجية معينة لعملية التصنيع في البلاد كما أن القطاع الصناعي يعتبر القائد لكافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى وهو يهدف إقتصاديا الي تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد

[1] تقرير حصر وتحليل الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان مرجع سابق ، ص 19

والمردود الإقتصادي [1]، وكل قطاع يساهم في التطور كنتيجة حتمية لما يحصل من تطور القطاع الصناعي، فالقطاع الزراعي مثلاً ترتفع إنتاجيته عندما يستخدم التكنولوجيا المتطورة بدءاً من حرث الأرض وانتهاء بجني المحصول وترتفع عائداته عندما يستفيد من تصنيع المحصول المنتج وتعليبه، ومن ثم تسويقه داخل او خارج الدولة إضافة إلى مد الصناعة بالمواد الأولية اللازمة كما أن القطاع التجاري يشهد ازدهاراً في كافة مراحل تطور القطاع الصناعي من بداية استيراد السلع الإنتاجية ومتطلبات نشوء الصناعة وقيامها إلى عملية التصدير للسلع المنتجة، كما ان قطاع الإنشاء يحصل على نصيبه من ذلك التطور بإنشاء الوحدات الإنتاجية والسكنية التي تتطلبها قيام الصناعة وهكذا بالنسبة للقطاعات والأنشطة الاخرى وعليه فان القطاع الصناعي اذا ما ارتفعت وتائر نموه فانه من البديهي يقود القطاعات الأخرى نحو التطور والازدهار اضافة إلى ذلك فان القطاع الصناعي يمكن تحديد افاقه المستقبلية لانه يخضع إلى متغيرات موضوعية اكثر من القطاعات الاقتصادية الأخرى .

المطلب الأول: السياسات العامة لقطاع الصناعة:

تسعي الدولة من خلال الدراسات والمسوحات التي تقوم بعملها وتشمل المسوحات الصناعية الشاملة الدورية والسنوية الي الخروج ببيانلت وافية تساعد في بناء قاعدة معلوماتية تساعد في صنع خارطة لأولويات قطاع الصناعة توفير قاعدة بيانات احصائية لتعزيز القدرة التنافسية للصناعة التحويلية وإعداد مؤشرات عن أداء الصناعة التحويلية بالسودان الي جانب توفير بيانات مفصلة عن حجم قطاع الصناعة التحويلية وتوزيعاته قطاعياً وجغرافياً وذلك طبقاً للتصنيف القياسى الموحد لكل الأنشطة الاقتصاد وقد شهد السودان ثلاث مسوحات صناعية شاملة أُجرى اولها فى عام 1973 لعام الأساس 1971/70م. المسح الصناعى الشامل الثانى عام 1984/83م لعام الاساس 1982/81م. و أخيراً اما المسح الصناعى الشامل الثالث لعام اساس 2001م[2]. وتهدف هذه الدراسات التي تقوم بها الدولة ممثلة في وزارة الصناعة الي :-

[1] د.آدم مهدي أحمد – الدليل لدراسات الجدوي الإقتصادية ن الشركة العالمية للطباعة والنشر ، القاهرة 1999 ، ص7

[2] عماد ختمي محمد، وزارة الصناعة – السودان، ورقة واقع المعلومات الصناعية بالسودان، نوفمبر 2009، ص1

(1) رفع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج القومي وزيادة مساهمته في الصادرات وفي إيرادات الدولة وفي الناتج المحلي الإجمالي.

(2) رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنشآت الصناعية الوطنية للوصول إلي طاقات تشغيلية عالية للطاقات العاطلة وإعادة تشغيل المتدنية الأداء وتنفيذ المشروعات الصناعية المتعثرة والارتقاء بطاقات التشغيل إلي نسب عالية مقارنة مع الطاقات المركبة.

(3) العمل علي الإكتفاء من جميع السلع الاستهلاكية والغذائية وذلك باستغلال الموارد الوطينة وتحقيق الترابط مع القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى مثل قطاعات التقانة والطاقة والتجارة والخدمات.

(4) العمل علي اتباع سياسات آلية السوق في الإنتاج الصناعي باعتباره عنصر مهم في التنمية الاقتصادية والصناعية وتبني سياسات وبرامج لتوجيه الإنتاج الصناعي للتصدير وذلك للاندماج في الأسواق العالمية والخدمات.

(5) العمل علي تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة ومطابقة المواصفات القياسية ومعايير جودة المنتجات الصناعية في كل المصانع وفق المعايير العالمية المتعارف عليها.

(6) العمل علي تطبيق متطلبات الصداقة البيئية في المناطق الصناعية وحماية البيئة من التلوث الصناعي والاهتمام بالبيئة الصناعية والمحافظة عليها من التلوث في الحدود المتعارف عليها وذلك من خلال:

1. اصدار القوانين التي تنظم حدود الملوثات الصناعية المختلفة.
2. نشر مفاهيم وسبل تحقيق الأمن والسلامة الصناعية في المنشآت العاملة.
3. نقل وتوطين تقنيات الإنتاج النظيف ووضعها بين أيدي الصناعة الوطنية.
4. استنباط تقنيات بيئية تتلاءم مع ظروف واقع ومتطلبات السودان.
5. نشر الوعي البيئى.

المطلب الثاني: تطوير وتنمية المناطق والمجمعات الصناعية

بعتبر العمل علي إنشاء وتطوير المناطق والمجمعات الصناعية وتنمية وتوفير الخدمات والبنيات الأساسية التي تحتاجها والمحافظة عليها وتنميتها من المسائل المهمة التي تضعها الدولة من ضمن خططها واستراتيجياتها تجاه القطاع الصناعي وذلك من خلال.

1- تقديم التسهيلات والحوافز والرعاية اللازمة لتنمية الصناعة الوطنية وحمايتها من المنافسة غير المتكافئة وتهيئتها للدخول في الأسواق العالمية والإقليمية.
2- العمل علي تسهيل الحصول علي التمويل لقطاع الصناعات التحويلية وذلك عبر مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية والدولية والعمل علي تخصيص مصارف لتمويل الصناعة الوطنية.
3- العمل علي تنمية الموارد البشرية بمختلف تخصصاتها ومستوياتها لمقابلة احتياجات الصناعات التحويلية ويعتبر القطاع الصناعى التحويلى اكثر القطاعات جذباً للاستثمار حيث ظلت نسبة الإستثمارات المحققة فى قطاع الصناعة التحويلة في تزايد مستمر[1] وذلك باتباع الآتي:

- الاستمرار في إعادة تنظيم الإطار المؤسسي لاستقبال المتغيرات الجديدة بقطاع الصناعة

- تطوير الأداء وأساليب الإدارة ورفع الإنتاج والإنتاجية علي مختلف المستويات بقطاع الصناعة التحويلية.

- الاهتمام بالموارد البشرية العاملة في قطاع الصناعة برفع القدرات والمهارات لمقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للقطاع وذلك عبر التدريب ونقل التجارب والخبرات والتقانات وتوطينها.

- العمل علي تبادل التجارب في مجال تنمية الموارد البشرية مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية.

المطلب الثالث : تطوير الصناعات الصغيرة والحرفية

وهي تقع ضمن دائرة اهتمام الدولة وسيتم العمل علي خلق قاعدة عريضة من الصناعات الصغيرة والحرفية وتنميتها وتطويرها وذلك لتحقيق تنمية ولائية وقومية شاملة تمكن من الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة وخلق فرص العمل وتوفير أنشطة تساعد علي الاستقرار ويتم ذلك من خلال:

1. توفير مناخ سليم ومعافي لنمو وإزدهار الصناعات الصغيرة والحرفية.

2. تشجيع مبدأ العمل الحر والخاص وتشجيع التعليم الفني والتقني.

---

[1] كتيب حصاد الصناعة، مرجع سابق، ص15

3. العمل علي نقل وتوطين التقنيات الحديثة في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية.

4. تطوير وتقينة إنتاج المنشآت الصغيرة والحرفية وإكسابها القدرة علي المنافسة علي المستوي المحلي والخارجي.

5. الارتقاء بالقدرات الفنية والتصميمية وعناصر المواصفات والجودة في الصناعات الصغيرة والحرفية.

6. ربط قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية بالجامعات ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الوطنية الأخرى والإقليمية والدولية ذات الصلة.

7. توفير المعلومات الفنية وقواعد البيانات التي تحتاجها الصناعات الصغيرة والحرفية.

8. العمل علي إنشاء تجمعات للصناعات الصغيرة والحرفية ورعايتها ودعمها لأغراض التكامل والتطوير والتسويق وربطها بالصناعات المتوسطة والكبيرة التي تغذيها.

خلاصة الفصل الثالث :

تحدث الفصل الثالث عن الاستثمار الصناعي بالسودان وهو مكون من ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول تطور الاستثمار الصناعي بالسودان والمبحث الثاني دور الاستثمار الأجنبي في تنمية القطاع الصناعي والمبحث الثالث تناول أفاق تطور الصناعة بالسودان.

اتضح من خلال السرد الذي تناولته هذه المباحث إلي القطاع الصناعي قد شهد نموا متزايدا في حجم الاستثمارات الموجهة إليه وصلت الي نسبة 30% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال 2000–2010م

يلاحظ كبر حجم رأس المال المصدق للقطاع الصناعي والبالغ 15815 مليون دولار خلال 2000–2010م وكانت نسبة المنفذ الي المصدق 3% فقط ويعزي ذلك إلي كبر حجم التكاليف والفترة الزمنية الطويلة لتأسيس الصناعة وتطويل الإجراءات للحصول عي التصاديق لقيام المشاريع الصناعية.

أيضا تلاحظ أن هنالك جهود مبذولة من الدولة في وضع السياسات المحفزة لتطوير الصناعة وتوفير التمويل لها وذلك من خلال إجراء الدراسات والمسوحات الصناعية واللجوء الي الدخول في الشراكات والتكتلات الاقتصادية والاستفادة من المبادرات الدولية لاستقطاب المزيد من التمويل والاستثمارات للقطاع إلي جانب الاهتمام بتطبيق نظم ومعايير الجودة والاهتمام بتنمية المناطق والمجتمعات الصناعية ومن

ضمن المجتمعات والمناطق المستهدفة بالتطوير هو قطاع الأسمنت وصناعة الأسمنت لمل لها من فوائد إقتصادية تتمثل في أن الأسمنت سلعة تقوم عليها العديد من الصناعات الأخري وتستقطب عدد كبير من الأيدي العاملة وتحتاج صناعة الأسمنت الي توفير رؤوس أموال كبيرة حتي تتمكن الدولة من الوصول الي درجة الإكتفاء الذاتي ومن ثم الوصول الي مرحلة التصدير.

سيتم في الفصل الرابع التطرق الي اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة من 2000–2012 علي زيادة الإنتاج والإنتاجية بصناعة الاسمنت والمعوقات ووضع مقترحات للحلول.

الفصل الرابع

اثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي الانتاج والانتاجية بصناعة الاسمنت

المقدمة:

بعد تناول موضوع الاستثمارات الاجنبية الموجهة للقطاع الصناعي والتي تنامت خلال الفترة التي يتناولها البحث والتي وصلت الي نسبة أكبر 30% من حجم الاستثمارات الاجنبية خلال 2000–2013م ومما لاشك فيه أن الصناعة التحويلية تمثل قطاعاً مهماً لاغنىً عنه في أى اقتصاد يتطلع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بحسبانها القطاع الذى يحقق القيمة المضافة للمنتجات الزراعية (بشقيها النباتى والحيوانى) والتعدينية (بشقيها المعدنى وغير المعدنى) والطبيعية الأخرى مثل المياه وموارد الطاقة وغيرها؛ هذا فضلاً عن ان قطاع الصناعة التحويلية يوفر فرصاً للعمل ويزيد من القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الاسواق المحلية والعالمية. أضافة لكل ذلك فان للصناعة دور مهم في الترابط الامامى والخلفى مع القطاعات الاخرى مما يحقق القيمة المضافة للاقتصاد الكلى ويخفض كُلف الانتاج في تلك القطاعات وذلك واضح في قطاعات الزراعة والبناء والتشييد والخدمات والطاقة وغيرها . من جانب آخر فان النمو الصناعى أصبح مقياساً لنمو الدول والاقتصاديات وبذلت الدولة جهوداً مقدرة خلال السنوات الماضية

الفصل الرابع

اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الإنتاج والإنتاجية بصناعة الاسمنت

المبحث الأول: نشأة صناعة الاسمنت في السودان

المبحث الثاني: واقع صناعة الاسمنت في السودان

المبحث الثالث: دور الدولة في تطوير صناعة الاسمنت

المبحث الرابع: حجم الاستثمارات الأجنبية وأثرها علي الإنتاج والإنتاجية

المبحث الخامس: الرؤى المستقبلية لزيادة الإنتاج والإنتاجية بقطاع الاسمنت

وتمثل ذلك في وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج وتطبيقها على أرض الواقع ومتابعة تنفيذها وتذليل العقبات التى تعترض مسارها.

ومن جانب آخر فإن الصناعة أصبحت من أكثر القطاعات جذباً للاستثمار واستحوذت على نسب عالية من جملة الاستثمارات بالبلاد . [1]

وتمكنت الصناعة التحويلية خلال الفترة الاخيرة من تحقيق نمو كبير في كثير من الصناعات مكنت البلاد من إحلال كثير من الواردات بصورة واضحة ويعتبر قطاع الاسمنت أحد الصناعات التي اهتمت الدولة بتطويرها وزيادة الانتاج والانتاجية بها.

المبحث الأول: نشأة صناعة الاسمنت فى السودان

صناعة الأسمنت من الصناعات الاولى التى نالت قصب السبق فى خارطة الصناعة السودانية ارتباطاً بقيام أول مشروع أنمائى فى مجال الطاقة والرى بالسودان حيث أنشئ مصنع أسمنت مكوار خصيصاً لتوفير إحتياجات بناء خزان سنار ثم جاء بعد ذلك قيام مصنع اسمنت عطبره عام 1947 بطاقة انتاجية (400) الف طن ثم مصنع اسمنت ربك عام 1970 بطاقة انتاجية (100) ألف طن وحيث أن الطاقة الانتاجية للمصنعين لاتلبى احتياجات البلاد فقد كان هنالك اعتماد شبه كامل على الاستيراد الذى أصبح يغطى حوالى 85% من إحتياجات البلاد.

وفى ظل تنامى الطلب على سلعة الاسمنت وعدم استطاعة المصنعين من مواكبة ذلك بتنفيذ برامج التأهيل والتحديث كان قرار الخصخصة الكامل لمصنع اسمنت عطبرة ولأسهم الحكومة التى تتجاوز ال 80% من مصنع اسمنت ربك لاتاحة الفرصه للقطاع الخاص لتنفيذ مشروعات التوسع والتحديث. [2]

المطلب الاول : أهمية صناعة الاسمنت

تعتبر صناعة الأسمنت من الصناعات الاستراتيجية والقاطرة والمولدة لصناعات أخرى وتنبع أهميته من الأتي :-

---

[1] كتب حصاد الصناعة ، مرجع سابق ، ص2

[2] وزارة الصناعة – السودان، تقرير صناعة الاسمنت في السودان، ابريل2011، ص2

1- فى كونه، المرتكز الأساسي لصناعة البناء والتشييد على النمط الحديث،خاصة و أن صناعة البناء والتشييد لا تنحصر فى الوحدات السكنية والتجارية والبنايات متعددة الطوابق ، وإنما تتسع لتشمل البنيات التحتية كالسدود والموانى والطرق.

2- تكتسب صناعة الأسمنت قيمة إقتصادية ، إجتماعية عظيمة من مقدرتها الفائقة فى تجفيف منابع البطالة فبجانب إستيعابها المباشر للعمالة فهى تفتح أبواب الإستخدام واسعة من خلال إنعاش قطاعات النقل والتخزين والمقاولات...إلخ.

3- صناعة الاسمنت مصدر من مصادر الايرادات الاتحادية والولائية .

صناعة الاسمنت تحقق قيمة مضافة عالية لارتباطها بمدخلات محلية من ثروات باطن الارض نسبة لتوفرتواجد الحجر الجيرى والذي يعتبر مقوم اساسي من مقومات صناعة الاسمنت في السودان وتزخر

البلاد بامكانات هائلة من الحجر الجيرى وتوفره بجودة عالية وإحتياطى ضخم لصناعة الأسمنت وهومتوفر بمعظم ولايات السودان.

المطلب الثاني : تحديات صناعة الاسمنت في السودان

في ظل تنامي الطلب على سلعة الأسمنت كان لابد من تنفيذ برامج للتأهيل والتحديث فى مصنع عطبرة تبعه قرار الخصخصة الكامل للمصنع ، وكذلك خصخصة اسهم الحكومة فى مصنع اسمنت ربك والتي تتجاوز ال80% من أسهم المصنع لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص .

تطور إنتاج الأسمنت في الربع الأخير من عام 2008م حيث كان بالبلاد مصنعين لإنتاج الأسمنت البورتلاندي هما مصنع أسمنت عطبرة وشركة النيل للأسمنت ربك وفي العام2008م بدأت الاستثمارات الجديدة تدخل دائرة الإنتاج وكان أولها شركة السلام للأسمنت بإنتاج (16) ألف طن كإنتاج تجريبي للربع الأخير من عام 2008م من بعدها قفز الإنتاج إلى أكثر من الضعف ، وبنهاية عام 2010م اكتملت جميع

جميع المصانع التي كانت تحت التشييد ودخلت دائرة الإنتاج.

السودان قطر يمتلك إمكانيات عالية في مجال الاستثمار خارج قطاع النفط ويحتاج إلى خطوات واسعة في مجال إعمار البنية التحتية حيث النمو المضطرد للاقتصاد الوطني والتوسع في إنشاء البنيات التحتية والخدمية والسكنية ومع وجود المناخ الجاذب للاستثمار وتوفير مدخلات الإنتاج ذات الجودة العالية ووجود السوق والسعر المجزي كل هذه المعطيات اجتمعت وجعلت الإقبال الكبير على صناعة الأسمنت وتم إصدار عدد من التراخيص بلغت (40) ترخيص خلال 2000م–2010م.

حيث بلغت المشروعات غير المنفذة ثلاثون مشروعاً تمثل (75%) من جملة التراخيص المصدقة معظمها بولاية نهر النيل (12) مشروع، عشرة منها مملوكة لمستثمرين وطنيين

أما المشروعات الجديدة التي نفذت في قطاع الأسمنت فبلغ عددها سبعة مصانع خمسة منها بولاية نهر النيل وواحد بولاية النيل الأبيض إعادة تأهيل وتحديث والسابع بولاية الجزيرة ينتج الأسمنت بطحن الكلنكر، تم تنفيذ خمسة مصانع استثمار عربي سوداني وواحد تركي وآخر سوداني وقد بلغ حجم الاستثمارات للمصانع العاملة (1.389) مليار دولار بعمالة وطنية1809 عامل وأجنبية بلغت 446عامل في العام 2010م.

حجم الاستهلاك مقارنة ما بين الإنتاج والاستهلاك خلال الخمس سنوات الماضية كانت الكميات المعروضة في العام 2006م (1.858) مليون طن وقفزت إلى (2.3) في العام 2007م وبسبب وقف الاستيراد من جمهورية مصر انخفضت الكميات إلى (2) مليون طن في عام 2008م.

في العام 2009م ارتفع نصيب الإنتاج الوطني إلى 27% مقابل انخفاض الاستيراد من 85% إلى 73% ، وبعد اكتمال دخول مصانع الأسمنت الجديدة دائرة الإنتاج بدأ الإنتاج الوطني في الازدياد مع انخفاض ملحوظ فى الكميات للأسمنت المستورد وفي عام 2010م ارتفع الاستهلاك الى ثلاثة مليون طن تقريبا ، ومن المتوقع أن يزداد ليكون في حدود (3.2) مليون طن خلال العام الحالي2011 م.وقد اختفت كل أنواع الاسمنت المستورد من السوق تماما وبات الإنتاج المحلي هو الاكثر تواجدا.

في العام 2010م أصبح الإنتاج الوطني هو المسيطر على الأسعار الداخلية نسبة لارتفاع مساهمته في تغطية حجم الاستهلاك بنسبة (72%) بدلاً عن (15%) وأكثر عناصر التكاليف المؤثرة في أسعار الأسمنت المحلي تتمثل في القوي المحركة من محروقات وكهرباء ونتيجة لاكتمال المصانع الجديدة ودخولها دائرة الإنتاج احتدت المنافسة بين هذه المصانع وانخفضت الأسعار بصورة ملحوظة وبوتيرة سريعة .

صدرت توجيهات مجلس الوزراء لإزالة التشوهات الجمركية بين الإنتاج الوطني والاجنبى، فقد تم تخفيض رسوم الإنتاج من 20% إلى 5% مع تعديل التكلفة بفرض الرسوم من 140 جنيه للطن إلى التكلفة الفعلية وفق الفواتير المقدمة من مصانع الأسمنت[1].

أما الأسمنت المستورد فقد كانت زيادة الرسوم الجمركية من 25% إلى 40% إضافة إلى ذلك معاملة الكلنكر المستورد ذات معاملة الأسمنت عدا الرسم الإضافي مع اخضاعه لضريبة الإنتاج المقررة على الأسمنت المحلي.

وبناءً على هذه المعالجات أصبحت الرسوم المحصلة لطن الأسمنت المستورد 40% رسم وارد و 25% رسم إضافي و 10% رسم تنمية و 15% الضريبة على القيمة المضافة.

أما المشاكل على المستوى الولائي فهي تتخلص في فرض الرسوم الولائية و من المشاكل التي تم حلها تخفيض تكاليف النقل وتوفير قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج وتوفير مواد التعبئة وأخيراً إمداد المصانع بالكهرباء من الشبكة القومية.

[1] وزارة الصناعة – السودان ، صناعة الأسمنت في السودان الماضي والحاضر والمستقبل ديسمبر 2012م ، ص30

المبحث الثاني: واقع صناعة الاسمنت في السودان

تعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات الإستراتيجية المهمة وترتبط ارتباطاً مباشراً بمشروعات التنمية والاعمار . وقد نالت قصب السبق في خارطة الصناعة السودانية . وقد تم إنشاء اول مصنع للاسمنت بعطبرة في 1947 ثم تلاه اسمنت ربك في 1970 بطاقة تصميمية تبلغ (500) الف طن للمصنعْين ولكن الانتاج الفعلى لايتعدى 300الف طن في العام وبدأت بهما برامج التأهيل والتحديث بعد الخصخصة.

المطلب الاول : نبذة عن صناعة الاسمنت في السودان:

حتي الربع الأخير من عام 2008م كان بالبلاد مصنعين لإنتاج الأسمنت البورتلاندي هما:-

مصنع أسمنت عطبرة ، والجدول ادناه يوضح مجموع طاقتهما الفعلية.

الجدول (3)

الطاقة التصميمية لمصنعي عطبرة وربك خلال2003-2013م طن/العام

السنة	مصنع الأسمنت عطبرة	شركة النيل للأسمنت "ربك"	المجموع

2003	224036	71364	296000
2004	240000	67000	307000
2005	240000	91000	331000
2006	116749	110201	227000
2007	231737	122500	354237
2013-2008	410400	72000	482400

المصدر: وزارة الصناعة

يلاحظ تزايد الطاقة الانتاجية للمصنعين حيث وصلت الي 354237 طن في العام 2007م بنسبة متوسط زيادة وصلت الي 18% خلال 2003-2007م وتواصلت الزيادة في الانتاج لتصل الي 482400 طن للفترة 2008-2013م للمصنعين وتعزي الزيادة لزيادة حجم الاستثمارات بالمصنعين والتي وصلت الي 710 مليون دولار كان نصيب مصنع عطبرة منها 500 مليون دولار ومصنع النيل للاسمنت210 مليون دولار.

المطلب الثاني : الواقع الحالي لصناعة الاسمنت في السودان:-

نسبة للحوجة الكبيرة في زيادة الانتاج لسد الفجوة الاستهلاكية للأسمنت بدأت الاستثمارات الجديدة تدخل دائرة الإنتاج في منتصف أكتوبر من عام 2008م وكان أولها شركة السلام للأسمنت بإنتاج 16 ألف طن كإنتاج تجريبي للربع الأخير من عام 2008 من بعدها قفز الإنتاج إلي أكثر من الضعف بنهاية عام 2010م وتوالي بعدها التزايد في الانتاج ليصل الي 3.2 في العام 2013م.

شهدت الفترة 2005م – 2009م أنشاء عدد (5) مصانع جديدة أضافة الى تركيب خطوط أضافية جديدة للمصنعْين القائمين بطاقات تصميمية كبيرة . وبدأت المصانع الجديدة تدخل دائرة الانتاج منذ اكتوبر 2008م ويكتمل دخولها في الانتاج بنهاية 2013م وبطاقة تصميمية تصل أكثر من سبعة مليون طن في العام. [1]وتعتبر هذه طفرة كبيرة مقارنة بإنتاج مصنعي عطبرة وربك قبل دخول الصانع الجديدة دائرة الانتاج.

المطلب الثالث : تكاليف صناعة الاسمنت

[1] ورقة صناعة الاسمنت ، منتدي مجلس الوزراء ، ابريل 2012م ، ص19

وهـــي تشـــمل التكلفـــة مباشـــرة زائـــدا رســـوم النقـــل و الرســـوم المباشـــرة والرســـوم غيـــر المباشـــرة، فكل هذه الرسوم مجتمعة تجعل تكلفة الطن لا تسمح بتصدير الأسمنت، كما أن ارتفاع تكلفة الطن ستقعد بهذه الصناعة و«يقل» البيع وتتوقف المصانع كما توقفت مصانع أخرى فلابد من تدخل الدولة ووضع ضوابط لصناعة الأسمنت حتى لا يحدث تدمير للصناعات والاستثمار فهنالك اموال طائلة تدفع مقابل

استيراد الاسمنت وهذا يحتم ضرورة حماية السودان للأسمنت ودعمه وإعادة النظر في الرسوم الكثيرة الولائية والمركزية لزيادة التصدير فالسودان يستطيع أن يصدر (600) مليون طن فقط ،عليه لابد من معالجة الرسوم حتى يصبح السودان ضمن الدول المصدرة للأسمنت لاسيما وان السودان يتميز بجودة إنتاجه من هذه السلعة .

المبحث الثالث: دور الدولة في تطوير صناعة الاسمنت

لاشك أن للسياسات والقرارات التي تصدرها الدولة دورا مهما في توجيه صناعة الأسمنت ونتيجة لتنفيذ وتطبيق هذه السياسات شهدت البلاد إستقراراً ملحوظ في أسعار الأسمنت حتي نهاية عم 2007م وفي الربع الأول من عام 2008م قفزت الأسعار بمعدلات عالية ووصل سعر الطن إلي ألف جنيه بسبب وقف صادر الأسمنت المصري للسودان المتحكم الرئيسي في عرض وأسعار هذه السلعة .

في الربع الأول من عام 2009م إنخفضت الأسعار وإستقرت في حدود 575 جنيه للطن تسليم الخرطوم .

منذ الربع الأخير من عام 2010م وبعد دخول المصانع الجديدة دائرة الانتاج أصبح الإنتاج الوطني هو المسيطر علي الأسعار الداخلية نسبة لأرتفاع مساهمته في تغطية حجم الإستهلاك بنسبة 72% بدلاً عن 15% .

أكثر عناصر التكاليف المؤثرة في أسعار الأسمنت المحلي تتمثل في القوي المحركة من محروقات وكهرباء وتمثل حوالي 35% من تكاليف الإنتاج و15% لمستلزمات الإنتاج و6% لتكلفة التمويل.

المطلب الاول : جهود الدولة لزيادة الانتاج

تبذل الدولة جهود كبيرة لإزالة المعوقات والمشاكل التي تعترض صناعة الأسمنت بالبلاد ، وذلك من خلال الزيارات لمصانع الأسمنت، والدراسات التي تعرض علي اللجنة الفنية للقطاع الاقتصادي للخروج بالقرارات

والتوصيات التي تتعلق بمعالجة المشاكل والمعوقات التي تعاني منها صناعة الأسمنت في إطار خطة البرنامج الإقتصادي الثلاثي في إحلال الواردات وزيادة الصادرات [1].

وأبانت التقارير أن قطاع الأسمنت يمثل أكبر استثمار في مجموعة واحدة حيث يبلغ حجم الإستثمارات حوالي 2 مليار دولار، مؤكداً أن مصانع الأسمنت العاملة تعمل بتقنيات عالية تهتم بصحة البيئة، وتوضح خطة الوزارة العمل علي تشغيل المصانع بطاقتها القصوى والوصول بها إلى انتاج 7 ملايين طن في

العام لتحقيق خطة الإكتفاء الذاتي، والإتجاه بالفائض نحو الصادر إلى دول الجوار في كل من تشاد و إريتريا وأفريقيا الوسطى ودولة جنوب السودان، لاسيما وان الدولة تتوفر بها الطرق البرية والتي يجري العمل فيها إلى جانب تنفيذ خط سكة حديد بولاية جنوب دارفور، وهذا ينبئ بوجود إمكانات وفرص واعدة لتصدير الأسمنت.

المطلب الثاني : جهود الدولة لتقليل التكاليف

بفضل الاستثمارات الاجنبية والمحلية المقدرة والتي بلغت جملتها 2مليار دولار حيث تمت الاستفادة من تلك الاستثمارات في استخدام احدث التقنيات في صناعة الاسمنت في العالم ووفقا للمعايير الدولية للبيئة. وبالرغم دخول خمسة مصانع إضافية لا تزال أسعار الاسمنت المحلي عالية جدا مقارنة بالدول الأخرى المنتجة والمصدرة مثل مصر والصين وتركيا .

وتعتبر الطاقة هي المشكلة الأساسية التي ظلت المصانع تعاني منها لفترات طويلة خاصة الجازولين – إضافة إلي عدم توفر النقد الأجنبي الذي تحتاجه المصانع بصفة مستمرة لاستيراد قطع الغيار. بجانب الرسوم الحكومية المفروضة ولائية كانت أو مركزية ، كما يشكل التضخم الاقتصادي خطرا كبيرا علي أسعار الاسمنت المحلي حيث إن جميع المصانع تعاني من ارتفاع تكاليف الطاقة وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج في وقت يندر فيه توفر النقد الأجنبي بينما يشهد سعر الصرف للعملات الأجنبية في السوق الموازي ارتفاعات كبيره و مستمرة ، واصبحت المصانع تعمل بنصف طاقاتها الإنتاجية التصميمية.

ومن خلال جهود الدولة للاهتمام بالانتاج الوطني[2] والعمل علي تخفيض واعفاء الرسوم تم الاتي:

---

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، تقرير اللجنة الفنية الإقتصادية لاداء البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الإقتصادي ، ص23

[2] صناعة الاسمنت في السودان الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص30

- قامت الدولة بتخفيض رسوم الإنتاج من 20% إلي 5% للانتاج الوطني .
- زيادة الرسوم الجمركية من 25% إلي 40% للاسمنت المستورد
- أصبحت الرسوم المحصلة لطن الأسمنت المستورد:40-% رسم وارد.25% رسم إضافي.10% رسم تنمية. 15% الضريبة علي القيمة المضافة.

المبحث الرابع

حجم الاستثمارات الأجنبية وأثرها علي الإنتاج والإنتاجية

الي جانب الأمكانات الكبيرة والجهود الجمة التي بذلتها الدولة لعمل البنيات التحتية اللازمة لصناعة الأسمنت والعمل علي تذليل العقبات وتقليل التكاليف كان لابد من حشد واستقطاب الموارد ورؤوس الاموال التي تعمل علي تحريك الأنتاج وزيادة الإنتاجية.

يبلغ حجم الاستثمار للمصانع الجديدة أو لاضافة خطوط جديدة للمصانع القائمة حوالى (2) بليون دولار وبدأ العمل فعلياً في هذه المصانع ، وهذه الاستثمارات يمكن تقسيمها الي

استثمارات اجنبية : وبلغ حجم الاستثمار الاجنبي لصناعة الاسمنت بمصنعي عطبرة ومصنع الشمال 0.7 بليون دولار.

استثمارات مشتركة : (مصنع السلام ، مصنع بربر ، مصنع احكام والمصنع السوداني) بحجم استثمار مشترك بلغ 1.1 بليون دولار .

يلاحظ ان حجم الاستثمارات الاجنبية تمثل نسبة 35% من اجمالي حجم الاستثمارات بقطاع الاسمنت وقد اثر دخول هذه الاستثمارات الي زيادة الانتاج الفعلي للاسمنت بنسبة 43% في العام 2010 ، كما نجد ان دخول التقنيات الحديثة في الانتاج ادي الي تطوير انتاجية الاسمنت والي تزويد العمالة المتزايدة بهذا القطاع بمهارات جديدة.

وبالرغم من ان الطاقة التصميمية لهذه المصانع تبلغ 7.1 مليون طن سنويا وتوفر فرص عمالة لعدد 3814 شخص ومن خلال الرجوع الي التقارير الخاصة بانتاج هذه المصانع فنجد ان الانتاج قد وصل الي 4.2 مليون طن في العام 2013م ، أي ان هذا يعني ان هذه المصانع لم تصل بعد الي طاقتها التصميمية القصوي 7.1 مليون طن [1]. والجدول ادناه يبين نوع وحجم الاستثمارات الاجنبية بمصانع الأسمنت.

الجدول (4)

المعلومات الخاصة بمصانع الاسمنت القديمة والجديدة

اسم المصنع	نوع الاستثمار	حجم الاستثمار (مليون دولار)	العمالة	الطاقة التصميمية/ اليوم(بالطن)
1- شركة اسمنت عطبرة (اضافة خطوط جديدة)	عربى	500	660	5300
شركة اسمنت النيل للاسمنت (اضافة خطوط جديدة)	سودانى	210	422	1500
3- مصنع السلام العالمى	سودانى/عربى	375	492	2000
4- شركة اسمنت بربر	سودانى/ عربى	210	420	5000
5- مصنع احكام للاسمنت	سودانى/عربى	250	670	4500
6-مصنع الشمال للاسمنت	عربى	200	750	5000
7- المصنع السودانى للاسمنت	سودانى/عربى	250	400	500

[1] صناعة الاسمنت في السودان الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق ، ص15

الجملة		995،1	3814	اجمالى الطاقة التصميمية اليومية 800،23
				اجمالى الطاقة السنوية 7.1 مليون طن

المصدر : وزارة الصناعه 2011-2013م

المطلب الأول: تحديد فجوة الاستهلاك للاسمنت:

بعد دخول عدد من المصانع الجديدة فإن الإنتاج الوطني للأسمنت بدأ في التزايد لعدد من الأسباب تمثلت في الآتي:

1. تواضع الإنتاج الوطني حتي عام 2008 مقارنة مع الكميات المستوردة وكان ذلك قبل دخول المصانع الجديدة (السلام للاسمنت، اسلان للاسمنت ، اسمنت البرير، التكامل للاسمنت والشمال للاسمنت).
2. شهد سوق الأسمنت في عام 2008 نقص في كمية العرض مقارنة مع حجم الطلب ويرجع السبب في ذلك لوقوف صادر الأسمنت المصري بالبلاد.
3. ادي دخول مصانع الاسمنت الجديدة دائرة الانتاج الي تقليل فجوة استهلاك الاسمنت الي (856) الف طن فلي العام 2010 مقارنة بـ(2023)الف طن في عام 2009م. واستمرت الفجوة في التناقص لتبلغ (332.5) حسب تقديرات العام 2011
4. بدأ الاستيراد يقل تدريجيا منذ عام 2009 وإنخفض بنسبة 50% في عام 2010 مقارنة مع استيراد 2009 .[1]
5. أدت جهود الدولة المبذولة في تذليل العقبات المتعلقة بالرسوم الجمركية والضرائبية المفروضة علي مصانع الأسمنت الي زيادة الانتاج ليصل الي 3.3 مليون طن مماحقق فائضا في العامين 2012م و2013م تم تصديرها خارج البلاد ، والجدول ادناه يوضح يحدد فجوة الاستهلاك المحلي للاسمنت حتي العام2013م.

[1] العرض الاقتصادي للعام 2010، مرجع سابق، ص63

الجدول (5)

فجوة الاستهلاك المحلى للأسمنت

السنة	الإنتاج الوطني "ألف طن"	الاستهلاك المحلي	فجوة الاستهلاك	الإستيراد "مليون طن"	الإجمالي "مليون طن"
2007	354.2	2354	(2000)	2.000	2.354
2008	262.8	1988	(1725)	1.725	1.988
2009	242.3	2265	(2023)	1.644	2.265
2010	2059.1	2915	(856)	0.815	2.915
2011	2874	3206.5	(332)	0.760	
2012	3189	3000	189	0.189تصدير	
2013	4200	3811	389	0.389 تصدير	

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني – العرض الاقتصادي2012م

يلاحظ من الجدول أعلاه والخاص بتحليل فجوة الاستيراد الي ان فجوة الاستهلاك بدات في التناقص خلال 2007–2008م وذلك لزيادة الإنتاج نسبة لدخول مصانع جديدة حيز الإنتاج ، ويلاحظ ايضا تزايد الإستهلاك في العام 2009م لزيادة الطلب علي سلعة الأسمنت في السوق المحلي وبدأت الدولة منذ العام 2009 في تقليل فجوة الاستيراد من خلال الأعتماد علي السياسات الموجهة لزيادة الإنتاج بمصانع الأسمنت المحلية لتصل الي طاقتها القصوي 7.1 مليون طن في العام.

يلاحظ تطور صناعة الأسمنت خلال العامين 2011 –2013م وتحققت عدة انجازات أهمها الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي بمعدل استهلاك 3 ملايين طن فى العام وامكانية استيعاب أية زيادة فى حجم الاستهلاك المحلى وتم تقليل الضغط على النقد الأجنبي بتوفير 250 مليون دولار كانت تستخدم في استيراد الاسمنت سنويا في الاعوام السابقة.

ويلاحظ أنه عقب دخول الانتاج الأسواق المحلية انخفض الاسمنت المستورد حتى وصل 6،7 ألف طن في العام 2011م

وتوضح بيانات الإدارة العامة لشرطة الجمارك أنه منذ النصف الأول من العام 2012 م لم يتم استيراد أية كمية من الأسمنت بل صدر السودان الاسمنت في عام 2012 حيث بلغت كمية الصادر منه 189 ألف طن في العام 2012م و389 الف طن في العام 2013م ويتوقع أن يرتفع صادر الأسمنت في الاعوام المقبلة.

المطلب الثاني: المشاكل الاساسية التي تواجه صناعة الاسمنت :

- **إرتفاع تكلفة صناعة الاسمنت**

قامت الدولة بالتنسيق خلال الاعوام الاخيرة ٢٠١٠–2013م بوضع المعالجات للمعوقات التي تواجه تنفيذ الاستثمارات على المستويين الاتحادي والولائي ففي مجال الرسوم تم إزالة التشوهات الجمركية بين الإنتاج الوطني ومثيله المستورد.

- **تقليل الفجوة الجمركية بين الانتاج الوطني والمستورد:**

تم تخيض رسوم الانتاج للاسمنت المحلي من ٢٠٪ إلى ٥٪ مع تعديل التكلفة بفرض الرسوم من ١٤٠ جنيها للطن إلى التكلفة الفعلية كما تم الإعفاء من الرسوم المصلحية وبالنسبة للإسمنت المستورد بلغ رسم الوارد 40% ورسم إضافي 20% وضريبة تنمية 13% والضريبة علي القيمة المضافة 17%.[1]

- **مشكلة توفير الطاقة:**

من مشاكل التي واجهت صناعة الاسمنت هي مشكلة الطاقة باعتبار أن صناعة الإسمنت كثيفة الاستهلاك للكهرباء والوقود وتشكل تكاليفها ٤٠٪ من تكلفة إنتاج الإسمنت وينعكس ذلك في ارتفاع سعر الطن ما يحد من نمو الطلب على السلعة ويهدد بتوقف عدد من المصانع، فعدم توافر الموارد من الفحم والوقود بكميات كافية ومنتظمة تمكن المصانع من الإنتاج المستمر، أدى لزيادة تكاليف الإنتاج بالتالي ارتفاع أسعار البيع.

- **إرتفاع الرسوم الجمركية والضرائبية:**

تخضع مصانع الأسمنت حاليا لرسوم جمركية وضرائبية تفرض علي طن الأسمنت تصل جملتها 249.9 جنيها للطن.

- **عدم توفر النقد الأجنبي:**

أيضا من المشاكل التي واجهت الصناعة هي عدم توافر النقد الأجنبي لسد حاجة المصانع من قطع الغيار والإيفاء بالتزاماتها تجاه الممولين.

- **إرتفاع تكاليف النقل:**

وهنالك مشاكل أخرى منها قرار ديوان الضرائب بإلغاء مراكز البيع المباشر ومخازن الشركات في جميع مدن السودان أسهم في زيادة الأسعار النهائية للمستهلك.

وهذا يقودنا الي ضعف توجه الدولة في تركيز صناعة الأسمنت في نطاق معين ، حيث يتلاحظ أن غالبية المصانع تتمركز بولاية نهر النيل وولاية الخرطوم الامر الذي ادي الي أرتفاع تكلفة الطن من الأسمنت المنتج محليا فبالاضافة الي التكاليف المتعلقة بالرسوم الضرائبية والجمركية وارتفاع تكلفة

[1] ورقة صناعة الأسمنت في السودان 2012، مرجع سابق، ص20

الطاقة تأتي تكلفة النقل مما يؤدي الي رفع تكلفة الطن الي اضعاف مضاعفة فمثلا نجد ان سعر الطن بمدينة واو وصل الي 2000جنيه.

لذا لابد علي الدولة من إنتهاج سياسة إقتصادية تعمل علي إستقطاب مراكز انتاج جديدة تراعي الجوانب الإقتصدية والجغرافية فعلي سبيل المثال يمكن انشاء مصانع للاسمنت بولاية سنار وولاية البحر الأحمر وبعض الولايات الاخري لاسيما وان معظم ولايات السودان تتوفر بها المواد الخام الا أن بعضها يعاني من قلة توفر الطاقة والبني التحتية الداعمة لصناعة الاسمنت.

المطلب الثالث : تنافسية الإنتاج الوطني والمستورد من سلعة الأسمنت:

إرتفع سعر الطن المنتج محليا من المصنع في العام 2011م من (450) الى (470) جنيه، وتواصل الارتفاع ليصل سعر الطن 710ج في العام 2013م والزيادة تعود لإرتفاع تكلفة النقل بجانب الرسوم التى تفرض عليه ليصل الى الخرطوم باسعار عالية جدا وكان لاستيراد الفيرنس من الخارج من موارد المصانع الخاصة دون السعر الرسمي للدولار زاد من تكلفة الانتاج بجانب أنها جعلت المصانع لا تعمل بطاقتها القصوى.

يعتبر الاسمنت من السلع الاستراتيجية السبعة التى تعتمد عليها الدول في جلب العملات الحرة ، وأصبحت جل دول العالم تدعم الاسمنت، إلا ان السودان مازال يفرض رسوما على السلعة ، الى جانب ارتفاع تكلفة الكهرباء والفيرنس مقارنة مع اثيوبيا ومصر والسعودية ، واغلب المصانع العاملة في مجال صناعة الاسمنت بالسودان لا تعمل بطاقتها القصوى ولكنها تعمل حسب احتياجات السوق

لإرتفاع تكلفة الإنتاج المحلي مما يجعلها غير قادرة علي التنافس.

بلغ سعر الطن العالمي للاسمنت (60) دولار، أي ما يعادل مبلغ 360 جنيها بالسعر غير الرسمي بفارق 110 جنيها في العام 2011م وبفارق260 جنيها في العام 2013م بين سعر الطن المستور والطن المنتج محليا.

في حال ان الدولة قررت فك الاستيراد ورفع الجمارك التى فرضتها على الاسمنت المستورد لحماية المحلي سيجعل منافسة المحلي أمرا محالا ما يتطلب من المصانع المحلية التراجع من إرتفاع الاسعار والإستفادة من الميزات الممنوحة لها.

ان عمليات تصدير الاسمنت وإرتفاع تنافسية المنتج المحلي من الاسمنت مرهونة بنجاح اجراء بعض المعالجات التى تسهم فى تخفيض تكلفة الانتاج خاصة مراجعة فاتورة الكهرباء، وتخفيض

تكلفة الترحيل من المصانع الى موانئ التصدير، وتخفيض الرسوم المحلية بجانب الاهتمام بجودة المنتج وتنافسية والأسعار[1].

المبحث الخامس : الرؤى المستقبلية لزيادة الإنتاج والإنتاجية بقطاع الاسمنت

من خلال ماورد في المبحث السابق والذي أوضحنا فيه ان صناعة الاسمنت قد شهدت زيادة ملحوظة في الإنتاج والإنتاجية والسنوات الأخيرة أدت الي ارتفاع الانتاج الي اكثر من 2 مليون طن وأدت أيضا الي تخفيض فجوة الاستهلاك الي856 الف طن بنهاية العام 2010م والي 332 في العام 2011م وصولا الي مرحلة التصدير خلال 2012–2013م ، كما نجد ان الاستيراد أيضا قل خلال هذه الفترة عن السنوات السابقة بنسبة كبيرة فاقت الـ50% ، الا انه ورغما عن كل ذلك نجد ان مستقبل صناعة الاسمنت للوصول الي مرحلة الاكتفاء الذاتي ومن ثم التصدير يحتاج الي كثير من الجهود والخطط التي تساعد علي بلوغ الاهداف المنشودة .

المطلب الأول: تقليل فجوة الإستهلاك المحلي وتخفيض الرسوم

قامت وزارة الصناعة بوضع خطة لقطاع الأسمنت تقوم علي المحاور الآتية:.

1. السعي نحو زيادة حجم الأستهلاك المحلي بأكثر من ثلاثة مليون طن

تم وضع اهداف كمية لزيادة انتاج الاسمنت بالاعتماد علي المصانع المنتجة وذلك عن طريق تذليل كافة العقبات وتوفير كل مدخلات الإنتاج ، ومن اهم العقبات التي يجب العمل علي حلها هي الرسوم المفروضة علي هذه السلعة مرتفع وفي هذا الجانب وردت توصية من وزارة الصناعة بتطبيق القرارات التالية :.

[1] جمهورية السودان ، وزارة الإستثمار ، صناعة الاسمنت في السودان 2013 ، ص6

1/ تخفيض الرسوم الولائية الي 15 جنيه فقط للطن.
2/ تخفيض رسوم هيئة الجيلوجيا من 5 جنيه الي 5ر2 جنيه للطن .
3/ التزام ولاية نهر النيل بعدم فرض أي رسوم علي صادر الأسمنت .

4/ أسعار الكهرباء المطبقة علي القطاع الصناعي مقارنة مع الدول الأخري مرتفعة ومؤشرة ولها تأثير سلبي علي المنافسة خاصة بالأسواق الخارجية. عليه تم ايراد هذه المقترحات وفقا للنقاط الآتية:-

أ/تخفيض سعرا لكهرباء من 18قرش للكيلو /واط ساعةإلي 16 قرش أسوة بالقطاع الزراعي .

ب/ الاستفادة من فائض الكهرباء عند تشغيل الوردية الثالثة .

4. تمثل القوة المحركة من خام الفيرنس نسبة مرتفعة من تكاليف الإنتاج وخلال عام 2010.عدلت وزارة النفط (المؤسسة السودانية للنفط) السعر التجاري للفيرنس من 300 جنيه إلي 400 جنيه وفي نوفمبر 2010 قفزالسعرإلي 620 جنيه بزيادة 55 %من آخر سعر ولذلك نوصي بمراجعة أسعار الفيرنس للقطاعات بأسعار تشجيعية.

ويتوقع ان تنتج المصانع السبعة داخل دائرة الانتاج 5.5 مليون طن للعام 2012م ليصل انتاج هذه المصانع الي طاقتها التصميمية القصوي والمقدرة بـ7.1مليون طن في العام ويتوقع ان يبلغ عائد الصادرات الصناعية بنهاية عام 2014 مايزيد عن ستة مليار دولار. [1]
ب – العمل علي تصدير الفائض بأزالة كافة العوائق التي تقف أمام تصدير السلعة.
احد اهداف خطة قطاع الاسمنت هو تصدير الفائض من الإنتاج والذي تعثر نسبة لضعف القدرة التنافسية الامر الذي يتطلب تضافر جهود جميع الجهات ذات الصلة لرفع القدرة التنافسية من خلال ادخال مراكز البحوث لتحسين الانتاجية وادخال المهارات والتكنولوجيا الحديثة وتعضيد المسيرة التي ساعد فيها هذا القطاع وهي الشراكة الذاتية بجذب إستثمارات أجنبية بأجمالي شراكة بلغت 1.3 مليار دولار.مما يبشر بمزيد من الإستثمارات من المستثمرين في هذا القطاع كما حصل لمساهمي مصنع التكامل ومصنع عطبرة وعلي الدولة ان تبذل قصاري جهدها علي تذليل تصدير الفائض من إنتاج الاسمنت وإن إستدعي الأمر دعم الصادر حتي لا نفقد هذه الاستثمارات الضخمة.

المطلب الثاني: تعزيز البرامج المساندة لصناعة الاسمنت

[1] كتيب حصاد الصناعة 2011، مرجع سابق، ص14

وذلك من خلال توفير كافة المعينات والوسائل التي تساند عملية الانتاج لسلعة الاسمنت وذلك عبر الاتي:-

(1) توفير قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج:-

تم الأتفاق بين منتجي الأسمنت وقطاع الصناعات الهندسية "المسابك" بتوفير قطع غيارصناعة الأسمنت وقد تم بالفعل توفير جزء كبير من قطع الغيار لمصانع الأسمنت .

(1) صناعة مواد التعبئة

يتم استيراد أكياس الأسمنت وللاكتفاء الذاتي من هذه السلعة سيتم افتتاح مصنع جديد بولاية نهر النيل لإنتاج الأكياس وسيبدأ مصنع السلام في أنشاء مصنع جديد للأكياس في السنوات القادمة.

المطلب الثالث: إزالة المعوقات التي تواجه صناعة الاسمنت:

ارتفاع جملة الرسوم المفروضة علي سلعة الاسمنت.

لابد للدولة من ان تصدر القرارات والتشريعات المتعلقة تخيض الرسوم الضرائبية والجمركية وتكاليف التخزين.

فرض رسوم ولائية علي صادر الاسمنت.

العمل علي إزالة التعارضات في فرض الرسوم وعمل آلية موحدة للرسوم المفروضة علي سلعة الاسمنت.

المعوقات الخاصة بإرتفاع التكاليف وقلة النقد الاجنبي:

ايضا من المعوقات إرتفاع اسعار خدمات الكهرباء المطبقة علي القطاع الصناعي وتوقف امداد الفيرنس وارتفاع اسعاره.

وكذلك صعوبة توفير النقد الاجنبي لسداد القروض الائتمانية وارتفاع تكلفة النقل البري مقارنة بالسكة الحديد الي جانب ارتفاع تكاليف الانتاج ممايحد من منافسة الانتاج الوطني في الاسواق الخارجية.

ومن المعوقات الاساسية أيضا عدم جدية المستثمرين بقطاع الاسمنت في استخدام التراخيص الممنوحة لهم [1].

خلاصة الفصل الرابع:

تطرق الفصل الرابع والذي يتناول مادة البحث بعنوان دور الاستثمار الأجنبي وأثره علي زيادة الإنتاج والإنتاجية بصناعة الاسمنت في خمسة مباحث ، المبحث الاول تحدث عن نشأة صناعة الاسمنت بالسودان وتحدث المبحث الثاني عن واقع صناعة الاسمنت بالسودان وتناول المبحث الثالث دور الدولة في تطوير صناعة الاسمنت ، أما المبحث الرابع تحدث عن دور الاستثمارات الأجنبية في زيادة الإنتاج والإنتاجية والمبحث الخامس تناول الرؤى المستقبلية لتطوير صناعة الاسمنت.

اتضح من خلال المباحث المكونة للفصل الرابع إلي أن السودان من البلدان الأولي التي نشأت بها صناعة الاسمنت وساعد علي ذلك توفر المواد الخام المكونة لصناعة الاسمنت ببقاع السودان المختلفة إلي جانب توفر مصادر المياه والعوامل الطبيعة المساعدة.

نسبة لتزايد حاجة السوق الداخلي لاستهلاك الاسمنت لاستخدامه في المباني ومشروعات البني التحتية دعت الضرورة إلي اهتمام الدولة إلي توسيع الإنتاج بقطاع الاسمنت وذلك من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات لزيادة عدد المصانع ورفع كفاءتها وطاقتها التصميمية لتصل إلي 7.1 مليون طن في العام واستطاعت أن تحشد مايقارب 2بليون دولار لدعم وزيادة الأنتاج الذي وصل الي اكثر من 3 مليون طن في العام إلا أن العديد من المعوقات حالت دون الوصول إلي الطاقة التصميمية رغم التوسع الكبير في استقطاب الاستثمارات للقطاع الصناعي وصناعة الاسمنت وهذا يقودنا إلي أن تقوم الدولة بمضاعفة جهودها لتذليل كافة العقبات التي تقف أمام الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية والتي وصل المصدق منها للقطاع الصناعي 15815 مليون دولا ونفذ منها نسبة 3% فقط ورغم ضآلة النسبة المنفذة

[1] العرض الاقتصادي 2011 ، مرجع سابق ، ص68

إلا أنها كانت ذات اثر كبير في زيادة الإنتاج والإنتاجية بالقطاع ولاسيما قطاع الاسمنت والذي يحتاج إلي إصدار قرارات من الجهات التشريعية والتنفيذية بالدولة بتخفيض الرسوم وتكاليف النقل وتوفير الطاقات اللازمة لزيادة الإنتاج من تكنولوجيا حديثة وكوادر محلية مدربة إلي جانب الاستعانة بالخبرات الأجنبية والعمل علي توسيع السوق المحلي والسوق العالمي لزيادة الصادر من سلعة الاسمنت والمتوقع زيادة الإنتاج منها خلال السنوات القادمة وصولا الي درجة الإكتفاء الذاتي ومن بعد ذلك البدء في عملية التصدير لاسيما وأن كل المقومات لعمليات الصادر والتي تربطنا بدول الجوار التي تحتاج تجهيز بنيتها التحتية متوفرة بحمد الله.

النتائج والتوصيات

النتائج :

1. قامت الدولة بوضع العديد من التشريعات والسياسات والقوانين الجاذبة للاستثمارات الاجنبية الا ان تضارب القرارات وعدم التنسيق بين المركز والولايات ادي الي ضعف تنفيذ المشروعات الاستثمارية .
2. بلغت نسبة القطاع الصناعي من حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال الفترة التي يتناولها البحث 30% ، اما من حيث حجم رؤوس الاموال المستثمرة فعليا فقد بلغت نسبة القطاع الصناعي 3% من جملة المصدق لنفس الفترة.
3. الاستقرار السياسي خلال فترة اتفاقية السلام الشامل ادي الي زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الامر الذي ادي الي زيادة مساهمة القطاع الصناعي بالناتج المحلي الاجمالي.
4. ارتفاع نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي 35% بقطاع الاسمنت بعد دخول المصانع الجديدة ادي الي زيادة الانتاج بنسبة 43%.
5. دخول الاستثمارات الاجنبية بصناعة الاسمنت ادي الي تقليل فجوة استهلاك سلعة الاسمنت الي (332.5) للعام2011 وتصدير 189 الف طن و389 الف طن في العامين 2012م و2013م علي التوالي.
6. لم تحقق المصانع الطاقة القصوي للانتاجية والبالغة 7.1 مليون طن مما يستوجب استقطاب مزيد من الاستثمارات الاجنبية وادخال التكنولوجيا وتطوير قدرات العاملين .

7. فك الاستيراد ورفع الجمارك التى فرضتها الدولة على الاسمنت المستورد لحماية المحلي سيجعل منافسة المحلي أمرا محالا ما يتطلب من المصانع المحلية التراجع من إرتفاع الاسعار والإستفادة من الميزات الممنوحة لها.

8. الرسوم المفروضة علي الكهرباء والخدمات وتكاليف النقل والترحيل كل ذلك أدي الي قلة الإنتاج وتقليل كفاءة الإنتاج والإنتاجية وأدي الي تسرب عدد كبير من العمالة المهرة من قطاع الإسمنت.

التوصيات:

1. دراسة السياسات والاليات التي تنتهجها الدولة لجذب الاستثمارات الاجنبية.
2. زيادة التنسيق بين الجهات الادارية والتفيذية وازالة التعارضات في تنفيذ المشروعات الاستثمارية.
3. وضع خارطة للمشروعات الاستثمارية للقطاعات المختلفة والتأكد من تنفيذ المشروعات المصدقة.
4. مراجعة السياسات الضرائبية والرسوم التي تفرض علي المشروعات الاستثمارية.
5. ازالة العوائق التي تقف امام تصدير الصناعات الوطنية.
6. ادخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد في تجويد الصناعة الوطنية لاسيما صناعة الاسمنت.
7. وضـــع خطـــة طموحـــة لتذليل العقبات والمشاكل التى تواجه الصناعة وخاصة عقبات الصادر وزيادة الاستهلاك المحلى.

الدراسات المستقبلية:

1- أثر صناعة الأسمنت علي التنمية الاقتصادية في السودان

2- أثر الإستثمار الاجنبي المباشر علي الانتاج والانتاجية بصناعة الحديد والصلب في السودان

الخاتمة:

تناول البحث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي زيادة الإنتاج والإنتاجية بالقطاع الصناعي بالتركيز علي صناعة الاسمنت خلال 2000–2013م، وتم سرد الدراسة في أربعة فصول حيث تناول الفصل الأول مفهوم الإستثمار والإنتاج والإنتاجية كإطار عام وتناول الفصل الثاني واقع الإستثمار الأجنبي بالسودان والتقدم الذي حدث في حجم الاستثمارات واثرها علي القطاعات الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي، وتناول الفصل الثالث واقع وهيكل الصناعة بالسودان واثر الإستثمار علي تطور القطاع الصناعي والرؤي المستقبلية لتطوير القطاع الصناعي بالسودان وتناول الفصل الأخير أثر الإستثمارات الخارجية علي زيادة الإنتاج والإنتاجية بقطاع الأسمنت وهو موضوع الدراسة وقد تلاحظ أن للاستثمار بمختلف أنواعه (وطني ، مشترك وأجنبي) أثر ايجابي علي زيادة ألإنتاج الإنتاجية بصناعة الاسمنت.

يلاحظ علي أنه بالرغم من أن السودان بلد تتوفر فيه كل المقومات التي تؤسس لقيام صناعة متطورة لما يتمتع به من ثروات زراعية وحيوانية ومعدنية وموارد مائية الي جانب توفر الأيدي العاملة إلا أن المشكلة الأساسية تمثلت في ضعف التمويل الناجم عن قلة الموارد المالية لضعف الإدخار وقلة الوعي الإدخاري لدي المواطنين مما أضعف جانب الاستثمار .

لتوفير الموارد المالية ورؤوس الاموال اللازمة لتحريك المشروعات الانتاجية بمختلف القطاعات سعت الدولة الي جذب الإستثمارات الاجنبية بالإتجاه الي الخارج وعملت علي وضع القوانين والسياسات المحفزة لإستقطاب هذه الإستثمارات وإنشاء وزارة خاصة بالإستثمار وتكوين مجلس أعلي للإستثمار تشرف عليه أ'لي سلطة تنفيذية بالبلاد ، الي جانب تعديل قانون الاستثمار لسنة 1999م في العام 2007م ووضع قواعد تشجيعية ومنح ميز تفضيلية للمستثمرين الأجانب في ما يتعلق بتسهيل الإجراءات (نظام النافذة الموحدة) ومنح ميز فيما يتعلق بالإعفاءات وحرية حركة تحويل الأرباح والأصول ورؤوس الأموال.

يلاحظ تزايد حجم الاستثمارات الاجنبية خلال فترة البحث وقد بلغت جملة الاستثمارات الاجنبية خلال 2000–2013م حوالي 34.22 بليون دولار وقد استأثرت قطاعات النفط ، البنوك والاتصالات علي النصيب الاكبر بجملة 24.678 بليون دولار، ولا يعني ذلك أن القطاعات الأخري لم تجد نصيب من هذه الإستثمارات ولكنها لم تكن بالقدر الذي يحقق الأهداف المنشودة لخلق إقتصاد متطور.

بلغت حجم الإستثمارات الموجهة لصناعة الأسمنت 2 بليون دولار وقد اسهمت هذه الاستثمارات في تطوير قطاع صناعة الأسمنت بدخول العديد من المصانع الجديدة حيز الإنتاج والذي وصل الي 3.1 طن في

العام وبذلك تمكنت الدولة من تقليل فجوة الإستهلاك المحلي والتي وصلت الي (332) في العام 2011م وصولا الي مرحلة التصدير في العام 2012م.

بلغت الطاقة التصميمية لمصانع الأسمنت القديمة والجديدة 7.1 مليون طن في العام الا أن الإنتاج الفعلي لهذه المبالغ وصل الي اكثر من 3.1طن سنويا أي مايعادل 43.5% من جملة الطاقة التصميمية لهذه المصانع ولكي تصل هذه المصانع الي الطاقة التصميمية القصوي التي ستمكن الدولة من سد فجوة الاستهلاك المحلي وتوفير فوائض كبير للتصدير يقدر لها أن تصل اي 3.6 مليون طن سنويا لابد من الاتي:

1/ العمل علي إستقطاب مزيد من الإستثمارات الأجنبية وتشجيع الإستثمارات الوطنية والإستثمار المشترك.

2/ توفير البيئة الملائمة وتطوير المدن والمجتمعات الصناعية لتسهيل عمليات التدريب ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات.

3/ وضع السياسات الكفيلة بتطوير الصناعة والاستفادة من المبادرات الدولية والاقليمية التي تساهم في تطوير وحماية الصناعة المحلية.

4/ إصدار القرارات والتشريعات لتقليل الرسوم المفروضة وتبني السياسات التي تساعد علي تطوير صناعة الاسمنت وتقليل التكاليف المتعلقة بالإنتاج وذلك بإدخال تكنولوجيا أكثر تطورا وزيادة المهارات الخاصة بالعمالة وتطوير وسائل الرقابة والإدارة.

قائمة المراجع

أ/ قائمة المراجع :-

1. القرآن الكريم، (سورة البقرة، سورة الحديد، سورة الكهف، سورة النحل).
2. الياس نطوس – بيئة العمل المناسبة لتنمية القطاع الخاص وخلق مناخ الاستثمار ، الامانة العامة لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربي.
3. جاد الله عبد الفضيل بخيت – تعميم الحلول المتقدمة لحل مشكلة الديون الخارجية في مجال المال والاقتصاد ، بنك فيصل الاسلامي – ادارة البحوث.
4. د.حامد العربي الحضيري ، تقييم الإستثمارات – دار الكتاب العلمية للنشر، القاهرة ، الطبعة الاولي.
5. د.حسن علي خربوش – الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق – الأردن ، بدون دار نشر.
6. د. حسن بشير – سياسة التنافسية وأثرها على مناخ الاستثمار – ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار الأفريقي في السودان 2004م.
7. د. سمير علام – تصميم النظم الانتاجية جامعة القاهرة – مركز التعليم المفتوح.
8. طاهر حيدر حردان – مبادئ الإستثمار ، المستقبل للنشر والتوزيع – عمان ، الاردن.
9. د.عاصم بن طاهر بن عرب – إقتصاديات العمل ، عمادة شؤون المكتبات ،جامعة الملك سعود.
10. عبده محمد الحمص – اقتصاديات وتخطيط الصناعة، مطبعة الاتحاد –دمشق ، الطبعة الاولي 1989.
11. عبد القادر محمد عبد القادر – اتجاهات حديثة في التنمية – الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولي.
12. عبد السلام ابو قحف _ نظريات التمويل الدولي وجدوي الإستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الأولي.

13. علي خليفة الكوارتي – دور المشروعات في التنمية الاقتصادية ، المجلس القومي للثقافة والفنون 1981 الكويت ، الطبعة الاولي .
14. علي سعيد عبد الوهاب – تمويل المشروعات في ظل الإسلام – دار الفكر الإسلامي ، الطبعة الأولي.
15. كاسر نصر المنصور – إدارة الإنتاج والعمليات – دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن عمان 2000.

ب/ البحوث والمطبوعات:-

1- أحمد السيد عبد اللطيف حسن – إنعكاسات الكفاءة الإقتصادية للاستثمار الخاص علي الإقتصاد القومي في مصر ، أطروحة دكتوراة – كلية التجارة ، جامعة عين شمس.
2- جاد السيد الحاج محمد– أثر الإدارة علي تطوير صناعة قطع الغيار في السودان (السياسات والممارسات) ، رسالة دكتوراة ، الادارة العامة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2002.
3- مها محمد احمد الدوش – اثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي صناعة السكر في السودان – دراسة حالة لشركة سكر كنانة 1997-2006م ،**دراسة** لنيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا –جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011م.

ج / منشورات ومطبوعات:-

1. جمهورية السودان ، وزارة المالية والإقتصاد الوطني العرض الاقتصادي للاعوام 2012،2011،2010،2005.
2. جمهورية السودان ، وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، تقرير اللجنة الفنية الإقتصادية لأداء البرنامج الثلاثي للإستدامة الأستقرار الإقتصادي 2012-2014.
3. جمهورية السودان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ورقة دراسة مقترح قانون الاستثمار والمناطق الحرة 2011.
4. جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار – تقرير حصر وتحليل الاستثمارالاجنبي 2011
5. جمهورية السودان ، وزارة الإستثمار – قانون تشجيع الاستثمار المعدل لسنة 2007
6. جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار مقدمة عن مناخ الاستثمار في السودان 2003م.
7. جمهورية السودان ، وزارة الصناعة – تقرير نشأة وتطور الصناعة السودانية.

8. جمهورية السودان – وزارة الصناعة – تقرير صناعة الاسمنت في السودان2011.
9. جمهورية السودان – وزارة الصناعة كتيب حصاد الصناعة – وزارة الصناعة 2011
10. جمهورية السودان ، وزارة الصناعة –صناعة الاسمنت في السودان الماضي والحاضر والمستقبل 2012م.

ملحق (1)

حجم الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع / السنة	الاستثمار الوطني بملايين الدولارات الامريكية					الاستثمار الاجنبي بملايين الدولارات الامريكية				
	2001	2002	2003	2004	2005	2001	2002	2003	2004	2005
الصناعي	696	399	1083	1458	2967	426	566	351	348	973
الخدمي	931	778	1908	2026	6372	281	344	275	527	2216
الزراعي	25	12	38	36	184	3	57	156	4	16
الاجمالي	1652	1189	3029	3520	9523	710	967	782	879	3205

القطاع / السنة	حجم الاستثمار الاجنبي بملايين الدولارات الامريكية						
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصناعي	1669	3037	1025	846	737	2446	10887.2
الخدمي	1115	1603	3951	1917	2677	4422.4	16934.3
الزراعي	200	381	176	653	126	91.1	8371.3
الجملة	2984	5020	5152	3415	3530	6959.5	36192.8

المصدر: العرض الاقتصادي 2005 ،2010و 2011 و 2012

ملحق (2)

تدفقات الاستثمارات الاجنبية غير البترولية ببلايين الدولارات

السنة	تدفقات الاستثمارات الاجنبية غير البترولية ببلايين الدولارات
2000	0.062
2001	0.028
2002	0.103
2003	1.067
2004	0.514
2005	2.703
2006	0.259
2007	1.412
2008	0.444
2009	0.469
2010	0.309
*2011	4.5
*2012	0.124
*2013	4.6
الجملة	16.59

المصدر : جمهورية السودان ، وزارة الإستثمار،

*وزارة الاستثمار،الادارة العامة للبحوث والمشروعات 2014م

ملحق (3)

الطاقة التصميمية لمصنعي عطبرة وربك خلال2003-2013م طن/العام

السنة	مصنع الأسمنت عطبرة	شركة النيل للأسمنت "ربك"	المجموع
2003	224036	71364	296000
2004	240000	67000	307000
2005	240000	91000	331000
2006	116749	110201	227000
2007	231737	122500	354237
2013-2008	410400	72000	482400

المصدر وزارة الصناعة كتيب حصاد الصناعة

ملحق رقم (4)

نوع وحجم الإستثمارات بمصانع الأسمنت

اسم المصنع	نوع الاستثمار	حجم الاستثمار (مليون دولار)	العمالة	الطاقة التصميمية/ اليوم(بالطن)
1- شركة اسمنت عطبرة (اضافة خطوط جديدة)	عربى	500	660	5300
شركة اسمنت النيل للاسمنت (اضافة خطوط جديدة)	سودانى	210	422	1500
3- مصنع السلام العالمى	سودانى/عربى	375	492	2000
4- شركة اسمنت بربر	سودانى/ عربى	210	420	5000
5- مصنع احكام للاسمنت	سودانى/عربى	250	670	4500
6-مصنع الشمال للاسمنت	عربى	200	750	5000
7- المصنع السودانى للاسمنت	سودانى/عربى	250	400	500
الجملة		995،1	3814	اجمالى الطاقة التصميمية اليومية

				800،23
				اجمالى الطاقة السنوية 7.1 مليون طن

المصدر تقارير وزارة الصناعه

ملحق رقم (5)

فجوة الإستهلاك المحلى للأسمنت

السنة	الإنتاج الوطني "ألف طن"	الاستهلاك المحلي	فجوة الاستهلاك	الإستيراد "مليون طن"	الإجمالي "مليون طن"
2007	354.2	2354	(2000)	2.000	2.354
2008	262.8	1988	(1725)	1.725	1.988
2009	242.3	2265	(2023)	1.644	2.265
2010	2059.1	2915	(856)	0.815	2.915
2011	2874	3206.5	(332)	–	–
2012	3189	3000	وجود فائض	تم تصدير 0.189	–
2013	4200	3811	وجود فائض	تم تصدير 0.389	–

المصدر: وزارة المالية والإقتصاد الوطني

شكل رقم

(1)

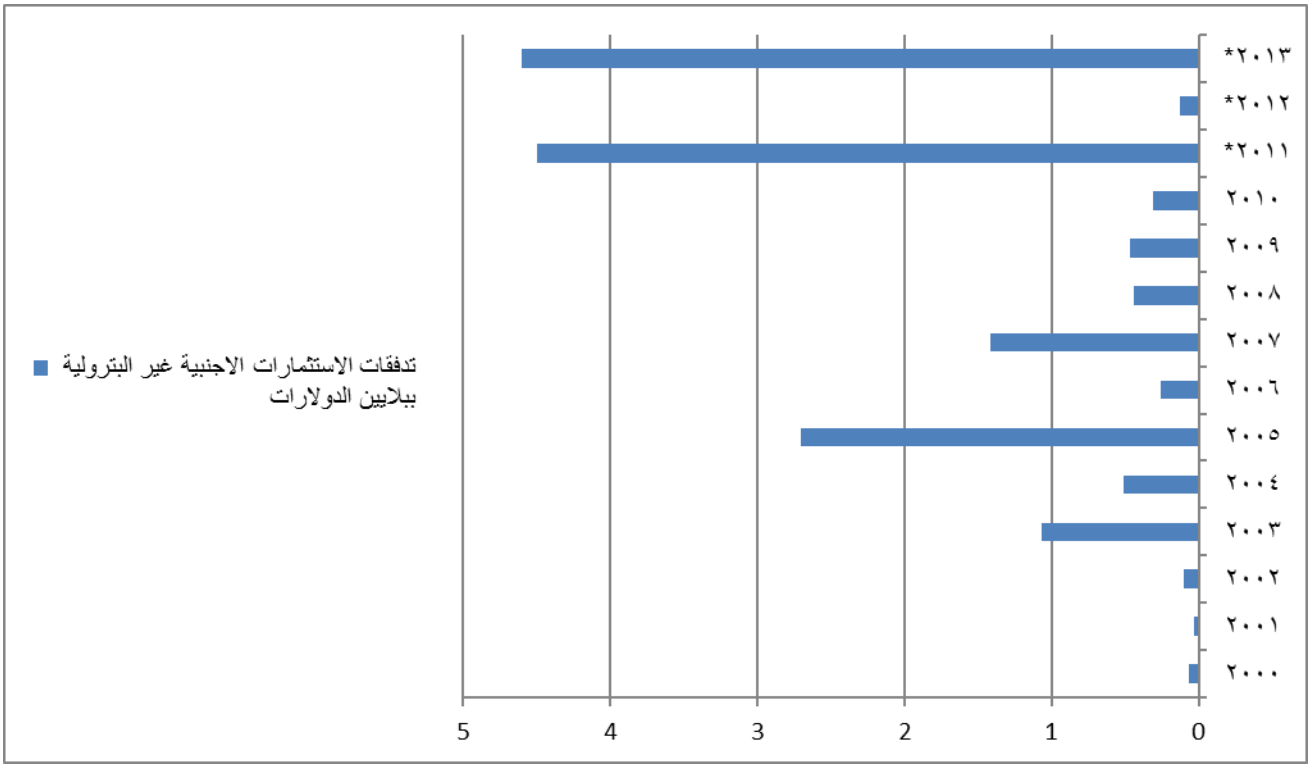

المصدر: إعداد الدارس من الجدول (2).

شكل رقم (2)

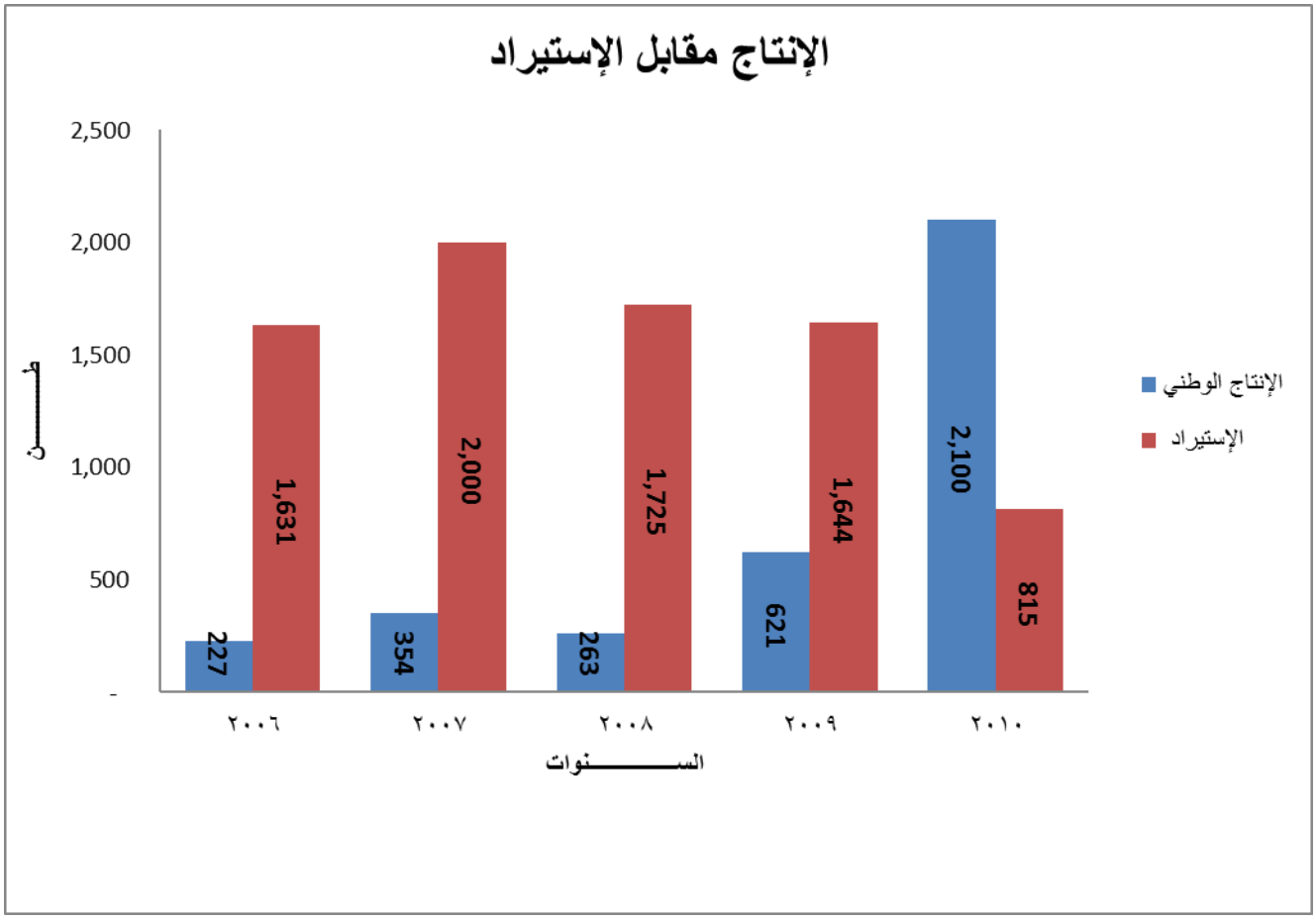

إعداد الطالب من الجدول رقم (5)